المـركـز الإحـصائي
لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
GCC-STAT

الحسابات القومية
في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام 2016م

التقرير السنوي

العدد رقم 3 | مايو 2018م

تم إعداد هذا الإصدار استناداً الى دليل الإصدارات الإحصائية

المعتمد من قبل المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

نسخة إلكترونية من الإصدار متاحة على الموقع الإلكتروني للمركز حسب الرابط التالي:

www.Gccstat.org/national accounts 2016

©شعبان 1439هـ ، مايو 2018م

جميع الحقوق محفوظة

في حالة الاقتباس يرجى الإشارة إلى هذا الاصدار كما يلي:

المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية GCC-STAT، 2018م، التقرير السنوي، الحسابات القومية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام 2016م، مسقط – سلطنة عمان .

جميع المراسلات توجه إلى :

المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

ص.ب. 840، مسقط – سلطنة عمان

هاتف: 24346499 968 +

فاكس: 24343228 968 +

البريد الإلكتروني : info@gccstat.org

الصفحة الالكترونية: www.gccstat.org

قائمة المحتويات

الموضوع **الصفحة**

قائمة الجداول 4
قائمة الأشكال البيانية 5
مقدمة 9
المنهجية المستخدمة في إعداد تقرير الحسابات القومية لدول مجلس التعاون 10
التعاريف والمصطلحات 12
1.الحسابات القومية على مستوى مجلس التعاون 19
1.1 أبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لمجلس التعاون لعام 2016م 20
2.1 أهم التطورات لأبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لمجلس التعاون، 2012-2016م 21
1.2.1 التقديرات بالأسعار الجارية 21
2.2.1 التقديرات بالأسعار الثابتة (100=2010) 26
3.1 أهم المقارنات الدولية لأبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لمجلس التعاون لعام 2016م 31
1.3.1 الناتج المحلي الإجمالي حسب تعادل القوة الشرائية 31
2. الحسابات القومية على مستوى دول مجلس التعاون 33
1.2 دولة الإمارات العربية المتحدة 35
1.1.2 أبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2016م 36
2.1.2 أهم التطورات لأبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2012 - 2016م 37
1.2.1.2 التقديرات بالأسعار الجارية 37
2.2.1.2 التقديرات بالأسعار الثابتة (100=2010) 41
2.2 مملكة البحرين 47
1.2.2 أبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لمملكة البحرين لعام 2016م 48
2.2.2 أهم التطورات لأبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لمملكة البحرين، 2012 - 2016م 49
1.2.2.2التقديرات بالأسعار الجارية 49
2.2.2.2 التقديرات بالأسعار الثابتة (100=2010) 53
3.2 المملكة العربية السعودية 59
1.3.2 أبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية للمملكة العربية السعودية لعام 2016م 60
2.3.2 أهم التطورات لأبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية للمملكة العربية السعودية، 2012 - 2016م 61
1.2.3.2 التقديرات بالأسعار الجارية 61
2.2.3.2 التقديرات بالأسعار الثابتة (100=2010) 65
4.2 سلطنة عمان 71
1.4.2 أبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لسلطنة عمان لعام 2016م 72
2.4.2 أهم التطورات لأبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لسلطنة عمان، 2012 - 2016م 73
1.2.4.2 التقديرات بالأسعار الجارية 73
2.2.4.2التقديرات بالأسعار الثابتة (100=2010) 77
5.2 دولة قطر 83
1.5.2 أبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لدولة قطر لعام 2016م 84
2.5.2 أهم التطورات لأبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لدولة قطر، 2012 - 2016م 85
1.2.5.2 التقديرات بالأسعار الجارية 85
2.2.5.2 التقديرات بالأسعار الثابتة (100=2013) 89
6.2 دولة الكويت 95
1.6.2 أبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لدولة الكويت لعام 2016م 96
2.6.2 أهم التطورات لأبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لدولة الكويت، 2012 - 2016م 97
1.2.6.2 التقديرات بالأسعار الجارية 97
2.2.6.2 التقديرات بالأسعار الثابتة (100=2010) 101
3.مقارنة أبرز مؤشرات الحسابات القومية بين دول مجلس التعاون 107
1.3 مقارنة أبرز مؤشرات الحسابات القومية بين دول مجلس التعاون لعام 2016م 108

قائمة الجداول

الجدول	الصفحة
جدول 1: أبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لمجلس التعاون، 2015-2016م	20
جدول 2: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل النمو السنوي لمجلس التعاون حسب القطاعين النفطي وغير النفطي، 2012-2016م	22
جدول 3: العلاقات بين إجماليات الناتج والدخل والادخار لمجلس التعاون، 2012-2016م	25
جدول 4: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (100=2010) ومعدل النمو السنوي لمجلس التعاون حسب القطاعين النفطي وغير النفطي، 2012-2016م	27
جدول 5: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية وفقًا لتعادل القوة الشرائية وسعر الصرف الإسمي، 2016م	32
جدول 6: أبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2015-2016م	36
جدول 7: العلاقات بين إجماليات الناتج والدخل والادخار لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2012-2016م	40
جدول 8: أبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لمملكة البحرين، 2015-2016م	48
جدول 9:العلاقات بين إجماليات الناتج والدخل والادخار لمملكة البحرين، 2012-2016م	52
جدول 10: أبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية للمملكة العربية السعودية، 2015-2016م	60
جدول 11:العلاقات بين إجماليات الناتج والدخل والادخار للمملكة العربية السعودية، 2012-2016م	64
جدول 12: أبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لسلطنة عمان، 2015-2016م	72
جدول 13:العلاقات بين إجماليات الناتج والدخل والادخار لسلطنة عمان، 2012-2016م	76
جدول 14: أبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لدولة قطر، 2015-2016م	84
جدول 15:العلاقات بين إجماليات الناتج والدخل والادخار لدولة قطر، 2012-2016م	88
جدول 16: أبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لدولة الكويت، 2015-2016م	96
جدول 17: العلاقات بين إجماليات الناتج والدخل والادخار لدولة الكويت، 2012-2016م	100
جدول 18: أبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لدول مجلس التعاون، 2016م	108
جدول 19: معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والمساهمة النسبية بالنقاط المئوية في دول مجلس التعاون، 2012-2016م	111
جدول 20: إجمالي التكوين الرأسمالي ومعدل نموه في دول مجلس التعاون، 2012-2016م	113
جدول 21: إجمالي التكوين الرأسمالي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون، 2016م	114

قائمة الأشكال البيانية

الشكل البياني	الصفحة
شكل 1: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل النمو السنوي في مجلس التعاون، 2012-2016م	21
شكل 2: المساهمة النسبية حسب القطاعين النفطي وغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لمجلس التعاون، 2012-2016م	22
شكل 3: المساهمة النسبية لأهم الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لمجلس التعاون، 2012 - 2016م	23
شكل 4: مكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي لمجلس التعاون،2012 - 2016م	24
شكل 5: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل النمو السنوي لمجلس التعاون، 2012-2016م	26
شكل 6: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (100=2010) ومعدل النمو السنوي لمجلس التعاون، 2012-2016م	27
شكل 7: معدل النمو السنوي لأهم الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة (100=2010) لمجلس التعاون، 2012-2016م	28
شكل 8: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة (100=2010) والمخفض الضمني السعري لمجلس التعاون، 2012-2016م	29
شكل 9: معدل النمو السنوي لمكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (100=2010) لمجلس التعاون، 2012-2016م	30
شكل 10: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل النمو السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2012-2016م	37
شكل 11: المساهمة النسبية حسب القطاعين النفطي وغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2012-2016م	38
شكل 12: المساهمة النسبية لأهم الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2012-2016م	38
شكل 13: مكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2012-2016م	39
شكل 14: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل النمو السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2012-2016م	41
شكل 15: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (100=2010) ومعدل النمو السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2012-2016م	42
شكل 16: معدل النمو السنوي حسب القطاعين النفطي وغير النفطي بالأسعار الثابتة (100=2010) لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2012-2016م	42
شكل 17: معدل النمو السنوي لأهم الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة (100=2010) لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2012-2016م	43
شكل 18: معدل النمو السنوي لمكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (100=2010) لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2012-2016م	44
شكل 19: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل النمو السنوي لمملكة البحرين، 2012-2016م	49
شكل 20: المساهمة النسبية حسب القطاعين النفطي وغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لمملكة البحرين، 2012-2016م	50
شكل 21: المساهمة النسبية لأهم الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لمملكة البحرين، 2012-2016م	50
شكل 22: مكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لمملكة البحرين، 2012-2016م	51
شكل 23: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل النمو السنوي لمملكة البحرين، 2012-2016م	53
شكل 24: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (100=2010) ومعدل النمو السنوي لمملكة البحرين، 2012-2016م	54
شكل 25: معدل النمو السنوي حسب القطاعين النفطي وغير النفطي بالأسعار الثابتة (100=2010) لمملكة البحرين، 2012-2016م	54
شكل 26: معدل النمو السنوي لأهم الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة (100=2010) لمملكة البحرين، 2012-2016م	55
شكل 27: معدل النمو السنوي لمكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (100=2010) لمملكة البحرين، 2012-2016م	56
شكل 28: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل النمو السنوي للمملكة العربية السعودية، 2012-2016م	61
شكل 29: المساهمة النسبية حسب القطاعين النفطي وغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمملكة العربية السعودية، 2012-2016م	62
شكل 30: المساهمة النسبية لأهم الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمملكة العربية السعودية، 2012-2016م	62
شكل 31: مكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمملكة العربية السعودية، 2012-2016م	63
شكل 32: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل النمو السنوي للمملكة العربية السعودية، 2012-2016م	56
شكل 33: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (100=2010) ومعدل النمو السنوي للمملكة العربية السعودية، 2012-2016م	66
شكل 34: معدل النمو السنوي حسب القطاعين النفطي وغير النفطي بالأسعار الثابتة (100=2010) للمملكة العربية السعودية، 2012-2016م	66
شكل 35: معدل النمو السنوي لأهم الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة (100=2010) للمملكة العربية السعودية، 2012-2016م	67

الشكل البياني

الصفحة

شكل 36: معدل النمو السنوي لمكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (100=2010) للمملكة العربية السعودية، 2012-2016م 68

شكل 37: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل النمو السنوي لسلطنة عمان، 2012-2016م 73

شكل 38: المساهمة النسبية حسب القطاعين النفطي وغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لسلطنة عمان، 2012-2016م 74

شكل 39: المساهمة النسبية لأهم الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لسلطنة عمان، 2012-2016م 74

شكل 40: مكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لسلطنة عمان، 2012-2016م 75

شكل 41: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل النمو السنوي لسلطنة عمان، 2012-2016م 77

شكل 42: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (100=2010) ومعدل النمو السنوي لسلطنة عمان، 2012-2016م 78

شكل 43: معدل النمو السنوي حسب القطاعين النفطي وغير النفطي بالأسعار الثابتة (100=2010) لسلطنة عمان، 2012-2016م 78

شكل 44: معدل النمو السنوي لأهم الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة (100=2010) لسلطنة عمان، 2012-2016م 79

شكل 45: معدل النمو السنوي لمكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (100=2010) لسلطنة عمان، 2012-2016م 80

شكل 46: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل النمو السنوي لدولة قطر، 2012-2016م 85

شكل 47: المساهمة النسبية حسب القطاعين النفطي وغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدولة قطر، 2012-2016م 86

شكل 48: المساهمة النسبية لأهم الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدولة قطر، 2012-2016م 86

شكل 49: مكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدولة قطر، 2012-2016م 87

شكل 50: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل النمو السنوي لدولة قطر، 2012-2016م 89

شكل 51: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (100=2013) ومعدل النمو السنوي لدولة قطر، 2012-2016م 90

شكل 52: معدل النمو السنوي حسب القطاعين النفطي وغير النفطي بالأسعار الثابتة (100=2013) لدولة قطر، 2012-2016م 91

شكل 53: معدل النمو السنوي لأهم الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة (100=2013) لدولة قطر، 2012-2016م 91

شكل 54: معدل النمو السنوي لمكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (100=2013) لدولة قطر، 2012-2016م 92

شكل 55: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل النمو السنوي لدولة الكويت، 2012-2016م 97

شكل 56: المساهمة النسبية حسب القطاعين النفطي وغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدولة الكويت، 2012-2016م 98

شكل 57: المساهمة النسبية لأهم الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدولة الكويت، 2012-2016م 98

شكل 58: مكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدولة الكويت، 2012-2016م 99

شكل 59: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل النمو السنوي لدولة الكويت، 2012-2016م 101

شكل 60: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (100=2010) ومعدل النمو السنوي لدولة الكويت، 2012-2016م 102

شكل 61: معدل النمو السنوي حسب القطاعين النفطي وغير النفطي بالأسعار الثابتة (100=2010) لدولة الكويت، 2012-2016م 102

شكل 62: معدل النمو السنوي لأهم الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة (100=2010) لدولة الكويت، 2012-2016م 103

شكل 63: معدل النمو السنوي لمكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (100=2010) لدولة الكويت، 2012-2016م 109

شكل 64: معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدول مجلس التعاون، 2012-2016م. 109

شكل 65: المساهمة النسبية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لمجلس التعاون حسب دول المجلس، 2016م 110

شكل 66: المساهمة النسبية بالنقاط المئوية في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حسب دول المجلس، 2012-2016م 110

شكل 67: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل النمو السنوي لمتوسط نصيب الفرد لمجلس التعاون، 2012-2016م 112

مقدمة

يسر المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن يصدر العدد الثالث من تقرير الحسابات القومية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام 2016م، الذي يوفر صورة شاملة ومترابطة لمستخدمي البيانات حول الأداء الاقتصادي في دول مجلس التعاون، من خلال توفير بيانات تفصيلية عن أهم مؤشرات الحسابات القومية، ويعرض هذا التقرير عددًا من الجداول والأشكال البيانية لتلك المؤشرات على مستوى مجلس التعاون الخليجي كتكتل اقتصادي وعلى مستوى الدول الأعضاء مع مقارنة أبرز مؤشرات الحسابات القومية بين دول مجلس التعاون خلال عام 2016م.

وتبرز أهمية الحسابات القومية باعتبارها رافدًا للبيانات اللازمة لدراسة هيكل الاقتصاد وتطوره على المدى البعيد، حيث لا يمكن تحليل التغيرات الهيكلية إلا في الإطار الذي توفره الحسابات القومية، فهي تعكس نمو طاقة الإنتاج أو القدرة الإنتاجية سواء على مستوى القطاعات الاقتصادية أو الاقتصاد ككل، كما تعكس النمو في الاستهلاك والاستثمار. إضافة إلى كونها مصدر أساسي لصناع القرار والباحثين والمهتمين بالمعرفة الإحصائية المعتمدة التي تساعد في التخطيط والبحث.

وتعتبر إحصاءات الحسابات القومية من أهم المجالات الإحصائية التي حظيت باهتمام كبير في المركز الإحصائي الخليجي، وذلك من خلال الخطة الاستراتيجية للعمل الإحصائي الخليجي المشترك (2015-2020م) وبرامج العمل للمركز، حيث اعتمدت الأهداف الإحصائية الخاصة بهذا المشروع بالتنسيق بين المركز الإحصائي الخليجي ومراكز الإحصاء الوطنية في الدول الأعضاء في المجلس.

إضافة إلى توفير هذه النسخة ورقيًا، يقوم المركز بتحميل كافة إصداراته على موقعه الإلكتروني لتمكين جميع المهتمين من الوصول إليها من أي مكان وفي أي وقت، من خلال الرابط التالي www.gccstat.org وكذلك يمكن الحصول على المزيد من البيانات التفصيلية من خلال زيارة بوابة البيانات التي تشمل قواعد البيانات الخاصة بالمركز الإحصائي الخليجي من خلال ذات الرابط أيضًا.

ويتقدم المركز الإحصائي الخليجي بجزيل الشكر لجميع مراكز الإحصاء الوطنية في الدول الأعضاء لتوفيرها البيانات المطلوبة لإصدار هذه التقرير، متمنيًا أن يكون هذا الاصدار بمثابة مصدرٍ شاملٍ لمستخدمي البيانات، سواءً المخططين أو أصحاب القرار أو المحللين والدارسين في هذا المجال، مؤكدًا ترحيبه المستمر بأية مقترحات لتطوير وتحسين الإصدارات القادمة.

المركز الإحصائي لدول مجلس

التعاون لدول الخليج العربية

مصدر البيانات

تعتبر الأجهزة الإحصائية الوطنية بدول مجلس التعاون المصدر الرسمي لبيانات المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتي تمثل بدورها حلقة الوصل بين المركز ومنتجي البيانات من الجهات والهيئات الحكومية والبنوك المركزية التابعة لكل دولة، حيث تتولى أجهزة الإحصاء الوطنية عملية جمع ومعالجة ونشر الإحصاءات الرسمية من مصادرها (المسوح، والتعدادات، والسجلات الإدارية المتوفرة لدى الوزارات والوحدات الحكومية).

تجميع بيانات الحسابات القومية بالأسعار الجارية

يتم تجميع البيانات المتعلقة بالحسابات القومية من الأجهزة الإحصائية الوطنية في الدول الأعضاء، حيث تنشر بيانات الحسابات القومية بالعملة المحلية لكل دولة من دول مجلس التعاون، ومن ثم يتم تحويلها باستخدام أسعار الصرف الرسمية إلى الدولار الأمريكي، وتعتمد غالبية دول مجلس التعاون (عدا دولة الكويت) نظام سعر الصرف الثابت مقابل الدولار الأمريكي، أما بالنسبة لسعر الصرف المتغير في دولة الكويت فيتم اعتماد المتوسط السنوي لسعر صرف الدينار الكويتي مقابل الدولار الأمريكي، وبهذه الطريقة يتم إعداد ونشر بيانات الحسابات القومية بالأسعار الجارية بالدولار الأمريكي على مستوى مجلس التعاون حيث يصبح التجميع ممكنًا.

تجميع بيانات الحسابات القومية بالأسعار الثابتة (100=2010)

بالنسبة لتقديرات الحسابات القومية بالأسعار الثابتة، فالجدير بالذكر أن جميع دول مجلس التعاون تعد الحسابات القومية باعتماد سنة 2010م كسنة أساس للتقديرات بالأسعار الثابتة باستثناء دولة قطر التي تعتمد سنة 2013م كسنة أساس، ووفقًا للبيانات المتوفرة يتم تحويل البيانات المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي ومكوناته إلى أساس 2010م كسنة مرجعية لغايات التجميع على مستوى مجلس التعاون مع ملاحظة أن استخدام هذه الطريقة لا يغير من معدلات النمو بالأسعار الثابتة للبيانات التي لا تعتمد سنة 2010م كسنة أساس.

المنهجية المستخدمة في إعداد تقرير الحسابات القومية لدول مجلس التعاون

التعاريف والمصطلحات

الناتج المحلي الإجمالي

هو مجموع القيمة المضافة الإجمالية لجميع الوحدات التنظيمية المقيمة التي تقوم بالإنتاج، مضاف إليها أية ضرائب ناقصًا أية إعانات على المنتجات غير المتضمنة في قيمة الإنتاج، ويجب ملاحظة أن مصطلح القيمة المضافة يتعلق بوحدة تنظيمية أو قطاع تنظيمي، أما مصطلح الناتج المحلي الإجمالي فهو يتعلق بجميع الوحدات الإنتاجية المقيمة بالدولة والقيمة المضافة لأي وحدة تنظيمية.

ويقاس من زاوية الإنفاق على أنه مجموع النفقات النهائية بأسعار المشترين بما في ذلك الصادرات من السلع والخدمات بقيمة فوب مطروحًا منها مجموع المستوردات مقيمة بأسعار التسليم على البواخر بسعر فوب (الإنفاق الاستهلاكي النهائي مضافًا إليه الإنفاق على التكوين الرأسمالي بالإضافة إلى صافي الصادرات من السلع والخدمات).

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

هو عبارة عن حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ويستخرج بقسمة الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان في منتصف العام.

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

هو قيمة ما تم انتاجه من سلع نهائية وخدمات خلال سنة المقارنة مقومة بأسعار سنة الأساس (أسعار ثابتة) ويعرف بالناتج المحلي الحقيقي.

المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي

يعكس هذا المؤشر التغيرات في الأسعار مقارنة بسنة مرجعية (سنة الأساس) بالنسبة لجميع فئات الطلب النهائي من استهلاك حكومي وخاص وتكوين رأس المال والتجارة الدولية، ويحسب بقسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة مضروباً في مائة.

قطاع الحكومة العامة

ويشمل كافة الوحدات الحكومية على جميع مستوياتها وهي وحدات قانونية تنشأ بالطرق السياسية وتمارس سلطات تشريعية أو تنفيذية أو قضائية في منطقة معينة والوظيفة الأساسية لهذه الوحدات هي القيام بمسئولية تقديم السلع والخدمات للمجتمع بالمجان أو بسعر رمزي.

القطاع العائلي

تعتبر الأسرة بمثابة الوحدة التنظيمية لهذا القطاع وتعرف الأسرة على أنها مجموعة من الأفراد يشتركون في معيشة واحدة ويساهمون معًا من دخولهم أو ثرواتهم في تغطية تكاليف المعيشية ويستهلكون بعض السلع والخدمات بصورة جماعية مثل السكن والطعام.

قطاع الهيئات التي لا تهدف للربح وتخدم العائلات

هي وحدات قانونية أو اجتماعية تنشأ لغرض إنتاج السلع والخدمات لتقديمها إلى العائلات بسعر رمزي أو بدون سعر، ولا تستهدف تحقيق ربح من وراء ذلك، وهي تمثل قطاع مستقل وتشمل الهيئات التي لا تهدف للربح وتدار بواسطة الحكومة، وتتمثل في الأحزاب السياسية والجمعيات الدينية وجمعيات المستهلكين والنوادي والجمعيات الترفيهية والثقافية ومؤسسات الصداقة والمحبة والمنظمات التي تقدم معونات أو مساعدات عن طريق التحويلات النقدية والعينية الاختيارية.

الإنفاق على الاستهلاك النهائي

وهو عبارة عما تنفقه كل من الأسر المعيشية والهيئات التي لا تهدف إلى الربح وتخدم الأسر المعيشية والحكومة العامة على الاستهلاك النهائي بما في ذلك الإنفاق المحتسب على الخدمات والسلع الاستهلاكية.

إجمالي التكوين الرأسمالي

يقاس إجمالي التكوين الرأسمالي بمجموع قيم إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت والتغير في المخزون واحتياز النفائس مخصومًا منه التخلص منها.

إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت

وهو عبارة عن إنفاق القطاعات التنظيمية خلال الفترة المحاسبية على الإضافات الرأسمالية سواء كانت مشتراة أو منتجة ذاتيًا مطروحًا منها صافي المبيعات من الأصول المستعملة والخردة.

التغير في المخزون

هو عبارة عن الفرق في قيمة المخزون من المواد الأولية والبضائع التامة وغير التامة الصنع في بداية العام ونهايته.

الصادرات من السلع والخدمات

عبارة عن قيمة البضائع والخدمات المقدمة بواسطة المنتجين المقيمين بالدولة إلى غير المقيمين. وهي البضائع الخارجة عبر الحدود الجمركية للدولة شاملة المشتريات المباشرة للهيئات غير المقيمة داخل الدولة.

الواردات من السلع والخدمات

قيمة البضائع التي آلت ملكيتها من غير المقيمين إلى المقيمين بالدولة وكذلك الخدمات المقدمة من المنتجين غير المقيمين إلى المقيمين بالدولة.

الضرائب على المنتجات

إن الضريبة على منتج ما هي ضريبة تدفع حسب وحدة السلعة أو الخدمة. ويمكن أن تكون الضريبة مبلغًا محددًا لكل وحدة كمية من السلعة أو الخدمة (تقاس الوحدات الكمية إما بوحدات محددة أو بمتغيرات مادية متواصلة كالحجم أو الوزن أو القوة أو المساحة أو الوقت... إلخ).

الإعانات على المنتجات

هي إعانة تدفع على كل وحدة من السلع والخدمات المنتجة. وقد تكون الإعانة مبلغًا معينًا لكل وحدة كمية من السلعة أو الخدمة، أو قد تحسب على أساس القيمة كنسبة مئوية معينة من سعر وحدة السلعة أو الخدمة. وقد تحسب الإعانة أيضًا بوصفها الفرق بين سعر محدد مستهدف وبين سعر السوق الذي يدفعه المشتري فعلًا. وفي العادة تصبح الإعانة على المنتجات مستحقة حين تنتج السلعة أو الخدمة أو تباع، ولكنها قد تصبح مستحقة في ظروف أخرى.

إجمالي الدخل القومي

يقاس إجمالي الدخل القومي على أنه الناتج المحلي الإجمالي مخصومًا منه الدخول الأولية التي تدفع للوحدات غير المقيمة مضافًا إليه الدخول الأولية المتلقاة من الوحدات غير المقيمة.

إجمالي الدخل القومي المتاح

يعد إجمالي الدخل القومي المتاح هو البند الموازن في حساب التوزيع الثانوي للدخل، ويحسب من ميزان الدخول الأولية لوحدة مؤسسية أو قطاع ما بجمع كل التحويلات الجارية، ما عدا التحويلات الاجتماعية العينية، التي تتلقاها تلك الوحدة أو ذلك القطاع. وطرح جميع التحويلات الجارية، ما عدا التحويلات الاجتماعية العينية، التي تدفعها تلك الوحدة أو ذلك القطاع.

إجمالي الادخار القومي

يقاس إجمالي الادخار القومي على أنه إجمالي الدخل القومي المتاح مطروحا منه الإنفاق على الاستهلاك النهائي.

التحويلات الجارية

تتكون هذه التحويلات من مختلف أنواع التحويلات الجارية التي يمكن أن تتم بين الوحدات المؤسسية المقيمة أو بين الوحدات المقيمة وغير المقيمة.

التحويلات الرأسمالية

تقيد التحويلات الرأسمالية المتلقاة أو المدفوعة في الجانب الأيسر من حساب رأس المال ويعرف التحويل بأنه معاملة تقدم فيها وحدة مؤسسية تحويلاً إما رأسماليًا نقديًا في شكل دفعات نقدية أو تحويلًا رأسماليًا عينيًا إلى وحدة أخرى دون أي مقابل.

معدل النمو السنوي

يتم حساب هذا المؤشر لبيان التغير في بيان معين خلال فترة زمنية محددة، ويتم حسابه كالتالي:

$$\text{معدل النمو السنوي للبيان} = \frac{\text{قيمة البيان في السنة الحالية} - \text{قيمة البيان في السنة السابقة}}{\text{قيمة البيان في السنة السابقة}} \times 100$$

المساهمة النسبية بالنسبة المئوية

يتم حساب هذا المؤشر لبيان الأهمية النسبية للبيان الفرعي من البيان الإجمالي في فترة زمنية واحدة. ويتم حسابه كالتالي:

$$\text{المساهمة النسبية بالنسبة المئوية للبيان} = \frac{\text{قيمة البيان الفرعي في السنة الحالية}}{\text{قيمة البيان الإجمالي في السنة الحالية}} \times 100$$

المساهمة النسبية بالنقاط المئوية

يتم حساب هذا المؤشر لبيان الأهمية النسبية للبيانات الفرعية من البيان الإجمالي المقاس كنسبة مئوية، ويتم حسابه كالتالي:

$$\text{المساهمة النسبية بالنقاط المئوية للبيان} = \frac{\text{قيمة البيان الفرعي في السنة الحالية} - \text{قيمة البيان الفرعي في السنة السابقة}}{\text{قيمة البيان الإجمالي في السنة الحالية} - \text{قيمة البيان الإجمالي في السنة السابقة}} \times \text{معدل النمو السنوي للبيان الإجمالي في السنة الحالية} \times 100$$

الحسابات القومية
على مستوى مجلس التعاون

1

1.1 أبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لمجلس التعاون لعام 2016م

بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (100=2010) ما مقداره 1,478.3 مليار دولار أميركي، بنسبة نمو سنوي بلغت 2.3%، مقارنة بنمو بلغت نسبته 3.1% في عام 2015م (جدول 1). وبالمقابل استمر النمو السلبي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بما نسبته 2.6% ليصل إلى ما قيمته 1,354.8 مليار دولار أمريكي في عام 2016م، مقارنة بنمو سالب بلغت نسبته 15.3% في عام 2015م.

وحسب مكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، فقد بلغت قيمة إجمالي التكوين الرأسمالي 417.3 مليار دولار أمريكي في عام 2016م، متراجعًا بذلك بمعدل 5.5% عن قيمته في عام 2015م.

وبلغ إجمالي الدخل القومي بالأسعار الجارية ما يقارب 1,381.2 مليار دولار أمريكي في عام 2016م، مقارنة بما قيمته 1,415.9 مليار دولار أمريكي في عام 2015م، فيما كانت قيمة الدخل القومي المتاح 1,252.1 مليار دولار أمريكي في عام 2016م، مقارنة بما مقداره 1,285.9 مليار دولار أمريكي في عام 2015م، أما الادخار القومي فقد كانت قيمته 419.6 مليار دولار أمريكي في عام 2016م، مقارنة بقيمته في عام 2015م والتي بلغت 441.6 مليار دولار أمريكي.

وبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية على مستوى مجلس التعاون 25.3 ألف دولار أمريكي في عام 2016م، مقارنة بما قيمته 26.8 ألف دولار أمريكي في عام 2015م.

جدول 1: أبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لمجلس التعاون 2015-2016م

البيان	2015م	2016م
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة* (مليار دولار أمريكي)	1,444.6	1,478.3
معدل النمو السنوي بالأسعار الثابتة (%)	3.1	2.3
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	1,391.6	1,354.8
معدل النمو السنوي بالأسعار الجارية (%)	-15.3	-2.6
إجمالي التكوين الرأسمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	441.5	417.3
إجمالي الدخل القومي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	1,415.9	1,381.2
إجمالي الدخل القومي المتاح بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	1,285.9	1,252.1
إجمالي الادخار القومي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	441.6	419.7
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (دولار أمريكي)	26,796.3	25,346.5

*سنة الأساس 2010=100

2.1 أهم التطورات لأبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لمجلس التعاون، 2012–2016م

1.2.1 التقديرات بالأسعار الجارية

أ. الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنتاج

بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 1,354.8 مليار دولار أمريكي في عام 2016م، مقابل ما قيمته 1,391.6 مليار دولار أمريكي في عام 2015م، متراجعًا بنسبة 2.6%، ولكنها نسبة تقل بكثير عن نسبة التراجع البالغة 15.3% في عام 2015م (شكل 1). ونظرًا لانخفاض أسعار النفط خاصةً بعد منتصف عام 2014م، فقد تأثر الأداء الكلي لاقتصاد دول مجلس التعاون بانخفاض أداء قطاع الأنشطة النفطية. وشهدت القيمة المضافة للقطاع النفطي (استخراج النفط والغاز والخدمات ذات الصلة) بالأسعار الجارية انخفاضًا بلغت نسبته 18.0% في عام 2016م، مقابل تراجع بلغت نسبته 45.5% في عام 2015م (جدول2).

شكل 1: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل النمو السنوي لمجلس التعاون، 2012-2016م

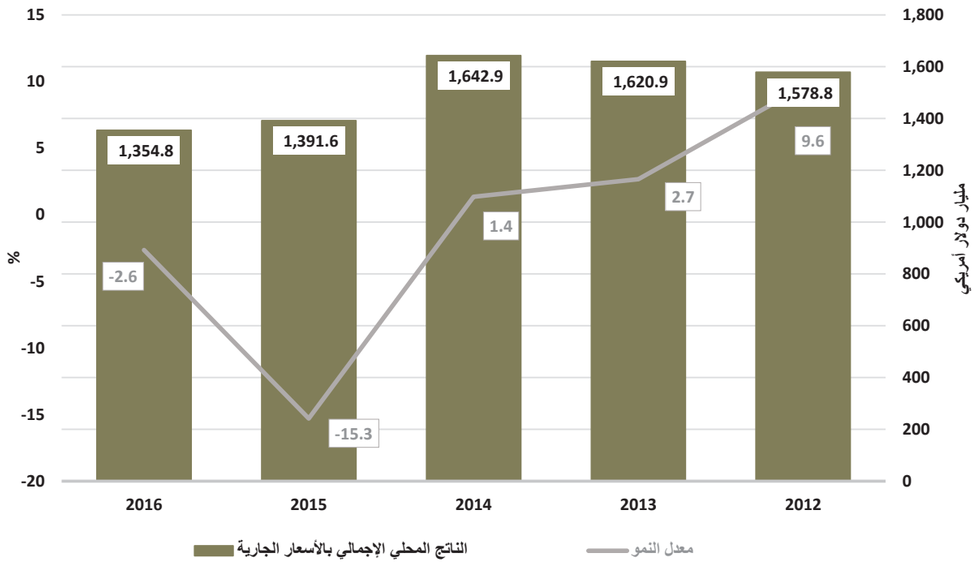

ولا يزال القطاع النفطي يشكل أهمية كبيرة في اقتصادات دول مجلس التعاون، حيث ساهم هذا القطاع بما نسبته 22.7% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في دول مجلس التعاون خلال عام 2016م.

وقد شهدت القيمة المضافة للقطاع النفطي تراجعًا كبيرًا خلال الفترة 2012-2016م، حيث تراجعت القيمة المضافة لهذا القطاع بأكثر من النصف خلال عام 2016م مقارنة بعام 2012م (شكل 2، جدول 2).

شكل 2: المساهمة النسبية حسب القطاعين النفطي وغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لمجلس التعاون، 2012-2016م

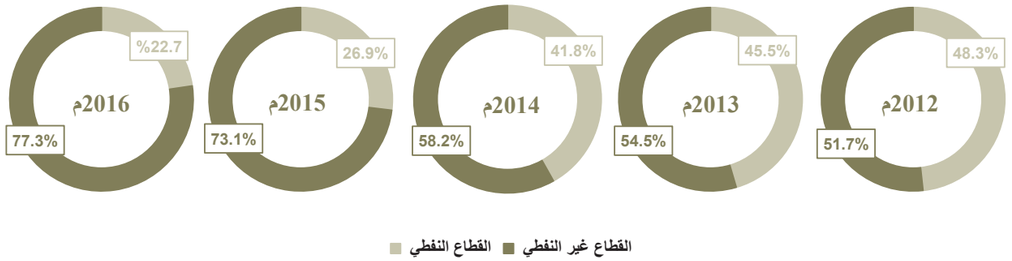

جدول 2: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حسب القطاعين النفطي وغير النفطي ومعدل النمو السنوي لمجلس التعاون، 2012-2016م

البيان	2012م	2013م	2014م	2015م	2016م
القيمة المضافة للقطاع النفطي* (مليار دولار أمريكي)	**762.2**	**737.0**	**687.4**	**374.5**	**307.2**
معدل النمو السنوي (%)	9.3	-3.3	-6.7	-45.5	-18.0
المساهمة النسبية في الناتج المحلي الإجمالي (%)	48.3	45.5	41.8	26.9	22.7
القيمة المضافة للقطاع غير النفطي (مليار دولار أمريكي)	**827.8**	**894.1**	**966.2**	**1,021.1**	**1,047.8**
معدل النمو السنوي (%)	9.9	8.0	8.1	5.7	2.6
المساهمة النسبية في الناتج المحلي الإجمالي (%)	51.7	54.5	58.2	73.1	77.3
الضرائب مخصوما منها الإعانات على الإنتاج (مليار دولار أمريكي)	-11.2	-10.2	-10.7	-4.0	-0.2
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	**1,578.8**	**1,620.9**	**1,642.9**	**1,391.6**	**1,354.8**
معدل النمو السنوي (%)	9.6	2.7	1.4	-15.3	-2.6

*القطاع النفطي: يشمل استخراج النفط والغاز والخدمات ذات الصلة

وعلى مستوى أهم الأنشطة الاقتصادية ضمن القطاع غير النفطي، سجلت أنشطة الوساطة المالية والأنشطة العقارية نموا وصلت نسبته إلى 4.7%، مُساهمةً بما مقداره 17.3% في الناتج المحلي الإجمالي حيث ارتفعت القيمة المضافة لهذه الأنشطة من 224.2 مليار دولار أمريكي في عام 2015م لتصل إلى 234.8 مليار دولار أمريكي في عام 2016م، وكذلك ساهمت أنشطة الإدارة العامة والدفاع بما مقداره 14.3% في الناتج المحلي الإجمالي، مُحققةً نموا بنسبة 3.4%، حيث ارتفعت القيمة المضافة لهذا النشاط من 186.7 مليار دولار أمريكي في عام 2015م لتصل إلى 193.4 مليار دولار أمريكي في عام 2016م، وحققت كل من أنشطة تجارة الجملة والتجزئة والفنادق والمطاعم، وأنشطة التشييد، وأنشطة النقل والتخزين

والاتصالات نموا بالأسعار الجارية بمعدل 0.3%، 3.0%، 4.1% على التوالي مقارنةً بعام 2015م، وساهمت هذه الأنشطة في الناتج المحلي الإجمالي بما مقداره 11.7%، 8.0%، 7.6% على التوالي (شكل 3). وبالمقابل تراجعت أنشطة الصناعات التحويلية بما نسبته 1.3% في عام 2016م حيث وصلت القيمة المضافة لها إلى 149.4 مليار دولار أمريكي في عام 2016م مقارنة بـ 151.5 مليار دولار أمريكي في عام 2015م. وكانت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ما مقداره 11.0% في عام 2016م.

شكل 3: المساهمة النسبية لأهم الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لمجلس التعاون، 2012 - 2016م

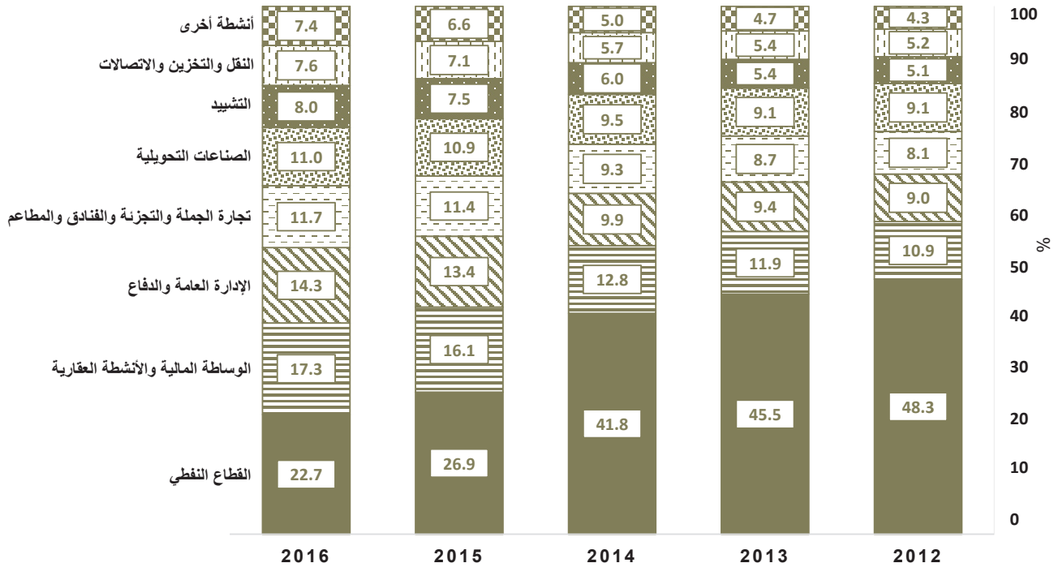

ب.الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنفاق

تشير البيانات الرسمية إلى أن قيمة الإنفاق الاستهلاكي النهائي بالأسعار الجارية وصلت إلى 832.4 مليار دولار أمريكي في عام 2016م، مقارنة بـ 844.3 مليار دولار أمريكي في عام 2015م، منخفضةً بذلك بما نسبته 1.4%، وقد ساهم هذا الإنفاق بما نسبته 61.4% في الناتج المحلي الإجمالي لمجلس التعاون خلال عام 2016م (شكل 4). ومثل الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي ما نسبته 36.5% من قيمة الإنفاق الاستهلاكي النهائي، فبلغ ما قيمته 304.1 مليار دولار أمريكي في عام 2016م، مقابل ما قيمته 330.2 مليار دولار أمريكي في عام 2015م، أي بانخفاض في هذا الإنفاق بنسبة 7.9%، وارتفع الاستهلاك النهائي الخاص على مستوى مجلس التعاون خلال عام 2016م ليصل إلى ما قيمته 528.4 مليار دولار أمريكي، مقارنة بـ 514.1 مليار دولار أمريكي في عام 2015م، مرتفعًا بذلك بما نسبته 2.8%.

وفيما يتعلق بإجمالي التكوين الرأسمالي فقد انخفض خلال عام 2016م بما نسبته 5.5%، حيث وصل إلى ما قيمته 417.3 مليار دولار أمريكي، مقارنة بما قيمته 441.5 مليار دولار أمريكي في عام 2015م، وساهم إجمالي التكوين الرأسمالي بما نسبته 30.8% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي لمجلس التعاون في عام 2016م. وبقيت قيمة صافي الصادرات من السلع والخدمات (الصادرات من السلع والخدمات ناقصًا الواردات من السلع والخدمات) خلال عام 2016م بنفس مستواها تقريبًا في عام 2015م لتصل إلى 105.1 مليار دولار أمريكي. وانخفضت قيمة الصادرات من السلع والخدمات بما نسبته 6.4%، مقارنة بالعام 2015م متأثرة بالانخفاض في أسعار النفط العالمية لتصل الى ما قيمته 737.8 مليار دولار أمريكي، وكذلك انخفضت قيمة الواردات من السلع والخدمات بنسبة 7.3% خلال عام 2016من مقارنة بالعام 2015، لتصل إلى ما قيمته 632.7 مليار دولار أمريكي. ونتيجة لذلك فقد انخفضت المساهمة النسبية للصادرات من السلع والخدمات خلال عام 2016م لتصل إلى ما نسبته 54.5% من إجمالي قيمة الناتج المحلي لدول مجلس التعاون، مقارنة بنسبة مساهمة بلغت 56.7% في عام 2015م.

وانخفضت المساهمة النسبية للواردات من السلع والخدمات بالقيمة المطلقة (حيث أن الواردات من السلع والخدمات تساهم سلبًا في قيمة الناتج المحلي الإجمالي) لتصل إلى 46.7% في عام 2016م مقارنة بـ 49.1% خلال عام 2015م.

شكل 4: مكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي لمجلس التعاون، 2012 - 2016م

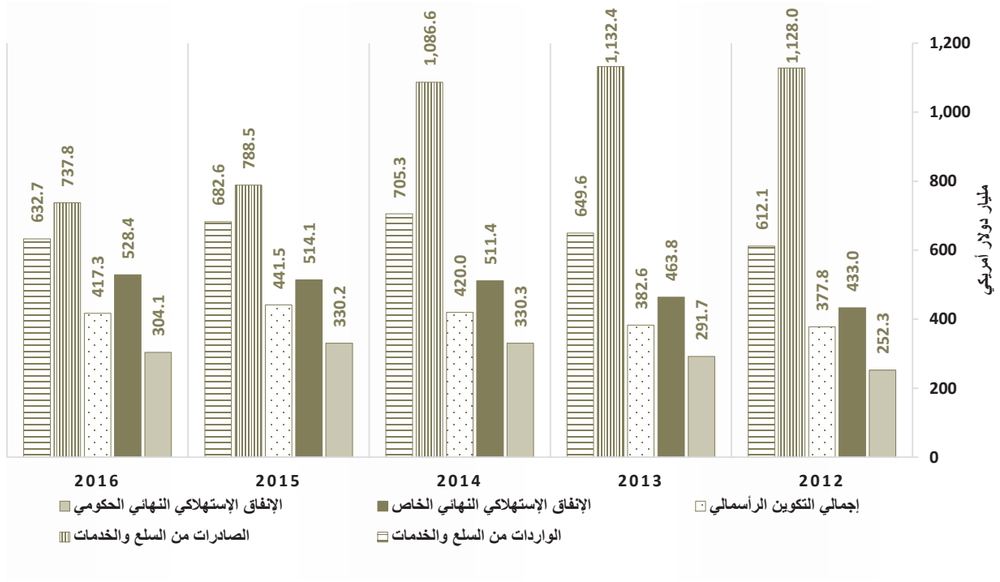

ج. العلاقات بين إجماليات الناتج والدخل والادخار

سجل إجمالي الدخل القومي على مستوى مجلس التعاون انخفاضًا بما نسبته 2.5% خلال عام 2016م، حيث وصل إلى ما قيمته 1,381.2 مليار دولار أمريكي، مقابل ما قيمته 1,415.9 مليار دولار أمريكي في عام 2015م (جدول 3). وبلغت قيمة صافي التحويلات الجارية -129.1 مليار دولار أمريكي في عام 2016م، وبالتالي بلغت قيمة إجمالي الدخل القومي المتاح 1,252.1 مليار دولار أمريكي مقارنة بـ 1,285.9 مليار دولار أمريكي في عام 2015م منخفضًا بنسبة بلغت 2.6% خلال عام 2016م. بالإضافة إلى ذلك، بلغت قيمة إجمالي الادخار القومي 419.7 مليار دولار أمريكي خلال عام 2016م، مقارنة بما قيمته 441.6 مليار دولار أمريكي خلال عام 2015م منخفضًا بذلك بنسبة 5.0%.

جدول 3: العلاقات بين إجماليات الناتج والدخل والادخار لمجلس التعاون، 2012-2016م

البيان	2012م	2013م	2014م	2015م	2016م
1. إجمالي الدخل القومي (مليار دولار أمريكي)	**1,582.2**	**1,635.1**	**1,660.8**	**1,415.9**	**1,381.2**
معدل النمو السنوي (%)	9.9	3.3	1.6	-14.7	-2.5
2. صافي التحويلات الجارية (مليار دولار أمريكي)	**-87.3**	**-109.2**	**-117.9**	**-130.0**	**-129.1**
معدل النمو السنوي (%)	-11.6	-25.0	-8.1	-10.2	0.7
3. إجمالي الدخل القومي المتاح (1+2) ((مليار دولار أمريكي)	**1,494.9**	**1,526.0**	**1,542.9**	**1,285.9**	**1,252.1**
معدل النمو السنوي (%)	9.8	2.1	1.1	-16.7	-2.6
4. الإنفاق على الاستهلاك النهائي (مليار دولار أمريكي)	**685.2**	**755.6**	**841.6**	**844.3**	**832.4**
معدل النمو السنوي (%)	8.2	10.3	11.4	0.3	-1.4
5. إجمالي الادخار القومي (3-4) (مليار دولار أمريكي)	**809.7**	**770.4**	**701.2**	**441.6**	**419.7**
معدل النمو السنوي (%)	11.2	-4.8	-9.0	-37.0	-5.0

د. متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

تواصل تراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لمجلس التعاون خلال الفترة 2012 – 2016م، حيث وصل إلى ما قيمته 25.3 ألف دولار أمريكي في عام 2016م، مقارنة بما قيمته 33.1 ألف دولار أمريكي خلال عام 2012م (شكل 5).

شكل 5: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل النمو السنوي لمجلس التعاون، 2012-2016م

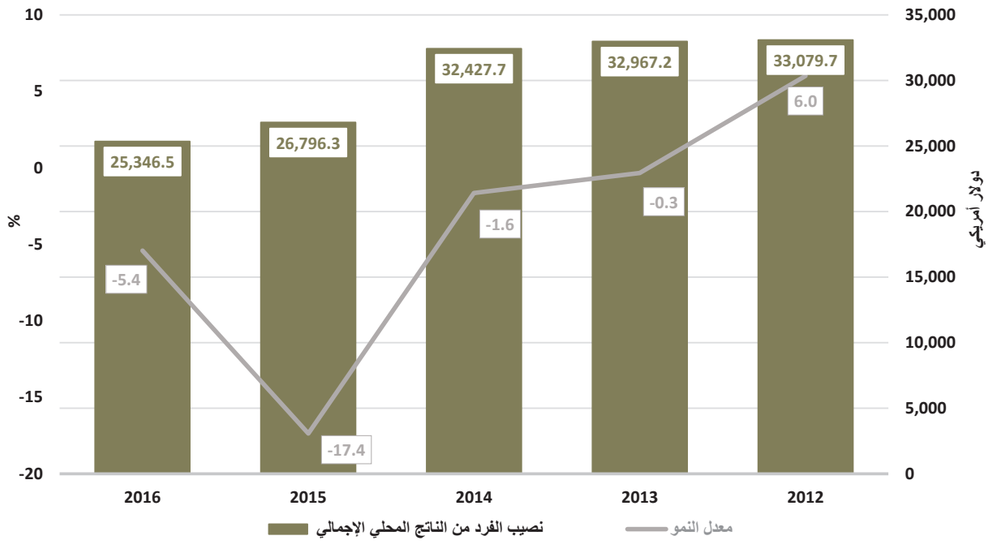

2.2.1 التقديرات بالأسعار الثابتة (2010=100)

أ. الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنتاج

تعتبر تقديرات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة هي أساس عملية التحليل الاقتصادي، حيث أنها تعكس النمو الحقيقي في الاقتصاد وذلك بالاهتمام بالكميات الفعلية للإنتاج وباستبعاد أثر ارتفاع الأسعار. وفي هذا الجانب، فقد استمر ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بمعدلات نمو إيجابية وقد بلغ معدل النمو في عام 2016م ما نسبته 2.3%، حيث وصل إلى ما قيمته 1,478.3 مليار دولار أمريكي، مقارنة بـ 1,444.6 مليار دولار أمريكي في عام 2015م وبمعدل نمو بلغت نسبته 3.1% (شكل 6).

شكل 6: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010=100) ومعدل النمو السنوي لمجلس التعاون، 2012-2016م

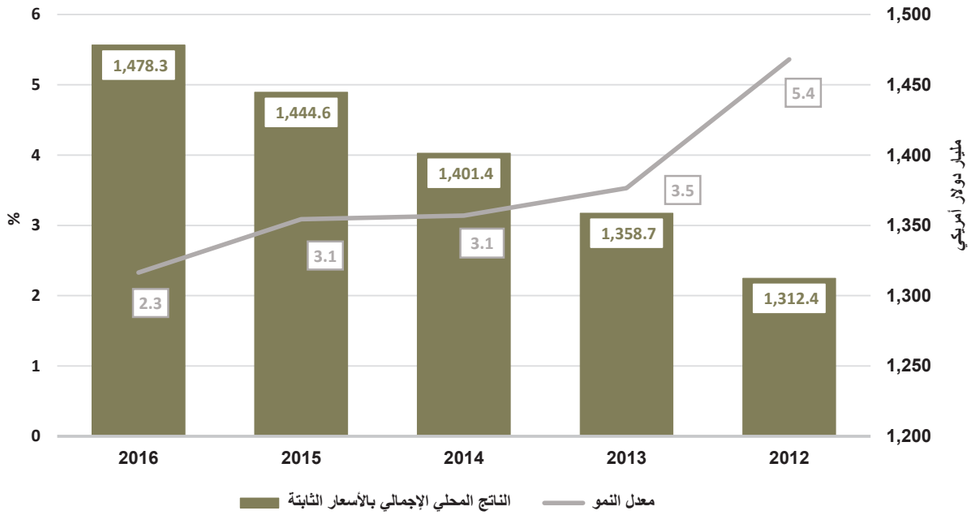

وعلى عكس التقديرات بالأسعار الجارية، فقد شهدت القيمة المضافة للقطاع النفطي نموًا موجبًا بالأسعار الثابتة على مستوى مجلس التعاون بمعدل 2.3% خلال عام 2016م، حيث بلغت القيمة المضافة لهذا القطاع ما مقداره 581.8 مليار دولار أمريكي، مقابل 568.7 مليار دولار أمريكي في عام 2015م (جدول 4). وشهدت القيمة المضافة للقطاع غير النفطي نموا بالأسعار الثابتة في عام 2016م بلغت نسبته 1.9% لتصل إلى 899.6 مليار دولار أمريكي في عام 2016م، مقارنة بـ 883.1 مليار دولار أمريكي في عام 2015م.

جدول 4: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010=100) ومعدل النمو السنوي لمجلس التعاون حسب القطاعين النفطي وغير النفطي، 2012-2016م

البيان	2012م	2013م	2014م	2015م	2016م
القيمة المضافة للقطاع النفطي* (مليار دولار أمريكي)	**556.5**	**554.8**	**555.4**	**568.7**	**581.8**
معدل النمو السنوي (%)	4.6	-0.3	0.1	2.4	2.3
المساهمة النسبية في الناتج المحلي الإجمالي (%)	42.4	40.8	39.6	39.4	39.4
القيمة المضافة للقطاع غير النفطي (مليار دولار أمريكي)	**765.1**	**812.5**	**855.8**	**883.1**	**899.6**
معدل النمو السنوي (%)	5.9	6.2	5.3	3.2	1.9
المساهمة النسبية في الناتج المحلي الإجمالي (%)	58.3	59.8	61.1	61.1	60.9
الضرائب مخصوما منها الإعانات على الإنتاج (مليار دولار أمريكي)	-9.2	-8.6	-9.8	-7.2	-3.1
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة** (مليار دولار أمريكي)	**1,312.4**	**1,358.7**	**1,401.4**	**1,444.6**	**1,478.3**
معدل النمو السنوي (%)	5.4	3.5	3.1	3.1	2.3

*القطاع النفطي: يشمل استخراج النفط والغاز والخدمات ذات الصلة

**سنة الأساس 2010=100

وحققت جميع الأنشطة الاقتصادية ضمن القطاع غير النفطي معدلات نمو إيجابية خلال عام 2016م، باستثناء أنشطة تجارة الجملة والتجزئة والفنادق والمطاعم حيث تراجعت القيمة المضافة لهذه الأنشطة بمعدل طفيف لا يتجاوز 0.1% (شكل 7). وسجلت أنشطة النقل والتخزين والاتصالات أعلى نسبة نمو وصلت إلى 3.9%، فقد ارتفعت القيمة المضافة لهذه الأنشطة من 94.3 مليار دولار أمريكي في عام 2015م لتصل إلى 98.0 مليار دولار أمريكي في عام 2016م. وحققت القيمة المضافة لأنشطة الصناعات التحويلية معدل نمو بلغ 2.8% في عام 2016م، حيث ارتفعت القيمة المضافة من 144.6 مليار دولار أمريكي في عام 2015م لتصل إلى 148.5 مليار دولار أمريكي.

شكل 7: معدل النمو السنوي لأهم الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة (100=2010) لمجلس التعاون، 2012-2016م

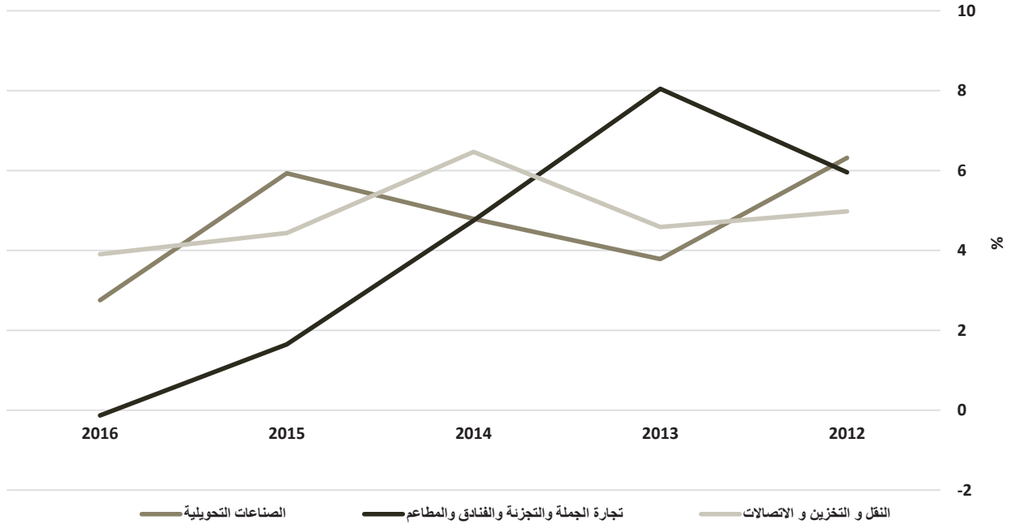

والجدير بالذكر أن المخفض الضمني السعري قد تراجع بشكل ملحوظ خلال الفترة 2012-2016م، حيث انخفض من مستوى 120.3 خلال عام 2012م ليصل إلى 91.6 خلال عام 2016م، ويعكس هذا التراجع التغيرات السعرية في أسعار السلع والخدمات وخصوصا تلك المتعلقة بشكل أساسي بأسعار النفط، حيث يظهر تأثير انخفاض أسعار النفط على مستويات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، وبالتالي انخفاض قيمة المخفض الضمني السعري للناتج المحلي الإجمالي خلال تلك الفترة (شكل 8).

شكل 8: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة (100=2010) والمخفض الضمني السعري لمجلس التعاون، 2012-2016م

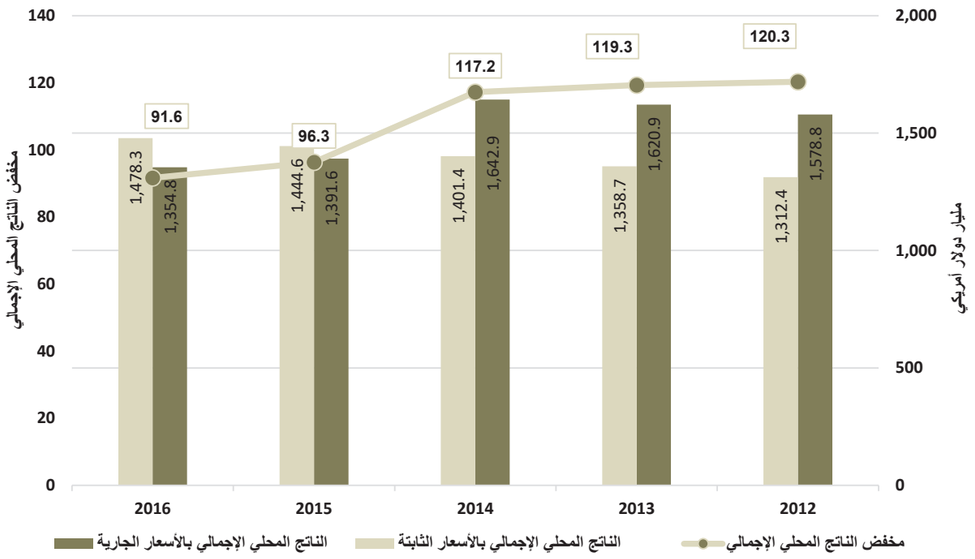

ب. الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنفاق

انخفضت قيمة الإنفاق الاستهلاكي النهائي في عام 2016م بمعدل 4.2% حيث بلغت ما قيمته 707.1 مليار دولار أمريكي مقارنة بما قيمته 737.9 مليار دولار أمريكي في عام 2015م، وقد ساهم هذا الإنفاق بما نسبته 47.9% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لمجلس التعاون خلال عام 2016م (شكل 9). ويمثل الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي ما نسبته 37.6% من قيمة الإنفاق الاستهلاكي النهائي. وبلغ الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص على مستوى مجلس التعاون خلال عام 2016م ما قيمته 447.2 مليار دولار أمريكي مقارنة بـ 451.8 مليار دولار أمريكي في عام 2015م، متراجعًا بذلك بما نسبته 1.0%.

وفيما يتعلق بإجمالي التكوين الرأسمالي، فقد انخفض أيضًا خلال عام 2016م بما نسبته 5.2%، حيث وصل إلى ما قيمته 393.3 مليار دولار أمريكي، مقابل ما قيمته 414.9 مليار دولار أمريكي في عام 2015م، هذا ويمثل إجمالي التكوين الرأسمالي ما نسبته 26.6% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لمجلس التعاون خلال عام 2016م.

وفيما يتعلق بقيمة صافي الصادرات من السلع والخدمات (الصادرات من السلع والخدمات ناقصًا الواردات من السلع والخدمات) فقد ارتفعت خلال عام 2016م ليصل إلى 380.9 مليار دولار أمريكي، مقابل ما قيمته 294.8 مليار دولار أمريكي في عام 2015م، وجاء هذا الارتفاع نتيجة زيادة الصادرات من السلع والخدمات

بنسبة أعلى من الزيادة في الواردات من السلع والخدمات، حيث ارتفعت قيمة الصادرات من السلع والخدمات بما نسبته 5.1% لتصل إلى ما قيمته 961.2 مليار دولار أمريكي في عام 2016م، وبالمقابل انخفضت قيمة الواردات من السلع والخدمات بنسبة 6.4% خلال عام 2016م لتصل إلى ما قيمته 580.3 مليار دولار أمريكي، مقابل ما قيمته 619.8 مليار دولار أمريكي في عام 2015م. وبلغت المساهمة النسبية للصادرات من السلع والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2016م ما نسبته 65.0%، بينما بلغت المساهمة النسبية للواردات من السلع والخدمات بالقيمة المطلقة (حيث أن الواردات من السلع والخدمات تساهم سلبًا في قيمة الناتج المحلي الإجمالي) ما نسبته 39.3% خلال عام 2016م.

شكل 9: معدل النمو السنوي لمكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010=100) لمجلس التعاون، 2012-2016م

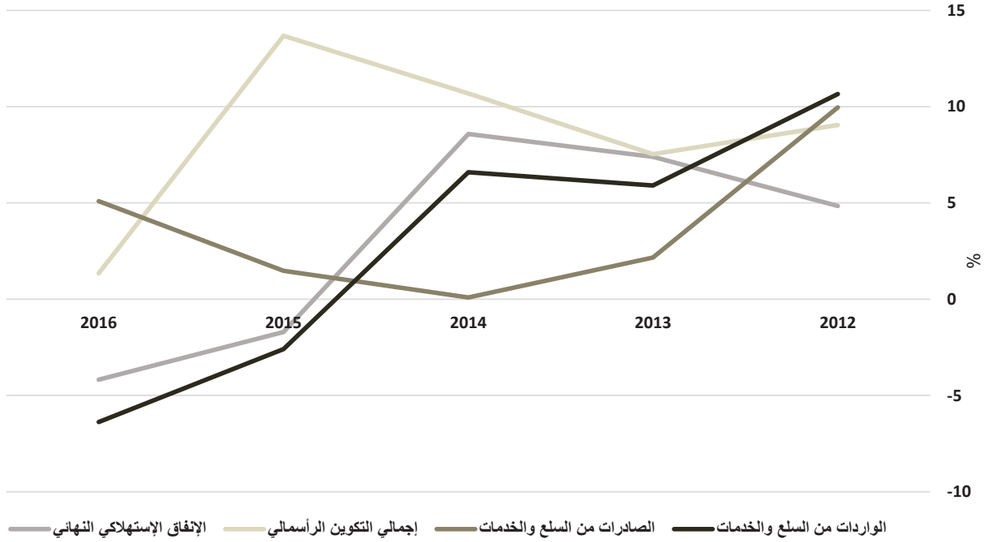

ومن خلال المؤشرات السابقة التي تم عرضها، يتضح بشكل عام مدى الارتباط بين أسعار النفط ومستويات الناتج المحلي الإجمالي في مجلس التعاون، سواء كان ذلك بالأسعار الجارية أو بالأسعار الثابتة حيث أن أسعار النفط تؤثر بشكل مباشر في قيمة الإنتاج وكمياته.

3.1 أهم المقارنات الدولية لأبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لمجلس التعاون لعام 2016م

ساهم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لمجلس التعاون بما نسبته 1.8% من إجمالي الناتج العالمي والبالغ 75,367.8 مليار دولار أمريكي خلال عام 2016م[1]. وحقق المجلس كتكتل نموا في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بمعدل 2.3% في عام 2016م، وهو معدل أقل من المعدل العالمي والبالغ 3.2%. وفي المقابل، تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في دول مجلس التعاون والذي بلغ 2.6% عن معدل نمو الاقتصاد العالمي الذي بلغ 1.4% في عام 2016م.

1.3.1 الناتج المحلي الإجمالي حسب تعادل القوة الشرائية

كون التقديرات الإحصائية توفر بيانات الناتج المحلي الإجمالي وفقًا لمستويات الأسعار الوطنية وبالعملات الوطنية، لذا فإن الناتج المحلي الإجمالي سيكون غير قابل للمقارنة الدولية. حيث أن المقارنة الصحيحة يجب أن تقوم على توفير مستويات أسعار مشتركة وعملة موحدة يتم التعبير عنها، ولذلك عادة ما يتم استخدام طريقة تعادل القوة الشرائية لتحويل هذه البيانات لتكون قابلة للمقارنة الدولية. ويستخدم تعادل القوة الشرائية كمؤشر للمقارنة بين الناتج المحلي الإجمالي للاقتصادات المختلفة عن طريق إزالة الاختلافات السعرية بينها.

ويتم تجميع معاملات تعادل القوة الشرائية من خلال برنامج المقارنات الدولية(ICP)، وهو برنامج إحصائي دولي يقوده البنك الدولي، ويتم على أساس إقليمي. وتشارك دول مجلس التعاون ضمن مكون غربي آسيا في برنامج المقارنات الدولية الذي تقوده اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA).

ويظهر الترتيب الدولي وفقًا لقيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية وذلك باستخدام سعر الصرف الإسمي تصدر الولايات المتحدة الأمريكية لهذا الترتيب كأكبر اقتصاد في العالم لعام 2016م، تلها الصين في المرتبة الثانية، وجاء تكتل دول مجلس التعاون بالمرتبة الثانية عشرة عالميا في عام 2016م (جدول 5). بينما يختلف الترتيب الدولي وفقًا لقيمة الناتج المحلي الإجمالي مقاسًا بتعادل القوة الشرائية، حيث نلاحظ أن الصين احتلت المرتبة الأولى عالميًا وبقيمة 21.3 تريليون دولار أمريكي، ثم جاءت الولايات المتحدة بالمرتبة الثانية، وبالمقابل حقق مجلس التعاون المرتبة السابعة وفقًا لتعادل القوة الشرائية في عام 2016م وساهم بما نسبته 2.8 % من الاقتصاد العالمي خلال عام 2016م. وهذا بدوره يبرز مجلس التعاون كتكتل إقليمي ذا أهمية اقتصادية عالميًا.

[1] صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2017

جدول 5: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية وفقًا لتعادل القوة الشرائية وسعر الصرف الإسمي، 2016م

الدولة	الترتيب العالمي	الناتج المحلي الإجمالي وفقًا لتعادل القوة الشرائية (مليار دولار أمريكي)	الدولة	الترتيب العالمي	الناتج المحلي الإجمالي وفقًا لسعر الصرف الإسمي (مليار دولار أمريكي)
العالم		120,197.3	العالم		75,367.8
الصين	1	21,286.2	الولايات المتحدة	1	18,624.5
الولايات المتحدة	2	18,624.5	الصين	2	11,232.1
الهند	3	8,700.6	اليابان	3	4,936.5
اليابان	4	5,233.3	ألمانيا	4	3,479.2
ألمانيا	5	3,996.6	المملكة المتحدة	5	2,629.2
روسيا	6	3,862.3	فرنسا	6	2,466.5
مجلس التعاون	**7**	**3,302.8**	الهند	7	2,263.8
البرازيل	8	3,140.5	إيطاليا	8	1,850.7
اندونيسيا	9	3,031.3	البرازيل	9	1,798.6
المملكة المتحدة	10	2,784.8	كندا	10	1,529.8
فرنسا	11	2,735.1	كوريا الجنوبية	11	1,411.0
المكسيك	12	2,315.2	**مجلس التعاون**	**12**	**1,354.8**
إيطاليا	13	2,233.9	روسيا	13	1,283.2
تركيا	14	1,994.3	استراليا	14	1,261.7
كوريا الجنوبية	15	1,933.5	اسبانيا	15	1,232.6
السعودية	16	1,756.33	المكسيك	16	1,046.9
اسبانيا	17	1,686.5	اندونيسيا	17	932.5
كندا	18	1,682.5	تركيا	18	863.4
إيران	19	1,549.35	هولندا	19	777.6
استراليا	20	1,187.9	سويسرا	20	669.0

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2017م
المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

2

أبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية على مستوى دول مجلس التعاون

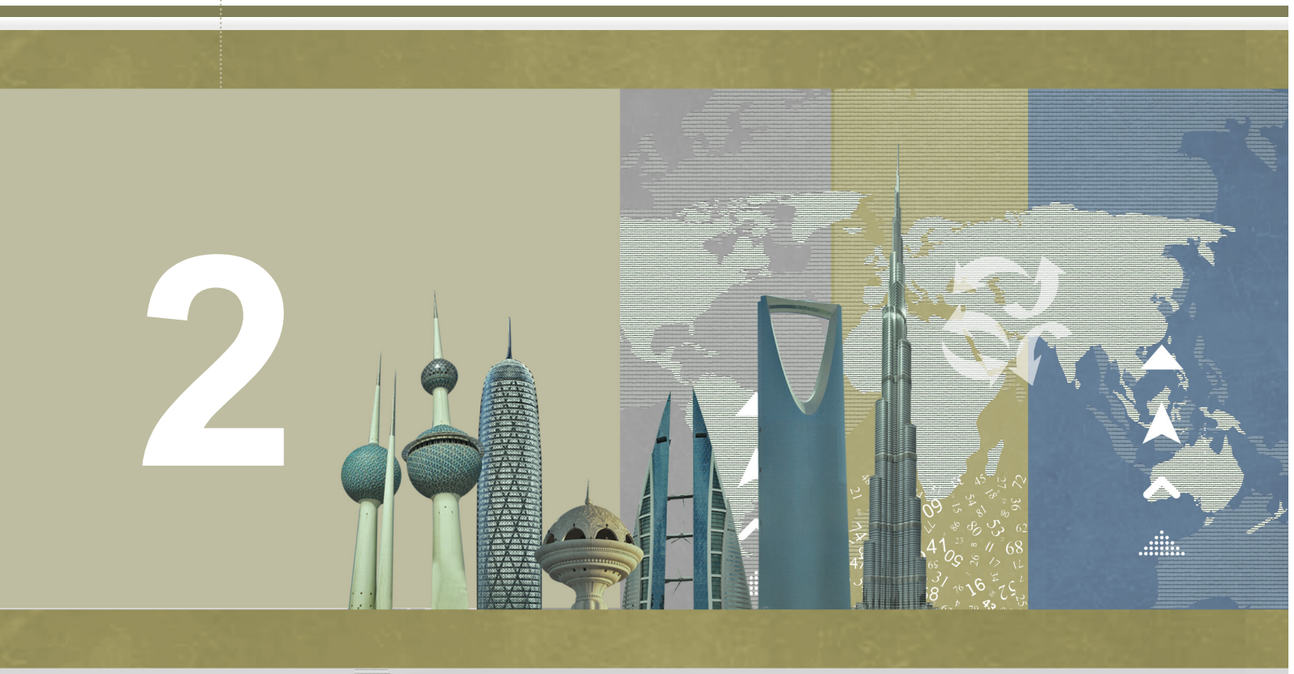

دولة الإمارات العربية المتحدة

1.2

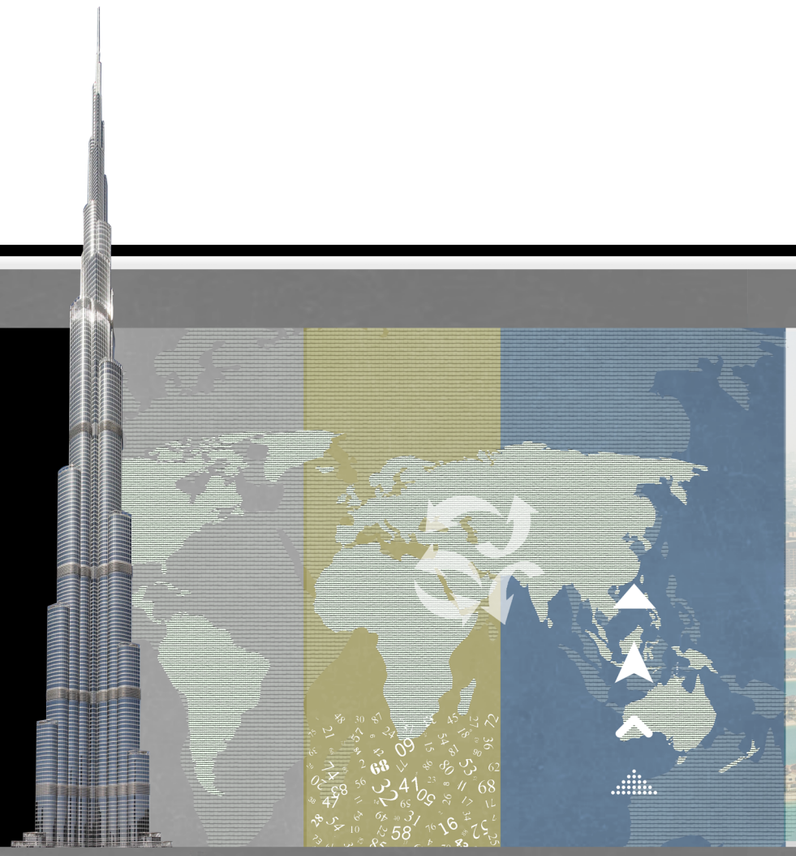

1.1.2 أبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2016م

حقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (100=2010) نموا بلغت نسبته 3.0% ليصل إلى ما قيمته 378.8 مليار دولار أمريكي في عام 2016م، مقارنةً بما قيمته 367.6 مليار دولار أمريكي في عام 2015م (جدول 6). وبالمقابل تراجع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ليصل إلى ما قيمته 348.7 مليار دولار أمريكي في عام 2016م وبمعدل 2.6% مقارنةً بعام 2015م والذي كانت قيمته فيه 358.1 مليار دولار أمريكي.

وحسب مكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، فقد شهد إجمالي التكوين الرأسمالي تراجعًا بمعدل 1.3% وبلغت قيمته 88.1 مليار دولار أمريكي في عام 2016م مقارنةً بعام 2015م الذي بلغت قيمته فيه 89.2 مليار دولار أمريكي.

وبلغ إجمالي الدخل القومي بالأسعار الجارية ما يقارب 350.8 مليار دولار أمريكي في عام 2016م متراجعًا بما نسبته 2.5% مقارنةً بعام 2015م، بينما وصلت قيمة الدخل القومي المتاح إلى 311.3 مليار دولار أمريكي في عام 2016م، مقارنة بما مقداره 320.2 مليار دولار أمريكي في عام 2015م، أما الادخار القومي فقد كانت قيمته 139.4 مليار دولار أمريكي في عام 2016م.

ونظرًا لزيادة عدد سكان دولة الإمارات العربية المتحدة وانخفاض قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية فقد تبع ذلك انخفاضًا في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ليصل إلى 38.2 ألف دولار أمريكي في عام 2016م مقارنةً بقيمته في عام 2015م والتي كانت 39.3 ألف دولار أمريكي.

جدول 6: أبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2015-2016م

البيان	2015م	2016م
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة* (مليار دولار أمريكي)	367.6	378.8
معدل النمو السنوي بالأسعار الثابتة (%)	3.8	3.0
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	358.1	348.7
معدل النمو السنوي بالأسعار الجارية (%)	-11.2	-2.6
إجمالي التكوين الرأسمالي بالأسعار الجاية (مليار دولار أمريكي)	89.2	88.1
إجمالي الدخل القومي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	359.9	350.8
إجمالي الدخل القومي المتاح بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	320.2	311.3
إجمالي الادخار القومي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	144.8	139.4
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (دولار أمريكي)	39,338.2	38,235.2

*سنة الأساس 2010=100

2.1.2 أهم التطورات لأبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2012 – 2016م

1.2.1.2 التقديرات بالأسعار الجارية

أ. الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنتاج

استمر التراجع في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، حيث تراجعت قيمته في عام 2016م بنسبة 2.6% لتصل إلى ما قيمته 348.7 مليار دولار أمريكي مقارنةً بعام 2015م التي بلغت 358.1 مليار دولار أمريكي، ويعد هذا التراجع أقل من التراجع الذي شهده الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015م والذي وصلت نسبته إلى 11.2% مقارنة بعام 2014م الذي كانت قيمته فيه 403.1 مليار دولار أمريكي (شكل 10).

شكل 10: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل النمو السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2012-2016م

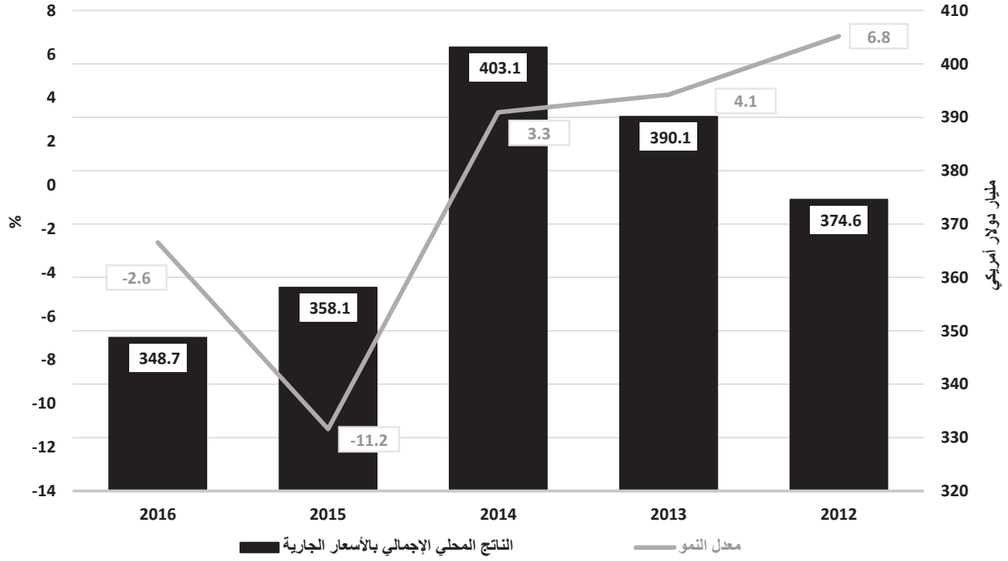

وبالنظر إلى مساهمة القطاعين النفطي (استخراج النفط والغاز والخدمات ذات الصلة) وغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، يلاحظ أن مساهمة القطاع النفطي استمرت في الانخفاض خلال الفترة 2012 - 2016م، حيث وصلت مساهمة القطاع النفطي في عام 2016م إلى ما نسبته 16.8% مقارنة بنسبة بلغت 39.1% في عام 2012م، أي أن المساهمة قد انخفضت إلى ما يقارب النصف مقابل ارتفاع في مساهمة القطاع غير النفطي بأنشطته المختلفة (شكل 11).

شكل 11: المساهمة النسبية حسب القطاعين النفطي وغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2012-2016م

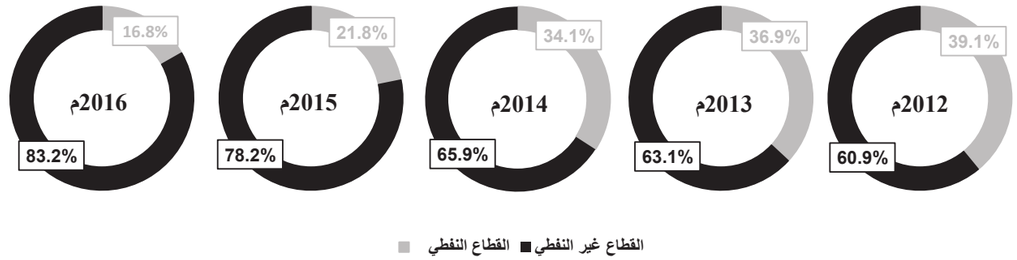

وظلت أنشطة القطاع النفطي متصدرةً كأعلى الأنشطة مساهمةً في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2012-2015م، في حين جاءت في المرتبة الثانية في عام 2016م بعد أنشطة الوساطة المالية والأنشطة العقارية التي ساهمت بما نسبته 22.3% في الناتج المحلي الإجمالي، حيث ارتفعت مساهمتها بما يقارب 7.0% مقارنةً بعام 2012م. ثم تلتهما أنشطة تجارة الجملة والتجزئة والفنادق والمطاعم التي كانت نسبة مساهمتها 15.2% في عام 2016م (شكل 12).

شكل 12: المساهمة النسبية لأهم الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2012-2016م

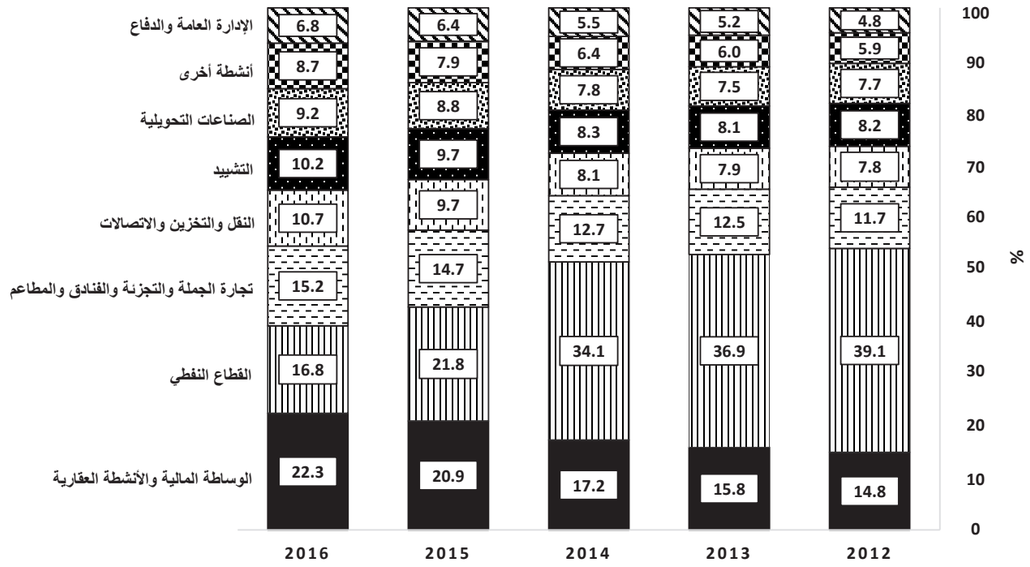

ب. الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنفاق

من حيث بنود الإنفاق، ساهمت الصادرات من السلع والخدمات بالنسبة الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2012-2016م وبلغت قيمتها 362.1 مليار دولار أمريكي في عام 2016م، محققةً نموا بنسبةٍ طفيفة بلغت 0.7% (شكل 13). وشهدت قيمة الواردات من السلع والخدمات نموا مقداره 2.8% في عام 2016م، حيث بلغت قيمتها 273.3 مليار دولار أمريكي. أما إجمالي التكوين الرأسمالي فقد تراجع بنسبةٍ بلغت 1.3% ليصل الى 88.1 مليار دولار أمريكي مقابل ما قيمته 89.2 مليار دولار أمريكي عام 2015م. بينما ظلت قيمة الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي متصاعدةً في الفترة 2012-2016م، حيث بلغت قيمته 48.9 مليار دولار أمريكي في عام 2016م، وإن كانت بنسبة نمو بسيطة جدًا بلغت 0.4%. أما الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص فقد شهد معدلات نمو إيجابية في الفترة 2012-2014م، في حين تراجع هذا الإنفاق بما نسبته 15.8% و3.0% خلال عامي 2015م و2016م على التوالي.

شكل 13: مكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2012-2016م

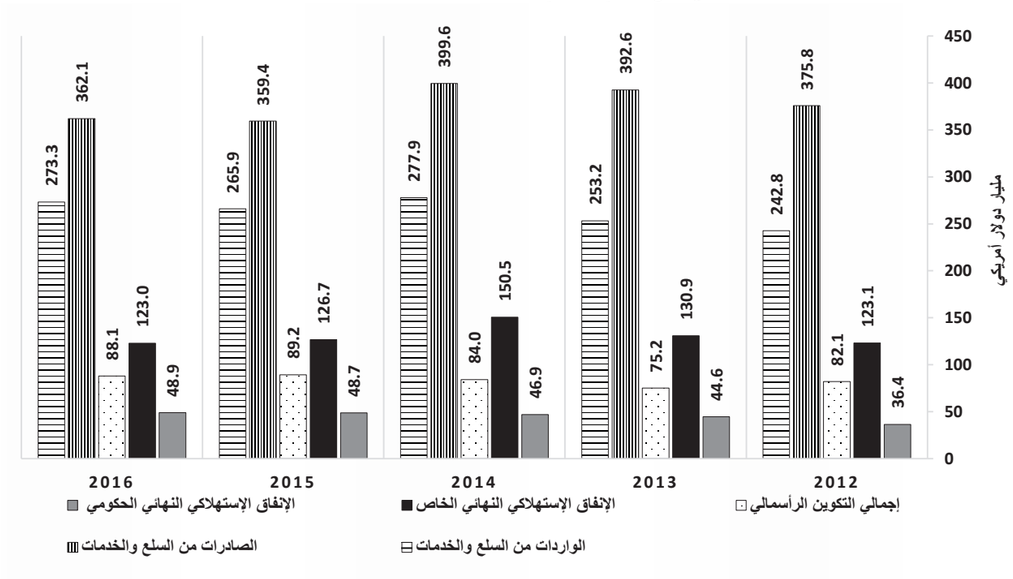

ج. العلاقات بين إجماليات الناتج والدخل والادخار

سجلت دولة الإمارات العربية المتحدة انخفاضًا في إجمالي الدخل القومي بما نسبته 2.5% خلال عام 2016م، وبلغت قيمة صافي التحويلات الجارية -39.5 مليار دولار أمريكي، بالتالي كانت قيمة إجمالي الدخل القومي المتاح 311.3 مليار دولار أمريكي مقارنةً بـ320.2 مليار دولار أمريكي في عام 2015م، منخفضًا بنسبة بلغت 2.8% خلال عام 2016م (جدول 7). بينما بلغت قيمة إجمالي الادخار القومي 139.4 مليار دولار أمريكي خلال عام 2016م منخفضًا بنسبة 3.7% مقارنةً بعام 2015م الذي كانت قيمته فيه 144.8 مليار دولار أمريكي.

جدول 7: العلاقات بين إجماليات الناتج والدخل والادخار لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2012-2016م

البيان	2012م	2013م	2014م	2015م	2016م
1. إجمالي الدخل القومي (مليار دولار أمريكي)	374.9	391.7	403.8	359.9	350.8
معدل النمو السنوي (%)	6.9	4.5	3.1	-10.9	-2.5
2. صافي التحويلات الجارية (مليار دولار أمريكي)	-15.2	-30.0	-28.2	-39.6	-39.5
معدل النمو السنوي (%)	-26.6	-96.5	6.0	-40.8	0.3
3. إجمالي الدخل القومي المتاح (1+2) (مليار دولار أمريكي)	359.6	361.7	375.6	320.2	311.3
معدل النمو السنوي (%)	6.2	0.6	3.8	-14.8	-2.8
4. الإنفاق على الاستهلاك النهائي (مليار دولار أمريكي)	159.5	175.5	197.4	175.5	171.9
معدل النمو السنوي (%)	-7.2	10.0	12.5	-11.1	-2.0
5. إجمالي الادخار القومي (3-4) (مليار دولار أمريكي)	200.1	186.2	178.2	144.8	139.4
معدل النمو السنوي (%)	20.0	-6.9	-4.3	-18.8	-3.7

د. متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

يعد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دولة الامارات العربية المتحدة في عام 2016م هو الأقل خلال الخمس سنوات الأخيرة حيث انخفض بمعدل 2.8% مقارنةً بعام 2015م الذي كان قيمته فيه 39.3 ألف دولار أمريكي (شكل 14).

شكل 14: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل النمو السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2012-2016م

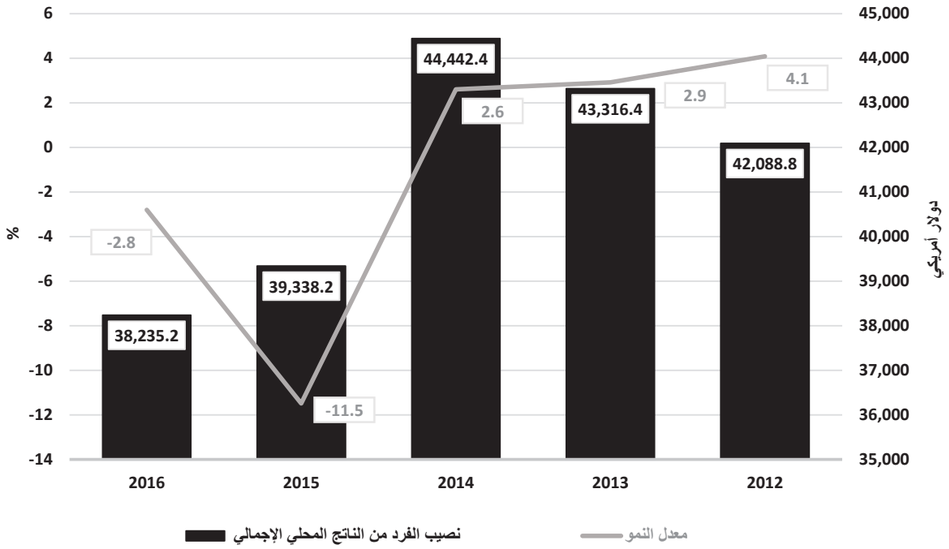

2.2.1.2 التقديرات بالأسعار الثابتة (2010=100)

أ. الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنتاج

ظل الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة بالأسعار الثابتة محافظًا على وتيرة ارتفاعه التصاعدية خلال الفترة 2012 – 2016م، وإن كانَ هنالك تذبذبًا في معدلات النمو. حيث شهد عام 2016م أقل معدل نمو سنوي خلال الخمس سنوات الأخيرة، وبنسبة 3.0%، حيث وصل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى ما قيمته 378.8 مليار دولار أمريكي مقارنةً بـ367.6 مليار دولار أمريكي في عام 2015م (شكل 15).

شكل 15: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010=100) ومعدل النمو السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2012-2016م

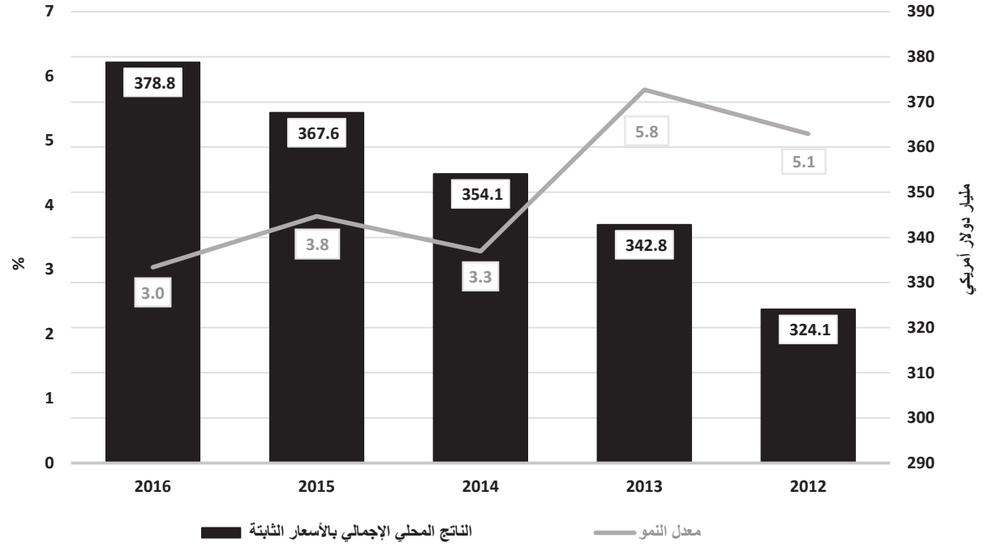

وشهدت القيمة المضافة للقطاع غير النفطي بالأسعار الثابتة تباطؤا في معدلات النمو منذ عام 2013م لتصل إلى ما نسبته 2.7% في عام 2016م (شكل 16). وحققت القيمة المضافة للقطاع النفطي نموا بما نسبته 3.8% خلال عام 2016م.

شكل 16: معدل النمو السنوي حسب القطاعين النفطي وغير النفطي بالأسعار الثابتة (2010=100) لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2012-2016م

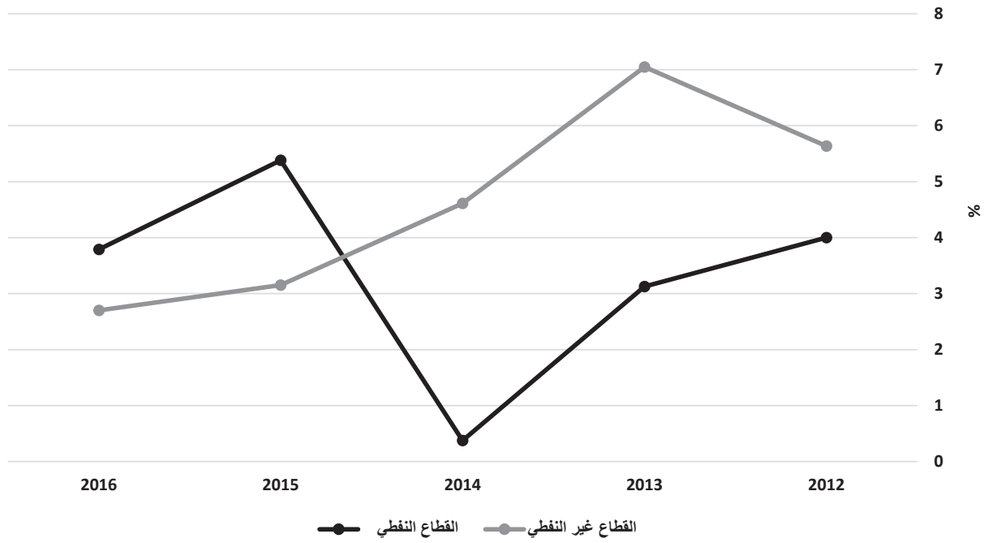

وبالنظر إلى معدلات نمو أهم الأنشطة غير النفطية بالأسعار الثابتة، فقد حققت أنشطة الصناعات التحويلية نموا بما نسبته 6.0% في عام 2016م مقارنة بمعدل نمو بلغ 11.1% خلال عام 2015م، بينما شهد نشاط الإدارة العامة والدفاع تراجعًا بما مقداره 0.3% في عام 2016م، بعد تصدره أعلى معدلات نمو خلال عامي 2012م و2013م (شكل 17).

شكل 17: معدل النمو السنوي لأهم الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة (2010=100) لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2012-2016م

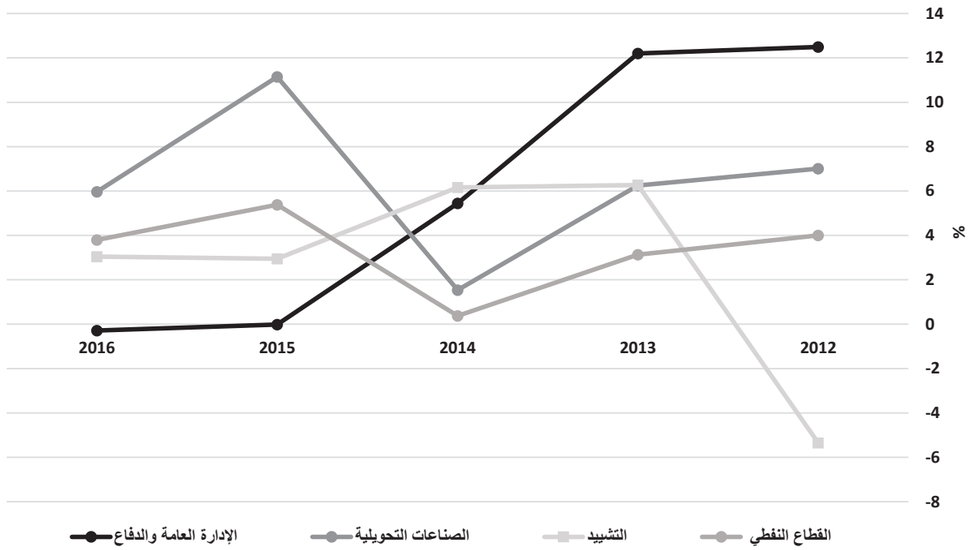

ب. الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنفاق

شهدت جميع مكونات الإنفاق بالأسعار الثابتة معدلات نمو إيجابية خلال عام 2016م باستثناء الإنفاق على الاستهلاك النهائي الخاص الذي انخفضت قيمته بمعدل 10.3%، وتعتبر الصادرات من السلع والخدمات أكثر مكونات الإنفاق مساهمةً في الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2012-2016م حيث كانت قيمتها أكبر من الناتج المحلي الإجمالي نفسه باستثناء عام 2014م، فقد بلغت قيمتها 393.2 مليار دولار أمريكي في عام 2016م في حين كانت قيمة الناتج المحلي الإجمالي 378.8 مليار دولار أمريكي، وقد حققت معدلات نمو موجبة خلال نفس الفترة فقد نمت بما نسبته 17.5% عام 2012م، وبنسبة 6.5% عام 2016م (شكل 18).

شكل 18: معدل النمو السنوي لمكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010=100) لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2012-2016م

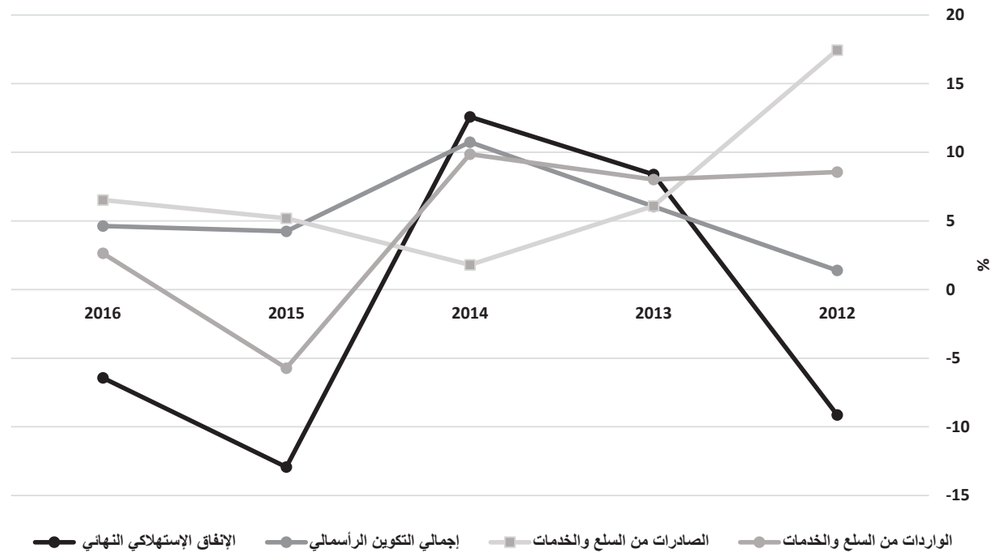

مملكة البحرين

2.2

1.2.2 أبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لمملكة البحرين لعام 2016م

بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (100=2010) ما مقداره 31.8 مليار دولار أمريكي في عام 2016م مرتفعًا بمعدل 3.2% مقارنةً بعام 2015م الذي بلغت قيمته فيه 30.8 مليار دولار أمريكي (جدول 8). فيما بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 32.2 مليار دولار أمريكي في عام 2016م بارتفاع بلغت نسبته 3.4% مقارنة بعام 2015م.

وحسب مكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، فقد شهد إجمالي التكوين الرأسمالي أعلى معدل نمو بين المكونات الأخرى في عام 2016م وبنسبةٍ بلغت 15.2% مقارنةً بعام 2015م ووصلت قيمته إلى 9.5 مليار دولار أمريكي.

وبلغ إجمالي الدخل القومي بالأسعار الجارية في عام 2016م ما يقارب 30.4 مليار دولار أمريكي، بينما كانت قيمة الدخل القومي المتاح 28.0 مليار دولار أمريكي، أما الادخار القومي فقد كانت قيمته 8.0 مليار دولار أمريكي، حيث حققت تلك القيم معدلات نمو إيجابية مقارنةً بعام 2015م.

ووصل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في مملكة البحرين إلى 22.6 ألف دولار أمريكي في عام 2016م، مقارنةً بقيمته في عام 2015م والتي كانت 22.7 ألف دولار أمريكي.

جدول 8: أبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لمملكة البحرين، 2015-2016م

البيان	2015م	2016م
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة* (مليار دولار أمريكي)	30.8	31.8
معدل النمو السنوي بالأسعار الثابتة (%)	2.9	3.2
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	31.1	32.2
معدل النمو السنوي بالأسعار الجارية (%)	-6.8	3.4
إجمالي التكوين الرأسمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	8.3	9.5
إجمالي الدخل القومي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	29.4	30.4
إجمالي الدخل القومي المتاح بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	27.0	28.0
إجمالي الادخار القومي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	7.5	8.0
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (دولار أمريكي)	22,714.3	22,602.0

*سنة الأساس 2010=100

2.2.2 أهم التطورات لأبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لمملكة البحرين، 2012 – 2016م

1.2.2.2 التقديرات بالأسعار الجارية

أ. الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنتاج

ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام 2016م بنسبة 3.4% مقارنةً بعام 2015م الذي كانت نسبة تراجع الناتج المحلي الإجمالي فيه ما يقارب 6.8% وبلغت قيمته 31.1 مليار دولار أمريكي (شكل 19).

شكل 19: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل النمو السنوي لمملكة البحرين، 2012-2016م

وبالنظر إلى مساهمة القطاعين النفطي (استخراج النفط والغاز والخدمات ذات الصلة) وغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، يلاحظ أن مساهمة القطاع النفطي بدأت بالانخفاض منذ عام 2014م حتى وصلت إلى 11.1% في عام 2016م في حين أن نسبتها كانت 25.4% خلال عام 2013م، أي أن المساهمة قد انخفضت إلى ما يقارب النصف. ويقابل ذلك ارتفاعًا في مساهمة القطاع غير النفطي بأنشطته المختلفة (شكل 20).

شكل 20: المساهمة النسبية حسب القطاعين النفطي وغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لمملكة البحرين، 2012-2016م

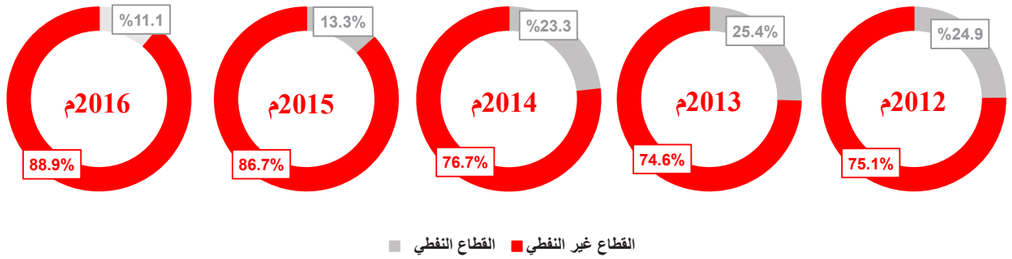

ومن ناحية الأنشطة الاقتصادية بقيت أنشطة الوساطة المالية والأنشطة العقارية هي الأعلى من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حيث بلغت نسبة مساهمتها 23.2% في عام 2016م، مرتفعةً بما يقارب 3.0% عما كانت عليه في عام 2012م (شكل 21). ثم جاءت ثانيًا أنشطة الصناعات التحويلية بنسبةِ مساهمة بلغت 18.1%. ومن ثم أنشطة التعليم والصحة والعمل الاجتماعي التي كانت نسبة مساهمتها 11.5% في عام 2016م.

شكل 21: المساهمة النسبية لأهم الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لمملكة البحرين، 2012-2016م

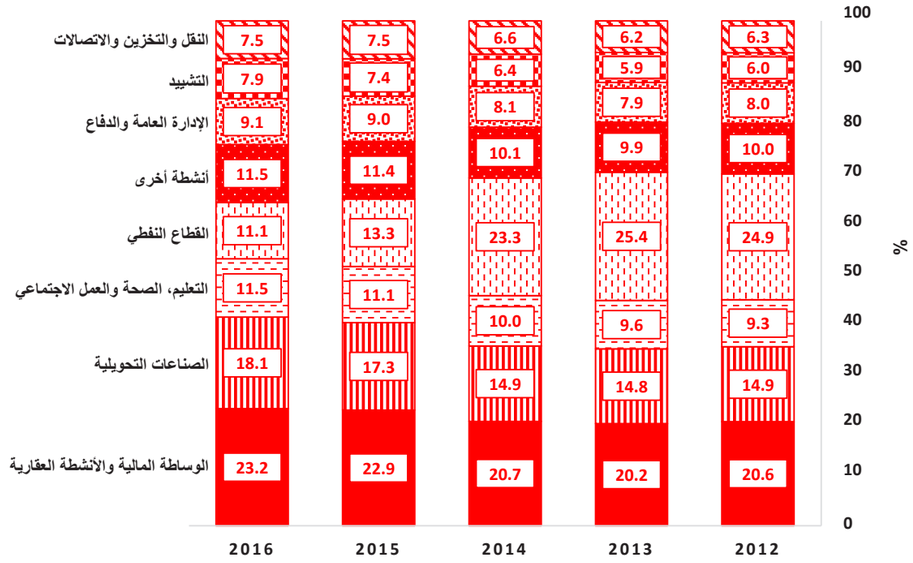

ب. الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنفاق

بالرغم من الانخفاض التدريجي في مساهمة الصادرات من السلع والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية منذ عام 2013م، إلا أنها ساهمت بالنسبة الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي لمملكة البحرين خلال الفترة 2012-2016م إذ بلغت نسبة مساهمتها ما يقارب 73.9% في عام 2016م وبلغت قيمتها 23.8 مليار دولار أمريكي ، منخفضةً بمعدل 7.3% مقارنة بعام 2015م. وبالمقابل فقد تراجعت كذلك النسبة المطلقة لمساهمة الواردات من السلع والخدمات (حيث أن الواردات من السلع والخدمات تساهم سلبًا في قيمة الناتج المحلي الإجمالي) منذ عام 2013م حيث كانت 87.1% وبقيمة 28.3 مليار دولار أمريكي لتصل إلى 65.5% في عام 2016م وبقيمة 21.1 مليار دولار أمريكي مسجلة انخفاضًا نسبته 5.4% مقارنةً بعام 2015م (شكل 22).

وحقق إجمالي التكوين الرأسمالي معدل نمو مرتفع بلغ ما نسبته 15.2% وبقيمة بلغت 9.5 مليار دولار أمريكي في عام 2016م مقارنة بما قيمته 8.3 مليار دولار أمريكي في عام 2015م. بينما ظلت قيمة الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي متقاربة خلال الخمس سنوات الأخيرة لتصل إلى 5.5 مليار دولار أمريكي في عام 2016م. أما الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص فقد شهد نموا في الفترة 2012-2016م حتى بلغت قيمته 14.5 مليار دولار أمريكي في عام 2016م.

شكل 22: مكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لمملكة البحرين، 2012-2016م

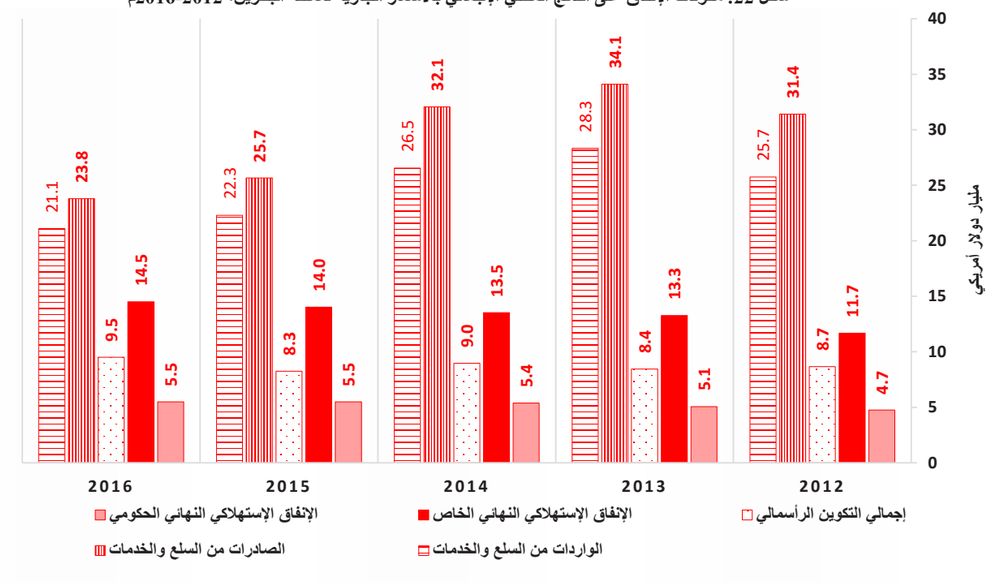

ج. العلاقات بين إجماليات الناتج والدخل والادخار

سجلت مملكة البحرين ارتفاعًا في إجمالي الدخل القومي بما نسبته 3.4% ليصل إلى 30.4 مليار دولار أمريكي، وبلغت قيمة صافي التحويلات الجارية -2.4 مليار دولار أمريكي خلال عام 2016م، فبالتالي كانت قيمة إجمالي الدخل القومي المتاح 28.0 مليار دولار أمريكي، مرتفعًا بنسبة بلغت 3.6% عن عام 2015م (جدول 9). بينما بلغت قيمة إجمالي الادخار القومي 8.0 مليار دولار أمريكي خلال عام 2016م مرتفعًا بنسبة 6.8% مقارنةً بعام 2015م الذي كانت قيمته فيه 7.5 مليار دولار أمريكي.

جدول 9: العلاقات بين إجماليات الناتج والدخل والادخار لمملكة البحرين، 2012-2016م

البيان	2012م	2013م	2014م	2015م	2016م
1. إجمالي الدخل القومي (مليار دولار أمريكي)	**29.7**	**31.3**	**31.8**	**29.4**	**30.4**
معدل النمو السنوي (%)	13.3	5.4	1.3	-7.4	3.4
2. صافي التحويلات الجارية (مليار دولار أمريكي)	**-2.1**	**-2.2**	**-2.4**	**-2.4**	**-2.4**
معدل النمو السنوي (%)	-1.2	-4.4	-9.2	-0.1	-1.0
3. إجمالي الدخل القومي المتاح (1+2) (مليار دولار أمريكي)	**27.7**	**29.2**	**29.4**	**27.0**	**28.0**
معدل النمو السنوي (%)	14.3	5.5	0.7	-8.1	3.6
4. الإنفاق على الاستهلاك النهائي (مليار دولار أمريكي)	**16.4**	**18.3**	**18.9**	**19.5**	**20.0**
معدل النمو السنوي (%)	7.9	11.5	3.2	3.2	2.3
5. إجمالي الادخار القومي (3-4) (مليار دولار أمريكي)	**11.2**	**10.9**	**10.5**	**7.5**	**8.0**
معدل النمو السنوي (%)	25.2	-3.4	-3.4	-28.4	6.8

د. متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

انخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في مملكة البحرين خلال الفترة 2014-2016م بنسب بلغت 2.2% و10.6% و0.5% على التوالي، ليصل إلى 22.6 ألف دولار أمريكي في عام 2016م (شكل 23).

شكل 23: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل النمو السنوي لمملكة البحرين، 2012-2016م

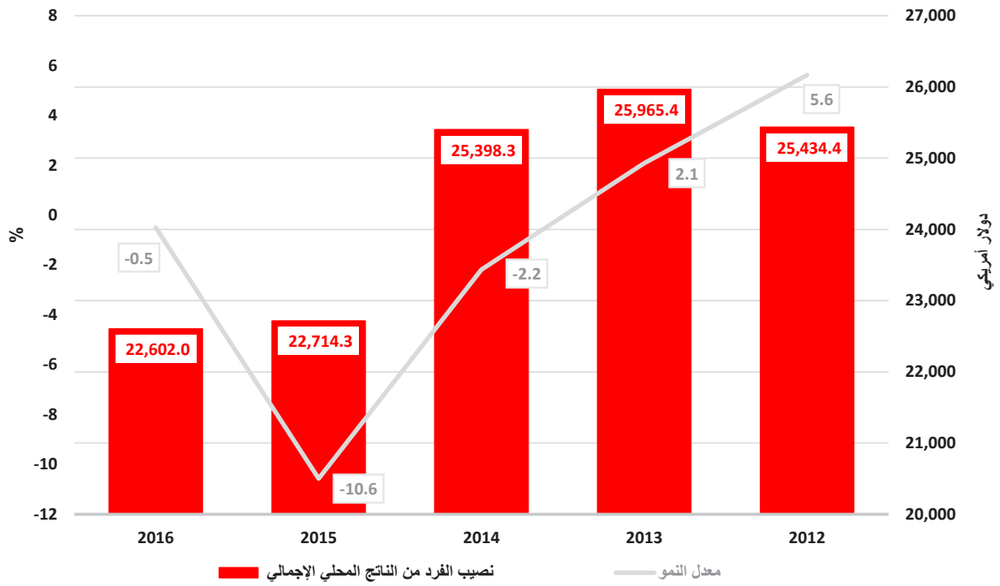

2.2.2.2 التقديرات بالأسعار الثابتة (100=2010)

أ. الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنتاج

ظل الناتج المحلي الإجمالي لمملكة البحرين بالأسعار الثابتة محافظًا على معدلات نمو إيجابية خلال الفترة 2012 – 2016م. تراوحت بين 2.9% (عام 2015م) إلى 5.4% (عام 2013م)، إذ ارتفعت قيمته من 27.2 مليار دولار أمريكي في عام 2012م وصولًا إلى 31.8 مليار دولار أمريكي في عام 2016م (شكل 24).

شكل 24: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010=100) ومعدل النمو السنوي لمملكة البحرين، 2012-2016م

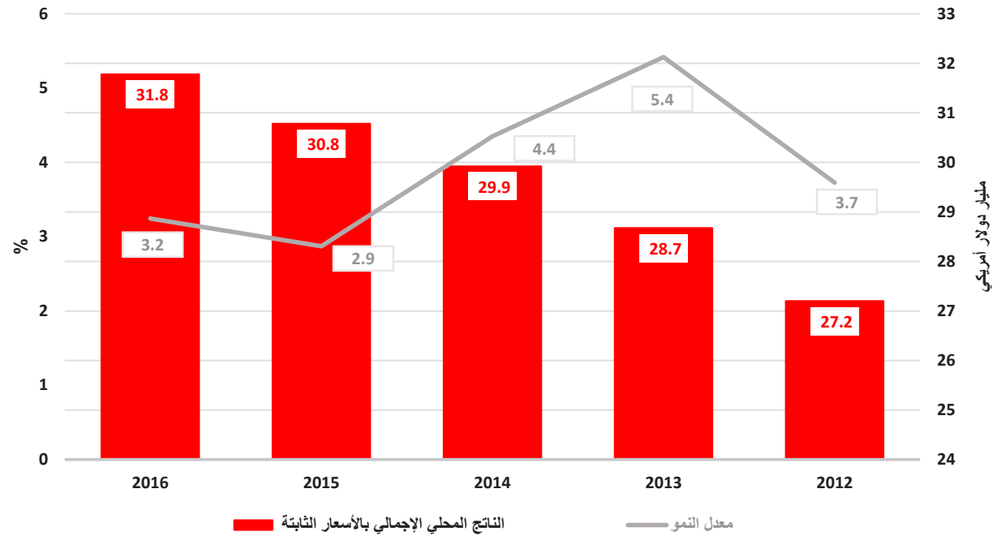

وشهدت القيمة المضافة للقطاع النفطي بالأسعار الثابتة تراجعا بنسبة 0.1% خلال عامي 2015م و2016م، بينما حافظت القيمة المضافة للقطاع غير النفطي على معدلات النمو الإيجابية خلال الفترة 2012-2016م، وبلغ معدل نمو هذا القطاع 4.1% في عام 2016م (شكل 25).

شكل 25: معدل النمو السنوي حسب القطاعين النفطي وغير النفطي بالأسعار الثابتة (2010=100) لمملكة البحرين، 2012-2016م

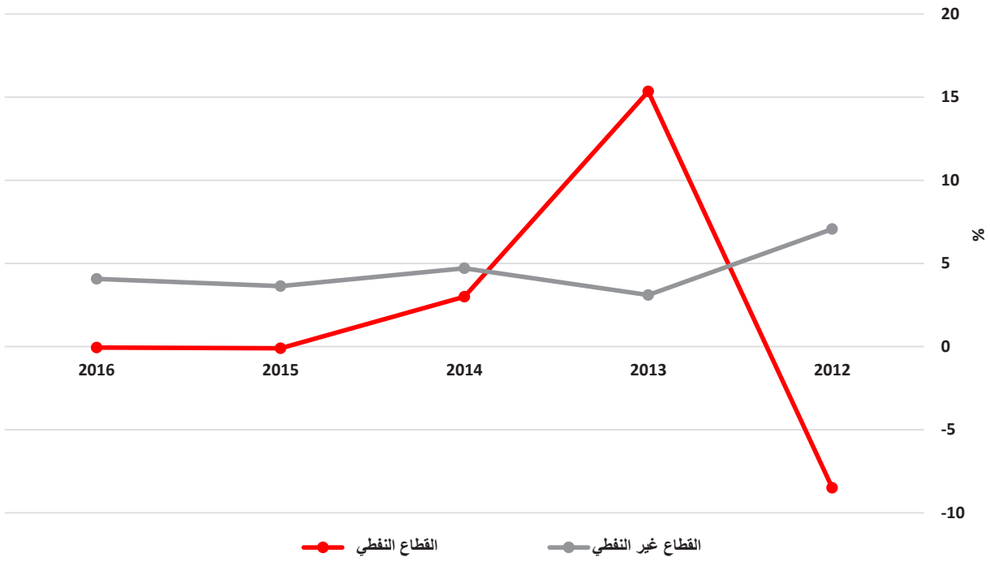

وبالنظر إلى معدلات نمو أهم الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة خلال عام 2016م، فقد كانت أنشطة التعليم والصحة والعمل الاجتماعي هي الأعلى في معدلات النمو خلال السنوات الخمس الأخيرة، حيث تراوحت بين 3.3%(عام 2015م) إلى 16.7% (عام 2012م)، تلاها أنشطة الصناعات التحويلية، ليتساويا في معدل نموهما في عام 2016م وبنسبة بلغت 5.2% لكل منهما (شكل 26).

شكل 26: معدل النمو السنوي لأهم الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة (2010=100) لمملكة البحرين، 2012-2016م

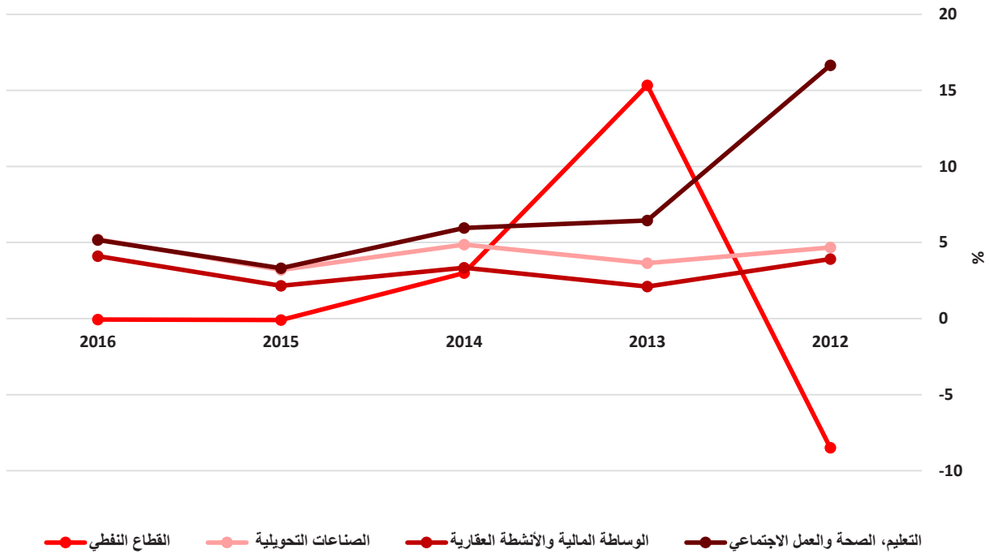

ب. الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنفاق

بلغ إجمالي التكوين الرأسمالي ما قيمته 8.6 مليار دولار أمريكي في عام 2016م محققا بذلك نموا بلغت نسبته 8.8% مقارنة بعام 2015م حيث كانت قيمته 7.9 مليار دولار أمريكي وبتراجع بنسبة 4.7% (شكل 27). وشهد صافي الصادرات من السلع والخدمات نموا بلغت نسبته 5.0% في عام 2016م ليصل الى ما قيمته 5.5 مليار دولار أمريكي مقارنة بمعدل نمو بلغت نسبته 23.4% وبقيمة 5.3 مليار دولار أمريكي خلال عام 2015م، فيما كان معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي النهائي 0.2% في عام 2016م.

شكل 27: معدل النمو السنوي لمكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010=100) لمملكة البحرين، 2012-2016م

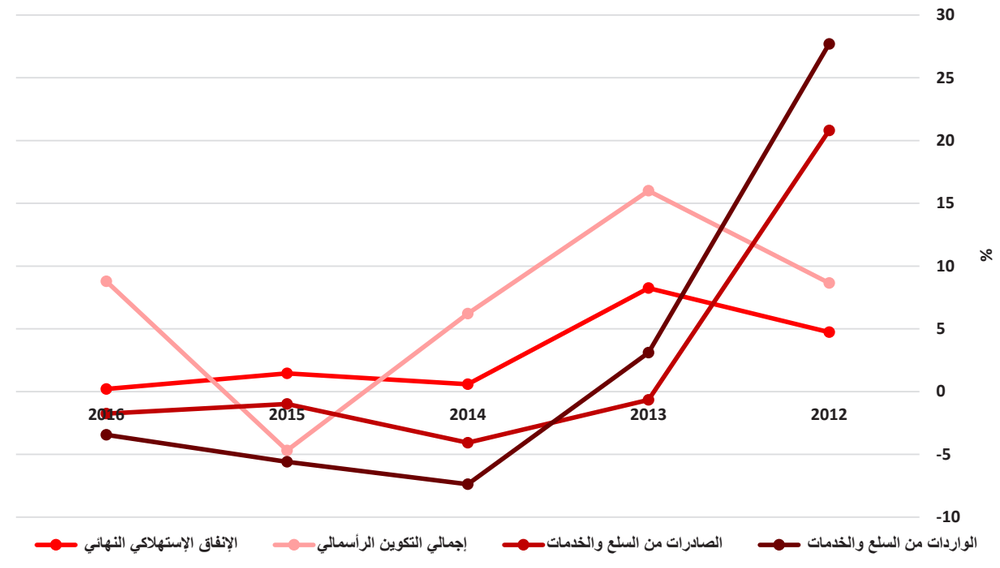

المملكة العربية السعودية

3.2

1.3.2 أبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية للمملكة العربية السعودية لعام 2016م

بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010=100) ما قيمته 690.1 مليار دولار أمريكي في عام 2016م، وبمعدل نمو بلغ 1.7% مقارنة بعام 2015م الذي كانت قيمته فيه 678.7 مليار دولار أمريكي (جدول 10). بينما تراجع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في عام 2016م ليصل إلى ما قيمته 644.9 مليار دولار أمريكي بانخفاضٍ نسبته 1.4% مقارنةً بعام 2015م.

وحسب مكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، فقد بلغت قيمة إجمالي التكوين الرأسمالي 199.5 مليار دولار أمريكي في عام 2016م، مُنخفضًا عن قيمته في عام 2015م والتي بلغت 229.8 مليار دولار أمريكي.

وبلغ إجمالي الدخل القومي بالأسعار الجارية ما يقارب 660.7 مليار دولار أمريكي في عام 2016م، وكانت قيمة الدخل القومي المتاح 617.3 مليار دولار أمريكي، أما الادخار القومي فقد شهد ارتفاعًا في قيمته التي كانت 166.9 مليار دولار أمريكي في عام 2015م ليصل إلى 174.6 مليار دولار أمريكي في عام 2016م.

واستمر الانخفاض في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ليصل إلى ما قيمته 20.3 ألف دولار أمريكي في عام 2016م مقارنةً بقيمته في عام 2015م والتي كانت 21.2 ألف دولار أمريكي.

جدول 10: أبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية للمملكة العربية السعودية، 2015-2016م

البيان	2015م	2016م
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة* (مليار دولار أمريكي)	678.7	690.1
معدل النمو السنوي بالأسعار الثابتة (%)	4.1	1.7
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	654.3	644.9
معدل النمو السنوي بالأسعار الجارية (%)	-13.5	-1.4
إجمالي التكوين الرأسمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	229.8	199.5
إجمالي الدخل القومي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	671.5	660.7
إجمالي الدخل القومي المتاح بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	626.8	617.3
إجمالي الادخار القومي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	166.9	174.6
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (دولار أمريكي)	21,180.1	20,317.7

*سنة الأساس 2010=100

2.3.2 أهم التطورات لأبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية للمملكة العربية السعودية، 2012 – 2016م

1.2.3.2 التقديرات بالأسعار الجارية

أ. الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنتاج

تراجع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ليصل إلى ما قيمته 644.9 مليار دولار أمريكي في عام 2016م مقارنةً بما قيمته 654.3 مليار دولار أمريكي في عام 2015م، ويعد هذا التراجع أقل من التراجع الذي شهده الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015م والذي وصل إلى 13.5% (شكل 28).

شكل 28: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل النمو السنوي للمملكة العربية السعودية، 2012-2016م

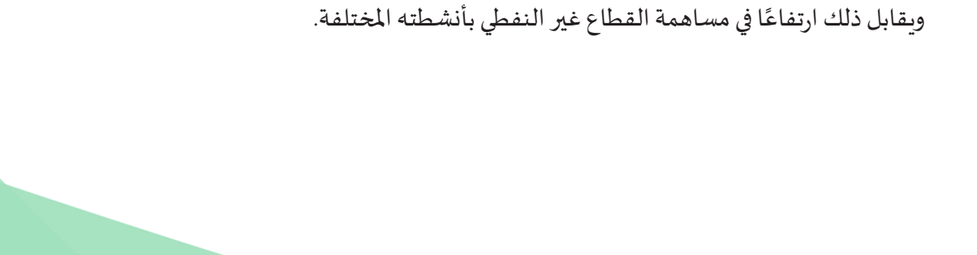

وبالنظر إلى مساهمة القطاعين النفطي (استخراج النفط والغاز والخدمات ذات الصلة) وغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، فقد انخفضت مساهمة القطاع النفطي خلال الفترة 2012 - 2016م؛ حيث انخفضت مساهمة القطاع النفطي في عام 2016م حتى معدل 21.6% مقارنة بنسبة مساهمة بلغت 47.2% في عام 2012م، أي أن المساهمة قد انخفضت إلى أكثر من النصف (شكل 29). ويقابل ذلك ارتفاعًا في مساهمة القطاع غير النفطي بأنشطته المختلفة.

شكل 29: المساهمة النسبية حسب القطاعين النفطي وغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمملكة العربية السعودية، 2012-2016م

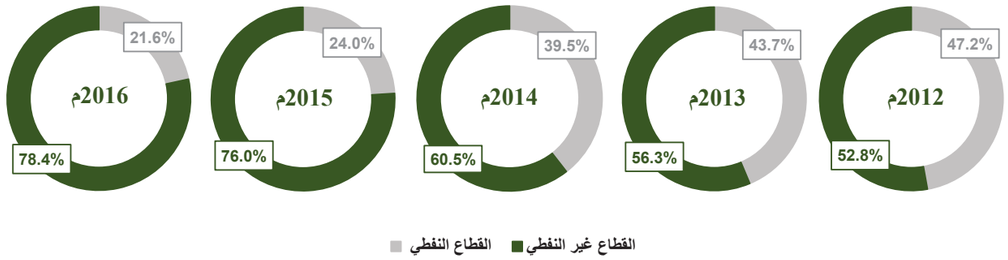

ظلت أنشطة القطاع النفطي متصدرةً كأعلى الأنشطة مساهمةً في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2012-2016م، حيث كانت مساهمتها في عام 2016م ما يقارب 21.6%، وجاءت أنشطة الإدارة العامة والدفاع في المرتبة الثانية وبنسبة 20.2%. ثم أنشطة الوساطة المالية والأنشطة العقارية التي مثلت ما نسبته 13.4% من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2016م (شكل 30).

شكل 30: المساهمة النسبية لأهم الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمملكة العربية السعودية، 2012-2016م

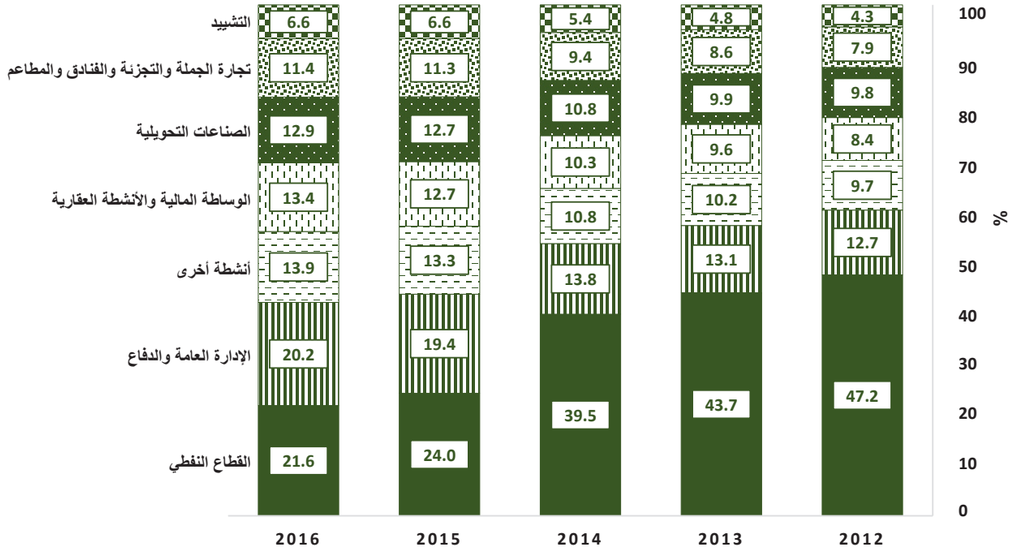

ب. الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنفاق

ومن حيث بنود الإنفاق، فقد بلغت قيمة الإنفاق الاستهلاكي النهائي 442.7 مليار دولار أمريكي في عام 2016م، وساهم بما نسبته 68.6% من الناتج المحلي الإجمالي، مقسمًا بين الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي والذي ساهم بما مقداره 25.8%، والإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص والذي ساهم بما مقداره 42.8% (شكل 31). في حين بلغت قيمة الصادرات من السلع والخدمات ما يقارب 200.9 مليار دولار أمريكي وبنسبة مساهمة بلغت 31.1%، مقارنةً بما قيمته 218.0 مليار دولار أمريكي في عام 2015م ونسبة مساهمة بلغت 33.3%، بينما بلغت قيمة الواردات من السلع والخدمات ما يقارب 198.1 مليار دولار أمريكي مساهمة بذلك بما نسبته 30.7% (حيث أن الواردات من السلع والخدمات تساهم سلبًا في قيمة الناتج المحلي الإجمالي) ومنخفضةً بمعدل 21.9% عن عام 2015م. وساهم إجمالي التكوين الرأسمالي لعام 2016م بما نسبته 30.9% وبلغ ما قيمته 199.5 مليار دولار أمريكي، متراجعًا بذلك بما نسبته 13.2%.

شكل 31: مكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمملكة العربية السعودية، 2012-2016م

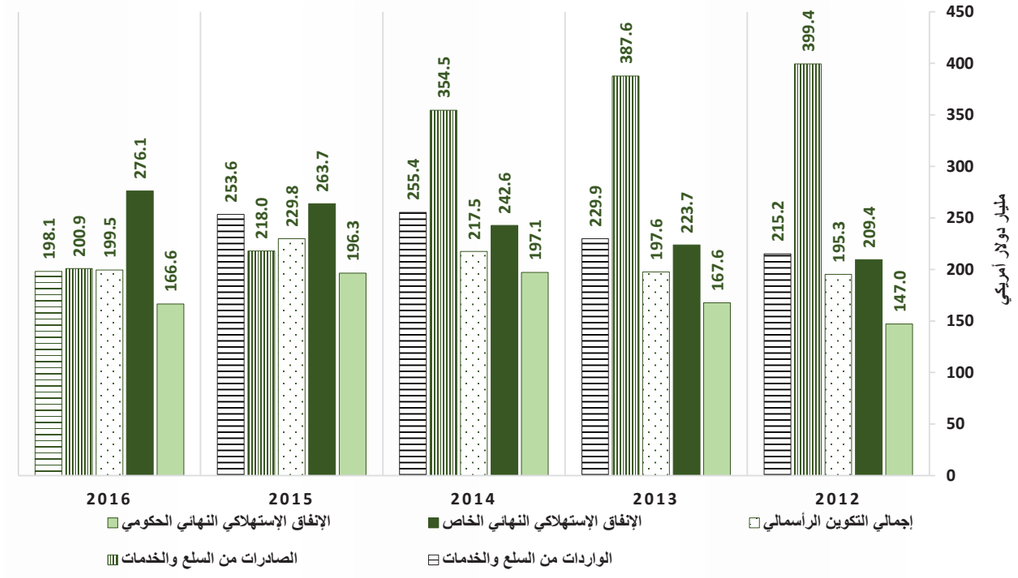

ج. العلاقات بين إجماليات الناتج والدخل والادخار

سجلت المملكة العربية السعودية انخفاضًا في إجمالي الدخل القومي بما نسبته 1.6% في عام 2016م، حيث بلغ ما قيمته 660.7 مليار دولار أمريكي، وبلغت قيمة صافي التحويلات الجارية -43.4 مليار دولار أمريكي خلال عام 2016م، فبالتالي كانت قيمة إجمالي الدخل القومي المتاح 617.3 مليار دولار أمريكي مقارنةً بـ 626.8 مليار دولار أمريكي في عام 2015م، منخفضًا بنسبة بلغت 1.5% خلال عام 2016م (جدول 11). بينما بلغ إجمالي الادخار القومي 174.6 مليار دولار أمريكي خلال عام 2016م مرتفعًا بنسبة 4.6% مقارنةً بالعام السابق الذي كانت قيمته فيه 166.9 مليار دولار أمريكي.

جدول 11: العلاقات بين إجماليات الناتج والدخل والادخار للمملكة العربية السعودية، 2012-2016م

البيان	2012م	2013م	2014م	2015م	2016م
1. إجمالي الدخل القومي (مليار دولار أمريكي)	**747.0**	**760.2**	**772.9**	**671.5**	**660.7**
معدل النمو السنوي (%)	9.7	1.8	1.7	-13.1	-1.6
2. صافي التحويلات الجارية (مليار دولار أمريكي)	**-30.4**	**-35.9**	**-38.7**	**-44.7**	**-43.4**
معدل النمو السنوي (%)	-3.6	-17.8	-8.0	-15.4	3.0
3. إجمالي الدخل القومي المتاح (1+2) (مليار دولار أمريكي)	**716.5**	**724.3**	**734.1**	**626.8**	**617.3**
معدل النمو السنوي (%)	10.0	1.1	1.4	-14.6	-1.5
4. الإنفاق على الاستهلاك النهائي (مليار دولار أمريكي)	**356.4**	**391.3**	**439.7**	**460.0**	**442.7**
معدل النمو السنوي (%)	14.3	9.8	12.4	4.6	-3.8
5. إجمالي الادخار القومي (3-4) (مليار دولار أمريكي)	**360.1**	**333.1**	**294.4**	**166.9**	**174.6**
معدل النمو السنوي (%)	6.0	-7.5	-11.6	-43.3	4.6

د. متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

انخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016م ليصل إلى 20.3 ألف دولار أمريكي مقارنةً بما قيمته 21.2 ألف دولار أمريكي في عام 2015م، متراجعًا بذلك بما نسبته4.1% (شكل 32).

شكل 32: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل النمو السنوي للمملكة العربية السعودية، 2012-2016م

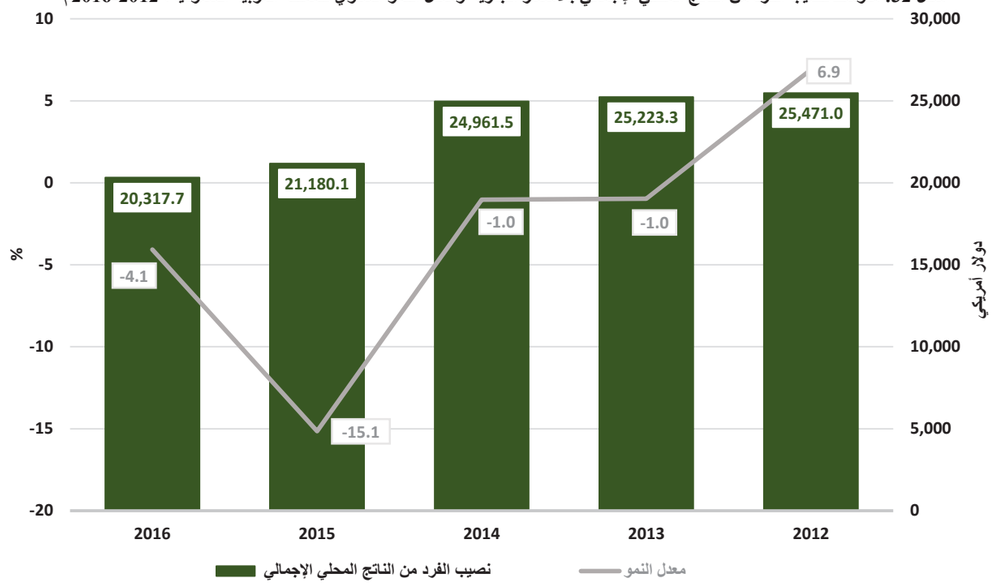

2.2.3.2 التقديرات بالأسعار الثابتة (100=2010)

أ. الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنتاج

ظل الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية بالأسعار الثابتة محافظًا على معدلات نمو إيجابية خلال الفترة 2012 – 2016م. حيث شهد عام 2016م أقل معدل نمو خلال الخمس سنوات الأخيرة، وبنسبة 1.7%، ووصل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة فيه إلى ما قيمته 690.1 مليار دولار أمريكي مقارنةً بـ 678.7 مليار دولار أمريكي في عام 2015م (شكل 33).

شكل 33: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010=100) ومعدل النمو السنوي للمملكة العربية السعودية، 2012-2016م

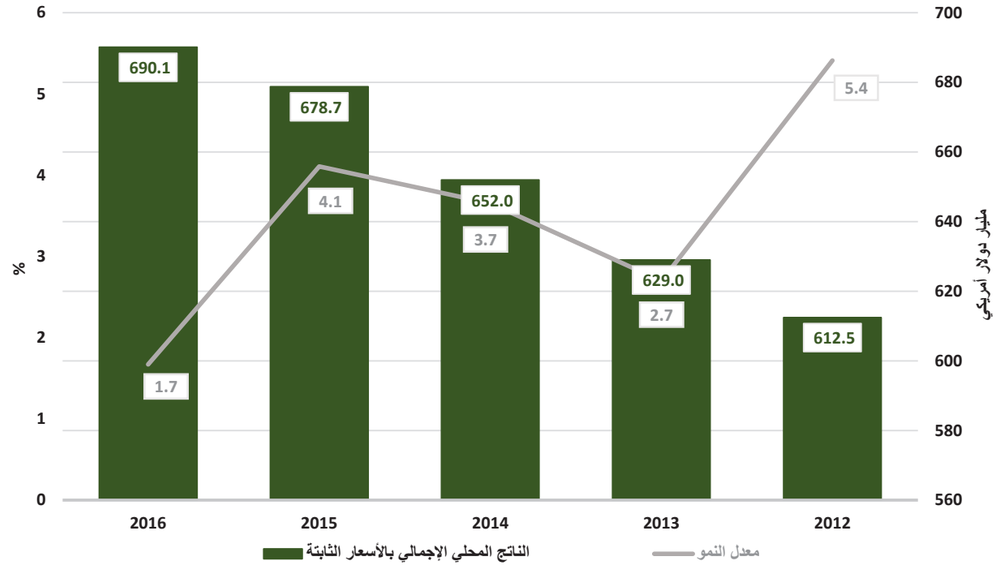

وشهدت القيمة المضافة للقطاع غير النفطي بالأسعار الثابتة تباطؤا في معدلات النمو منذ عام 2013م لتصل إلى أقل معدلات نموها في عام 2016م والذي بلغ ما نسبته 0.9% (شكل 34). وشهدت القيمة المضافة للقطاع النفطي تباطؤا في معدل نموه خلال عام 2016م ليصل إلى ما نسبته 2.8% بعد أن كان معدل نموه 4.7% في عام 2015م.

شكل 34: معدل النمو السنوي حسب القطاعين النفطي وغير النفطي بالأسعار الثابتة (2010=100) للمملكة العربية السعودية، 2012-2016م

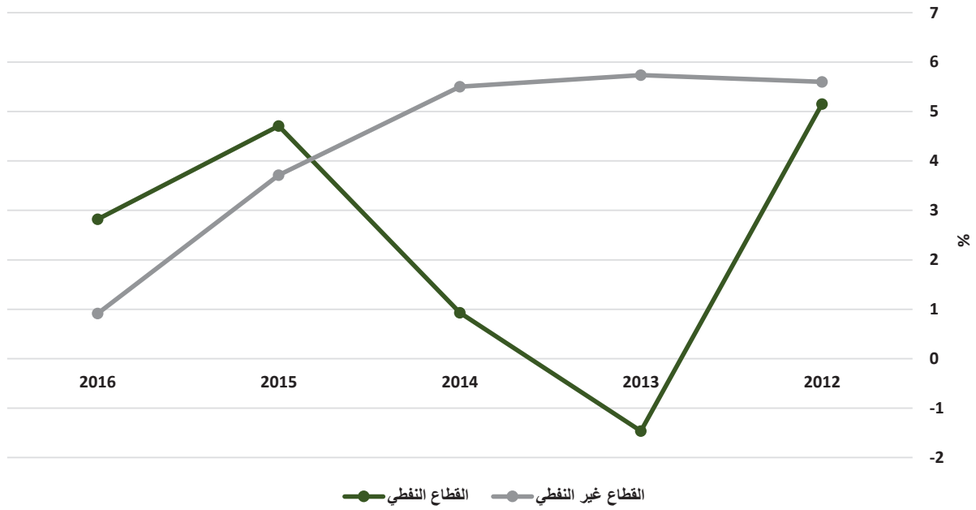

وبالنظر إلى معدلات نمو أهم الأنشطة غير النفطية بالأسعار الثابتة، فقد حققت أنشطة الصناعات التحويلية أعلى معدل نمو في عام 2016م حيث بلغت نسبته 3.2% ويعتبر هذا المعدل أقل من معدل نموها في عام 2015م والذي كانت نسبته 6.6%، كما تباطأ نمو أنشطة الإدارة العامة والدفاع حتى وصل إلى 0.2% بعد أن كانت نسبته 2.3% في عام 2015م (شكل 35).

شكل 35: معدل النمو السنوي لأهم الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة (2010=100) للمملكة العربية السعودية، 2012-2016م

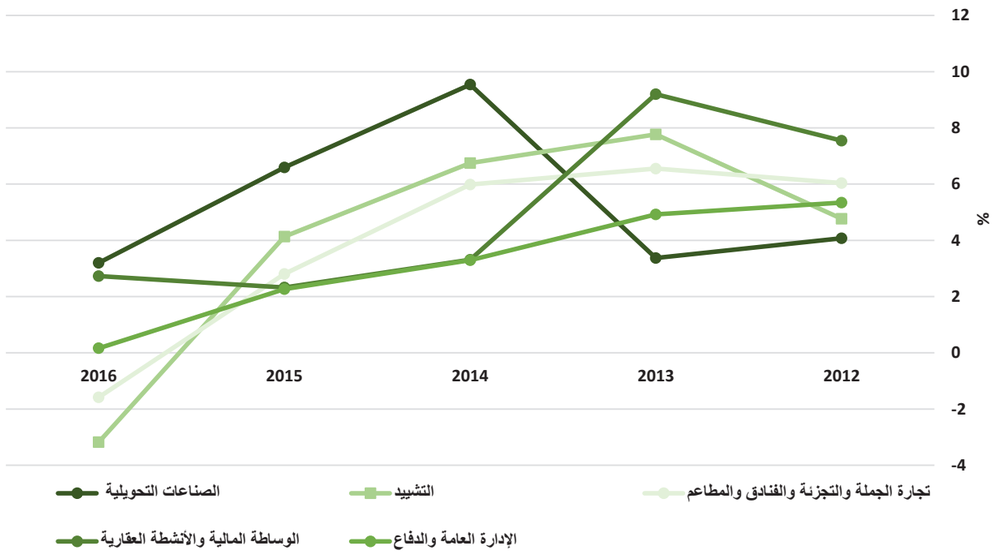

ب. الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنفاق

خلال عام 2016م، تراجع كل من الإنفاق على الاستهلاك النهائي وإجمالي التكوين الرأسمالي والإنفاق على الواردات من السلع والخدمات بما نسبته 6.0% و14.3% و18.9% على التوالي، وبالمقابل نما الإنفاق على الصادرات من السلع والخدمات بما نسبته 8.0% خلال عام 2016م (شكل 36).

شكل 36: معدل النمو السنوي لمكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010=100) للمملكة العربية السعودية، 2012-2016م

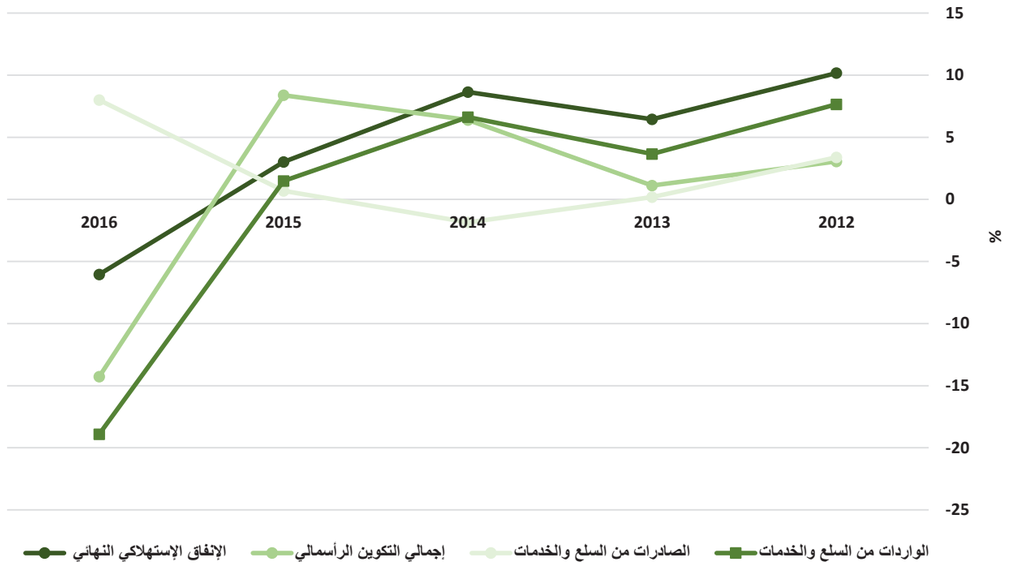

سلطنة عمان

4.2

1.4.2 أبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لسلطنة عمان لعام 2016م

بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010=100) ما يقارب 75.1 مليار دولار أمريكي في عام 2016م، وبمعدل نمو بلغت نسبته 5.4% مقارنةً بعام 2015م (جدول 12). بينما تراجعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بمعدل 3.0% في عام 2016م حيث كانت قيمته في عام 2015م ما يقارب 68.9 مليار دولار أمريكي حتى انخفض إلى 66.8 مليار دولار أمريكي في عام 2016م.

أما من جانب مكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، فقد بلغت قيمة إجمالي التكوين الرأسمالي 21.7 مليار دولار أمريكي في عام 2016م، منخفضا عن قيمته التي كانت 22.1 مليار دولار أمريكي في عام 2015م.

كما بلغ إجمالي الدخل القومي بالأسعار الجارية ما يقارب 64.9 مليار دولار أمريكي في عام 2016م بعد أن كانت قيمته في عام 2015م ما يقارب 66.6 مليار دولار أمريكي، بينما كانت قيمة الدخل القومي المتاح قرابةً 54.4 مليار دولار أمريكي في عام 2016م وكانت قيمة الادخار القومي 9.1 مليار دولار أمريكي.

ووصل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ما قيمته 15.1 ألف دولار أمريكي في عام 2016م مُسجلًا انخفاضًا عن قيمته في عام 2015م والتي كانت 16.6 مليار دولار أمريكي.

جدول 12: أبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لسلطنة عمان، 2015-2016م

البيان	2015م	2016م
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة* (مليار دولار أمريكي)	71.2	75.1
معدل النمو السنوي بالأسعار الثابتة (%)	4.7	5.4
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	68.9	66.8
معدل النمو السنوي بالأسعار الجارية (%)	-15.0	-3.0
إجمالي التكوين الرأسمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	22.1	21.7
إجمالي الدخل القومي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	66.6	64.9
إجمالي الدخل القومي المتاح بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	55.7	54.4
إجمالي الادخار القومي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	10.4	9.1
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (دولار أمريكي)	16.6	15.1

*سنة الأساس 2010=100

2.4.2 أهم التطورات لأبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لسلطنة عمان، 2012 – 2016م

1.2.4.2 التقديرات بالأسعار الجارية

أ. الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنتاج

تراجعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لتصل إلى 66.8 مليار دولار أمريكي في عام 2016م مقارنةً بما قيمته 68.9 مليار دولار أمريكي في عام 2015م، ويعد هذا التراجع أقل من التراجع الذي شهده الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015م والذي وصل إلى ما نسبته 15.0% (شكل 37).

شكل 37: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل النمو السنوي لسلطنة عمان، 2012-2016م

وبالنظر إلى مساهمة القطاعين النفطي (استخراج النفط والغاز والخدمات ذات الصلة) وغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي، فقد انخفضت مساهمة القطاع النفطي خلال الفترة 2012 - 2016م، حيث قلت مساهمة القطاع النفطي في عام 2016م حتى ما نسبته 27.1% مقارنة بنسبة مساهمه بلغت 52.5% في عام 2012م، أي أن المساهمة قد انخفضت إلى ما يقارب النصف. ويقابل ذلك ارتفاعًا في مساهمة القطاع غير النفطي بأنشطته المختلفة (شكل 38).

شكل 38: المساهمة النسبية حسب القطاعين النفطي وغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لسلطنة عمان، 2012-2016م

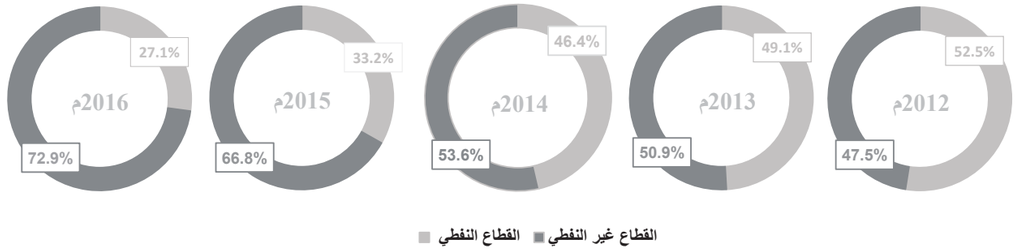

وظلت أنشطة القطاع النفطي متصدرةً كأعلى الأنشطة مساهمةً في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2012-2016م، وفي عام 2016م جاءت أنشطة الإدارة العامة والدفاع ثانيا حيث ساهمت بما نسبة 14.4% في الناتج المحلي الإجمالي (شكل 39). ثم جاءت أنشطة التعليم والصحة والعمل الاجتماعي والخدمات المجتمعية والاجتماعية والشخصية الأخرى والتي بلغت مساهمتها 12.2% بعد أن كانت مساهمة هذه الأنشطة 6.4% في عام 2012م.

شكل 39: المساهمة النسبية لأهم الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لسلطنة عمان، 2012-2016م

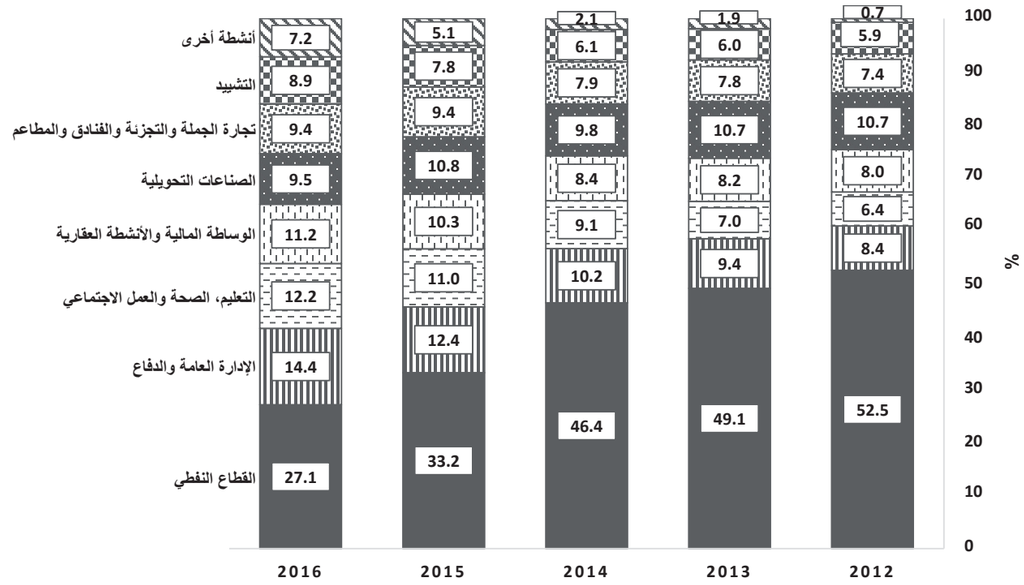

ب. الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنفاق

من حيث بنود الإنفاق، فقد مثل الإنفاق الاستهلاكي النهائي ما نسبته 67.7% في الناتج المحلي الإجمالي، مقسمًا بين الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي والذي ساهم بما مقداره 29.1% والإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص والذي ساهم بما مقداره 38.6% في عام 2016م (شكل 40). في حين زادت الواردات من السلع والخدمات عن الصادرات من السلع والخدمات بأقل من مليار دولار أمريكي، بحيث كانت قيمة الأخيرة 25.8 مليار دولار أمريكي في عام 2016م مساهمة بذلك بما نسبته 38.6% من الناتج المحلي الإجمالي (حيث أن الواردات من السلع والخدمات تساهم سلبًا في قيمة الناتج المحلي الإجمالي). وبلغ إجمالي التكوين الرأسمالي لعام 2016م ما قيمته 21.7 مليار دولار أمريكي، متراجعًا بما نسبته2.1% ومساهما بذلك بما نسبته 32.4% في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016م.

شكل 40: مكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لسلطنة عمان، 2012-2016م

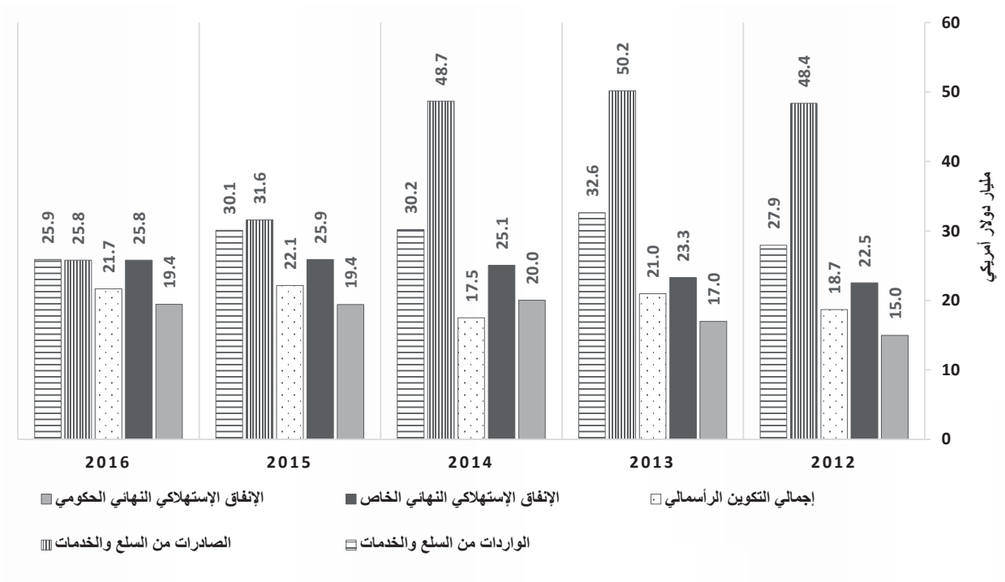

ج. العلاقات بين إجماليات الناتج والدخل والادخار

تراجع إجمالي الدخل القومي بما نسبته 2.7% خلال عام 2016م، وبلغت قيمة صافي التحويلات الجارية - 10.5 مليار دولار أمريكي خلال عام 2016م، وبالتالي كانت قيمة إجمالي الدخل القومي المتاح 54.4 مليار دولار أمريكي مقارنةً بـ 55.7 مليار دولار أمريكي في عام 2015م، منخفضًا بنسبةِ بلغت 2.3% خلال عام

2016م. بينما بلغت قيمة إجمالي الادخار القومي 9.1 مليار دولار أمريكي خلال عام 2016م منخفضًا بنسبة 11.8% مقارنةً بعام 2015م الذي كانت قيمته فيه 10.4 مليار دولار أمريكي (جدول 13).

جدول 13: العلاقات بين إجماليات الناتج والدخل والادخار لسلطنة عمان، 2012-2016م

البيان	2012م	2013م	2014م	2015م	2016م
1. إجمالي الدخل القومي (مليار دولار أمريكي)	**72.2**	**75.5**	**76.8**	**66.6**	**64.9**
معدل النمو السنوي (%)	13.0	4.7	1.6	-13.2	-2.7
2. صافي التحويلات الجارية (مليار دولار أمريكي)	**-8.3**	**-9.1**	**-10.5**	**-11.0**	**-10.5**
معدل النمو السنوي (%)	-11.9	-10.1	-15.3	-4.7	4.6
3. إجمالي الدخل القومي المتاح (1+2) (مليار دولار أمريكي)	**63.9**	**66.4**	**66.3**	**55.7**	**54.4**
معدل النمو السنوي (%)	13.1	4.0	-0.2	-16.0	-2.3
4. الإنفاق على الاستهلاك النهائي (مليار دولار أمريكي)	**37.5**	**40.3**	**45.1**	**45.3**	**45.2**
معدل النمو السنوي (%)	13.4	7.3	12.0	0.4	-0.1
5. إجمالي الادخار القومي (3-4) (مليار دولار أمريكي)	**26.4**	**26.2**	**21.2**	**10.4**	**9.1**
معدل النمو السنوي (%)	12.7	-0.7	-19.0	-51.1	-11.8

د. متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

انخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016م ليصل إلى 15.1 ألف دولار أمريكي مقارنةً بما قيمته 16.6 ألف دولار أمريكي في عام 2015م متراجعًا بذلك بما نسبته 8.6% وهو تراجع أقل من التراجع الكبير الذي شهده عام 2015م والذي بلغ ما نسبته 18.4% (شكل 41).

شكل 41: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل النمو السنوي لسلطنة عمان، 2012-2016م

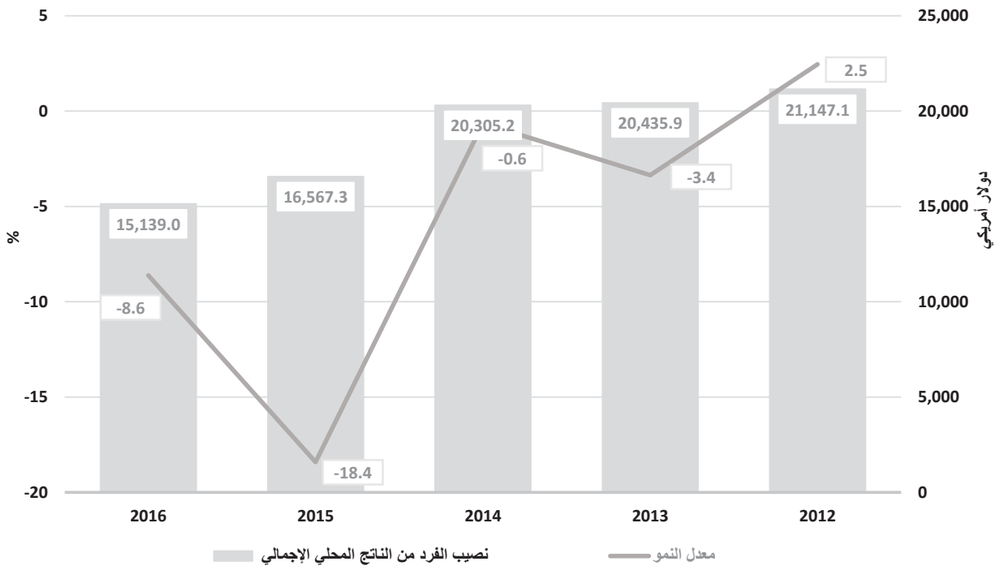

2.2.4.2 التقديرات بالأسعار الثابتة (100=2010)

أ. الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنتاج

خلال الفترة 2012-2016م، حقق الناتج المحلي الإجمالي لسلطنة عمان بالأسعار الثابتة أعلى معدل نمو في عام 2012م حيث بلغت نسبته 9.1% ووصلت قيمته إلى 63.8 مليار دولار أمريكي واستمر بالنمو ليصل إلى ما قيمته 75.1 مليار دولار أمريكي في عام 2016م (شكل 42). مرتفعا بذلك بما نسبته 5.4% مقارنة بعام 2015م.

شكل 42: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010=100) ومعدل النمو السنوي لسلطنة عمان، 2012-2016م

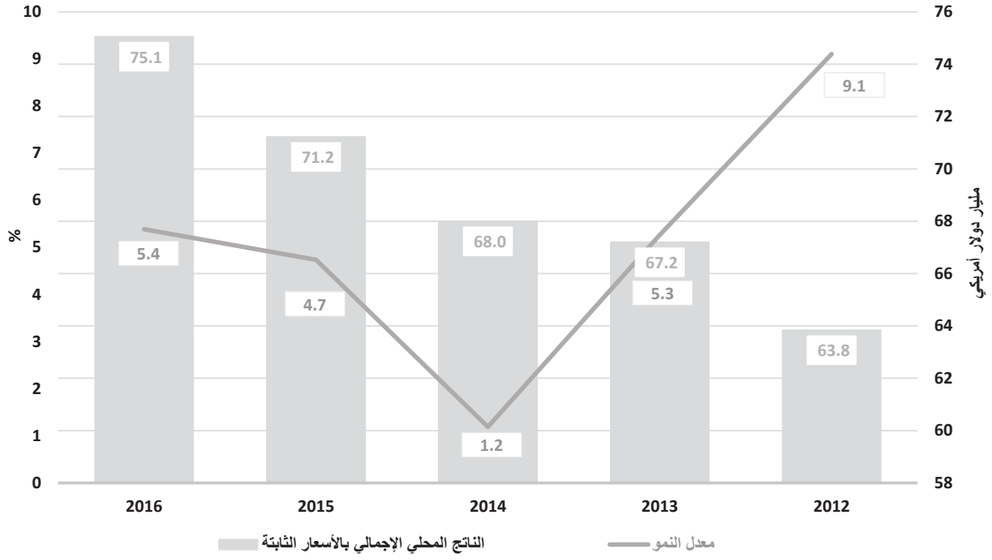

وشهدت القيمة المضافة للقطاع غير النفطي بالأسعار الثابتة معدلات نمو إيجابية خلال الفترة 2012-2016م ليصل معدل النمو إلى ما نسبته 7.6% في عام 2016م. بينما شهدت القيمة المضافة للقطاع النفطي نموا بلغت نسبته 2.3% مقارنة بمعدل نمو4.4% في عام 2015م (شكل 43).

شكل 43: معدل النمو السنوي حسب القطاعين النفطي وغير النفطي بالأسعار الثابتة (2010=100) لسلطنة عمان، 2012-2016م

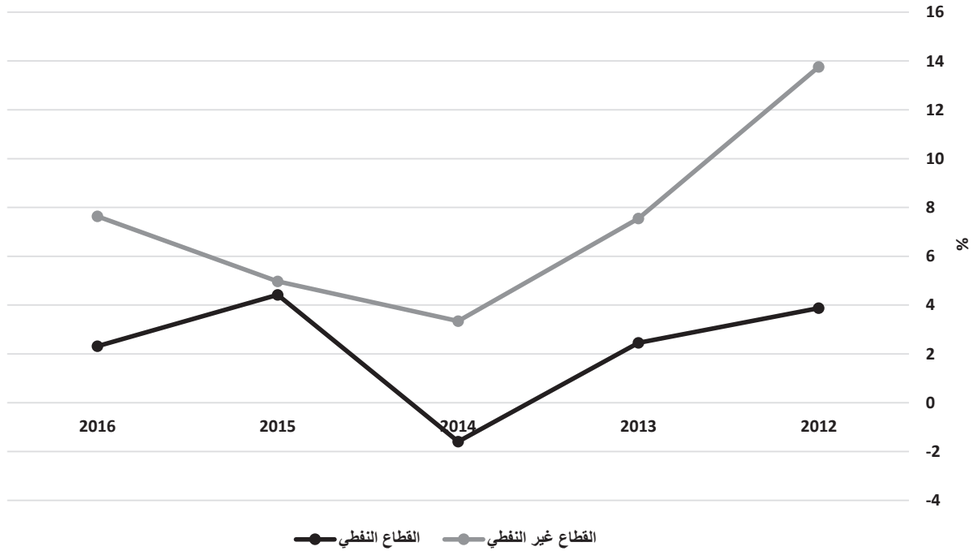

وبالنظر إلى معدلات نمو أهم الأنشطة غير النفطية بالأسعار الثابتة، فقد حققت أنشطة التشييد أعلى معدل نمو حيث بلغت نسبته 10.4% خلال عام 2016م تلاها أنشطة الوساطة المالية والأنشطة العقارية والإيجارية بنسبة 3.8%، ونمت أنشطة الصناعات التحويلية بما نسبته 0.2%، وبالمقابل تراجعت أنشطة تجارة الجملة والتجزئة وأنشطة الإدارة العامة والدفاع بما نسبته 2.5% و1.5% على التوالي خلال عام 2016م (شكل 44).

شكل 44: معدل النمو السنوي لأهم الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة (2010=100) لسلطنة عمان، 2012-2016م

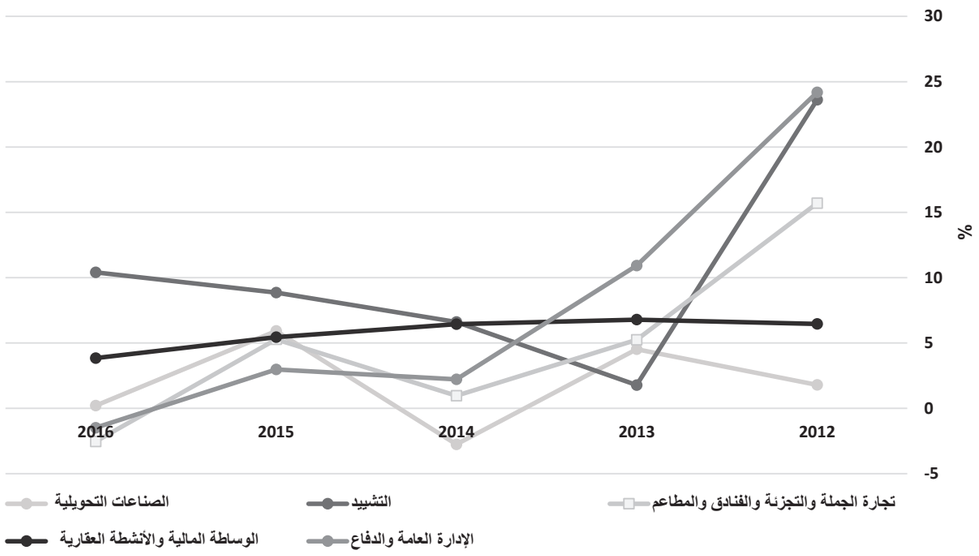

ب. الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنفاق

ومن حيث بنود الإنفاق تراجع كل من الإنفاق على الاستهلاك النهائي والصادرات من السلع والخدمات والواردات من السلع والخدمات بما نسبته 0.6% و7.8% و14.9% على التوالي في عام 2016م (شكل 45). وبالمقابل نما إجمالي التكوين الرأسمالي بما نسبته 12.8% في عام 2016م.

شكل 45: معدل النمو السنوي لمكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010=100) لسلطنة عمان، 2012-2016م

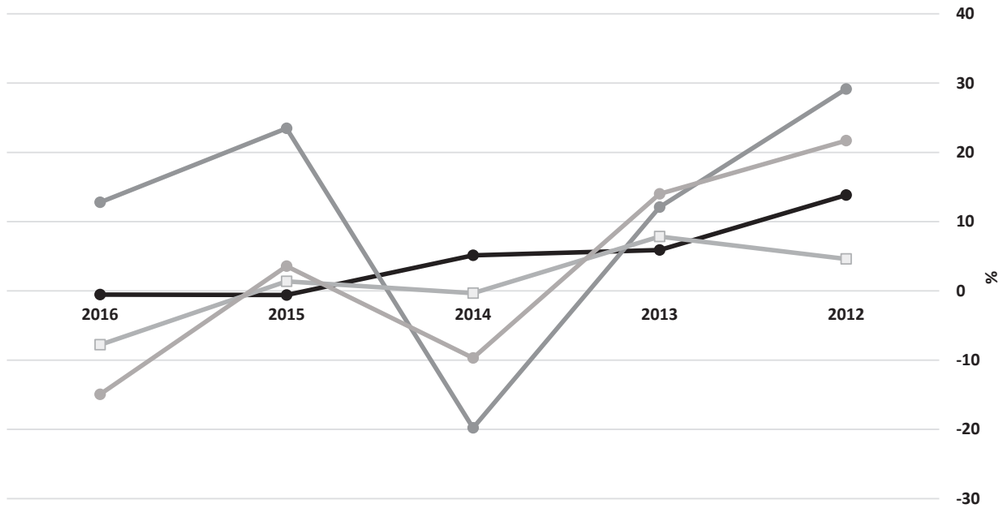

دولة قطر

5.2

1.5.2 أبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لدولة قطر لعام 2016م

بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (100=2013) ما يقارب 218.7 مليار دولار أمريكي في عام 2016م، وبمعدل نمو بلغت نسبته 2.2% مقارنةً بعام 2015م. بينما تراجعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في عام 2016م بمعدل 7.4% مقارنة بعام 2015م لتصل إلى ما قيمته 152.5 مليار دولار أمريكي (جدول 14).

وحسب مكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، فقد بلغت قيمة إجمالي التكوين الرأسمالي 69.0 مليار دولار أمريكي في عام 2016م، مُحققا ارتفاعًا عن قيمته في عام 2015م والتي كانت 62.9 مليار دولار أمريكي.

وبلغ إجمالي الدخل القومي بالأسعار الجارية ما يقارب 151.6 مليار دولار أمريكي في عام 2016م، بينما كانت قيمة الدخل القومي المتاح 135.5 مليار دولار أمريكي، أما الادخار القومي فقد كانت قيمته 60.9 مليار دولار أمريكي، حيث حققت تلك القيم معدلات نمو سالبة مقارنةً بعام 2015م.

فيما بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ما قيمته 58.2 ألف دولار أمريكي في عام 2016م، بعد أن كانت قيمته 67.5 ألف دولار أمريكي في عام 2015م.

جدول 14: أبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لدولة قطر، 2015-2016م

البيان	2015م	2016م
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة* (مليار دولار أمريكي)	214.0	218.7
معدل النمو السنوي بالأسعار الثابتة (%)	3.6	2.2
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	164.6	152.5
معدل النمو السنوي بالأسعار الجارية (%)	-20.2	-7.4
إجمالي التكوين الرأسمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	62.9	69.0
إجمالي الدخل القومي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	161.4	151.6
إجمالي الدخل القومي المتاح بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	145.7	135.5
إجمالي الادخار القومي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	77.0	60.9
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (دولار أمريكي)	67,537.1	58,240.5

*سنة الأساس 100=2013

2.5.2 أهم التطورات لأبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لدولة قطر، 2012 – 2016م

1.2.5.2 التقديرات بالأسعار الجارية

أ. الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنتاج

تراجعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بما نسبته 7.4% لتصل إلى 152.5 مليار دولار أمريكي في عام 2016م مقارنةً بما قيمته 164.6مليار دولار أمريكي في عام 2015م، ويعد هذا التراجع أقل من التراجع الذي شهدته قيمة الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015م والذي وصل إلى 20.2% (شكل 46).

شكل 46: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل النمو السنوي لدولة قطر، 2012-2016م

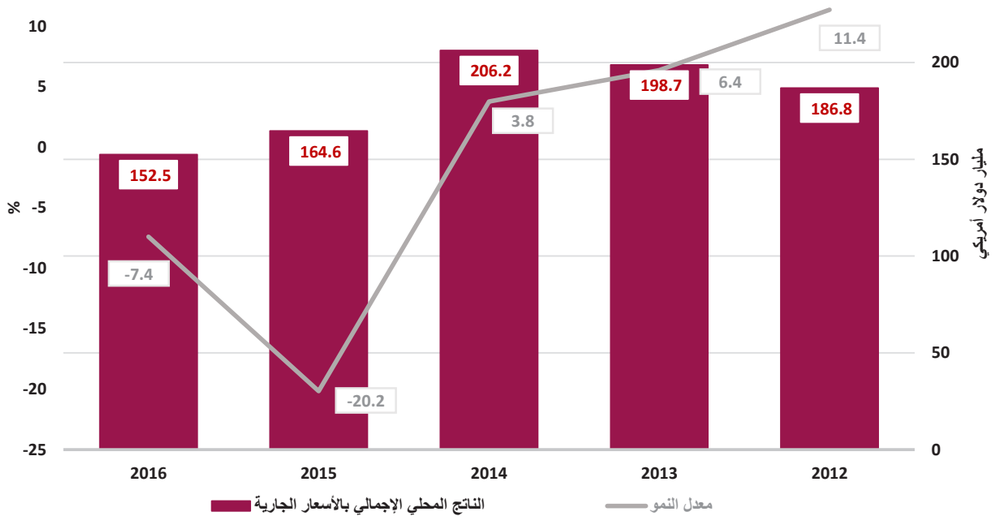

وبالنظر إلى مساهمة القطاعين النفطي (استخراج النفط والغاز والخدمات ذات الصلة) وغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، فقد انخفضت مساهمة القطاع النفطي تدريجيا خلال الفترة 2012 - 2016م من 58.0% في عام 2012م لتصل إلى ما نسبته 30.3% في عام 2016م (شكل 47). ويقابل ذلك ارتفاعًا في مساهمة القطاع غير النفطي بأنشطته المختلفة.

شكل 47: المساهمة النسبية حسب القطاعين النفطي وغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدولة قطر، 2012-2016م

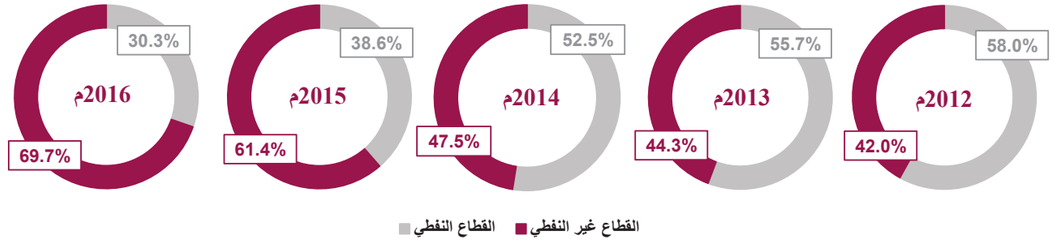

وظلت أنشطة القطاع النفطي متصدرةً كأعلى الأنشطة مساهمةً في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2012-2016م حيث بلغت نسبة مساهمتها 30.3% في عام 2016م، تلاها مساهمة أنشطة الوساطة المالية والعقارية والتي بلغت نسبة مساهمتها 21.0% (شكل 48). ثم جاء نشاط التشييد ثالثًا من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بما نسبته 11.9%، وشهد هذا النشاط نموا كبيرًا في مساهمته خلال الخمس سنوات الأخيرة حيث كانت نسبة مساهمته 4.6% في عام 2012م.

شكل 48: المساهمة النسبية لأهم الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدولة قطر، 2012-2016م

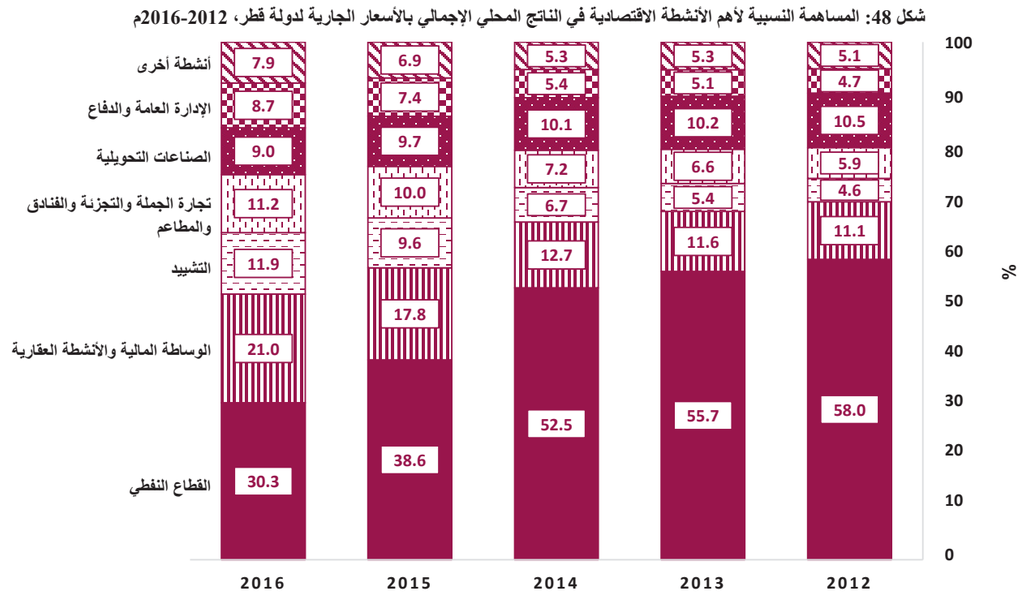

ب. الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنفاق

من حيث بنود الإنفاق، فقد بلغت قيمة الإنفاق الاستهلاكي النهائي 74.5 مليار دولار أمريكي وشكل ما نسبته 48.9% من الناتج المحلي الإجمالي، مقسمًا بين الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي والذي ساهم بما مقداره 23.1% والإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص والذي ساهم بما مقداره 25.8% في عام 2016م (شكل 49). وارتفعت قيمة الواردات من السلع والخدمات بمعدل 7.1% لتصل إلى ما قيمته 63.5 مليار دولار أمريكي وبنسبة مساهمة بلغت 41.6% في عام 2016م (حيث أن الواردات من السلع والخدمات تساهم سلبًا في قيمة الناتج المحلي الإجمالي)، كما انخفضت قيمة الصادرات من السلع والخدمات بمعدل 21.6% لتصل إلى ما قيمته 72.4 مليار دولار أمريكي. وبلغ إجمالي التكوين الرأسمالي لعام 2016م ما قيمته 69.0 مليار دولار أمريكي، مساهمًا في الناتج المحلي الإجمالي بما نسبته 45.2%.

شكل 49: مكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدولة قطر، 2012-2016م

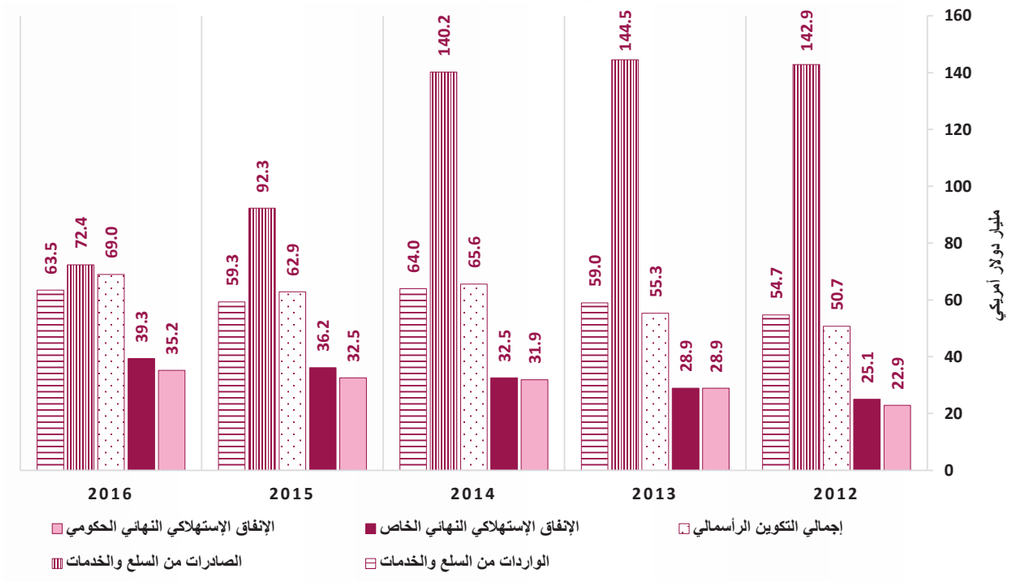

ج. العلاقات بين إجماليات الناتج والدخل والادخار

تراجعت قيمة إجمالي الدخل القومي بما نسبته 6.0% خلال عام 2016م، وبلغت قيمة صافي التحويلات الجارية -16.2 مليار دولار أمريكي، وبالتالي بلغت قيمة إجمالي الدخل القومي المتاح 135.5 مليار دولار أمريكي مقارنةً بـ 145.7 مليار دولار أمريكي في عام 2015م، منخفضًة بنسبة بلغت 7.0% بينما بلغت قيمة

إجمالي الادخار القومي 60.9 مليار دولار أمريكي خلال عام 2016م مقارنةً بعام 2015م الذي كانت قيمته فيه 77.0 مليار دولار أمريكي (جدول 15).

جدول 15: العلاقات بين إجماليات الناتج والدخل والادخار لدولة قطر، 2012-2016م

البيان	2012م	2013م	2014م	2015م	2016م
1. إجمالي الدخل القومي (مليار دولار أمريكي)	**175.0**	**188.6**	**197.2**	**161.4**	**151.6**
معدل النمو السنوي (%)	13.2	7.8	4.5	-18.2	-6.0
2. صافي التحويلات الجارية (مليار دولار أمريكي)	**-14.1**	**-14.7**	**-17.5**	**-15.7**	**-16.2**
معدل النمو السنوي (%)	-11.1	-4.8	-18.9	10.3	-3.0
3. إجمالي الدخل القومي المتاح (1+2) (مليار دولار أمريكي)	**160.9**	**173.9**	**179.7**	**145.7**	**135.5**
معدل النمو السنوي (%)	13.4	8.1	3.3	-18.9	-7.0
4. الإنفاق على الاستهلاك النهائي (مليار دولار أمريكي)	**47.9**	**57.9**	**64.4**	**68.7**	**74.5**
معدل النمو السنوي (%)	16.9	20.7	11.4	6.6	8.5
5. إجمالي الادخار القومي (3-4) (مليار دولار أمريكي)	**113.0**	**116.0**	**115.3**	**77.0**	**60.9**
معدل النمو السنوي (%)	12.0	2.7	-0.7	-33.2	-20.8

د. متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

شهد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي انخفاضًا كبيرا خلال الفترة 2012-2016م في دولة قطر حيث كانت تحتل المرتبة الأولى عالميًا في هذا المؤشر إلا أن تقلبات أسعار النفط كان لها دور واضح في تراجع هذا المؤشر، حيث كانت قيمة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 101.9 ألف دولار أمريكي في عام 2012م وتراجعت هذه القيمة لتصل إلى 58.2 ألف دولار أمريكي في عام 2016م، ومسجلا انخفاضًا بما نسبته 13.8% مقارنةً بعام 2015م والتي بلغت قيمته فيه 67.5 ألف دولار أمريكي (شكل 50).

شكل 50: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل النمو السنوي لدولة قطر، 2012-2016م

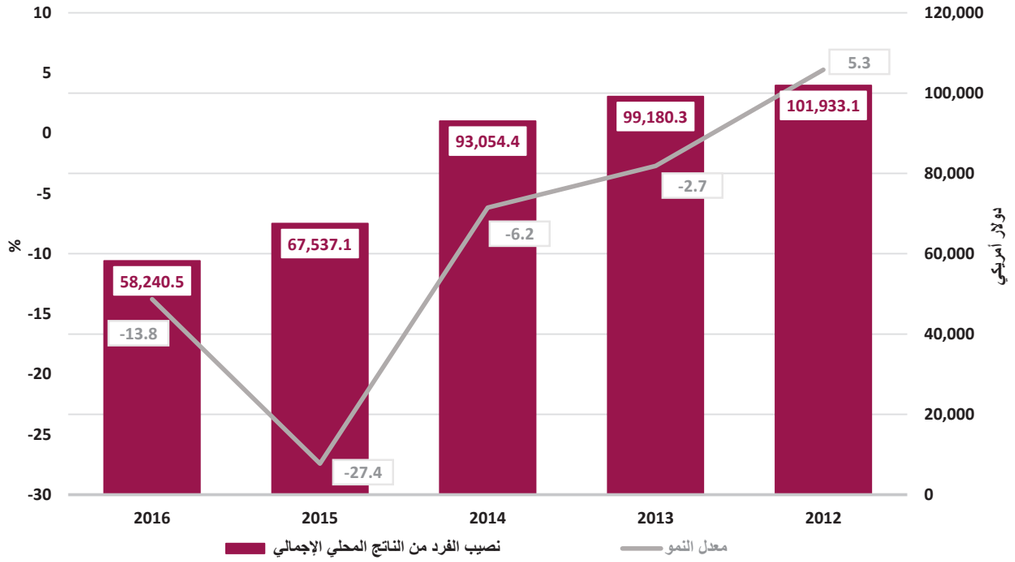

2.2.5.2 التقديرات بالأسعار الثابتة (2013=100)

أ. الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنتاج

خلال الفترة 2012-2016م، حقق الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر بالأسعار الثابتة معدلات نمو إيجابية تراوحت نسبتها ما بين 2.2% (في عام 2016م) و4.7% (في عام 2012م)، وبلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي 218.7 مليار دولار أمريكي في عام 2016م مقارنةً بـ 214.0 مليار دولار أمريكي في عام 2015م (شكل 51). حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016م بما يقارب 30.0 مليار دولار أمريكي عن مستواه في عام 2012م.

شكل 51: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2013=100) ومعدل النمو السنوي لدولة قطر، 2012-2016م

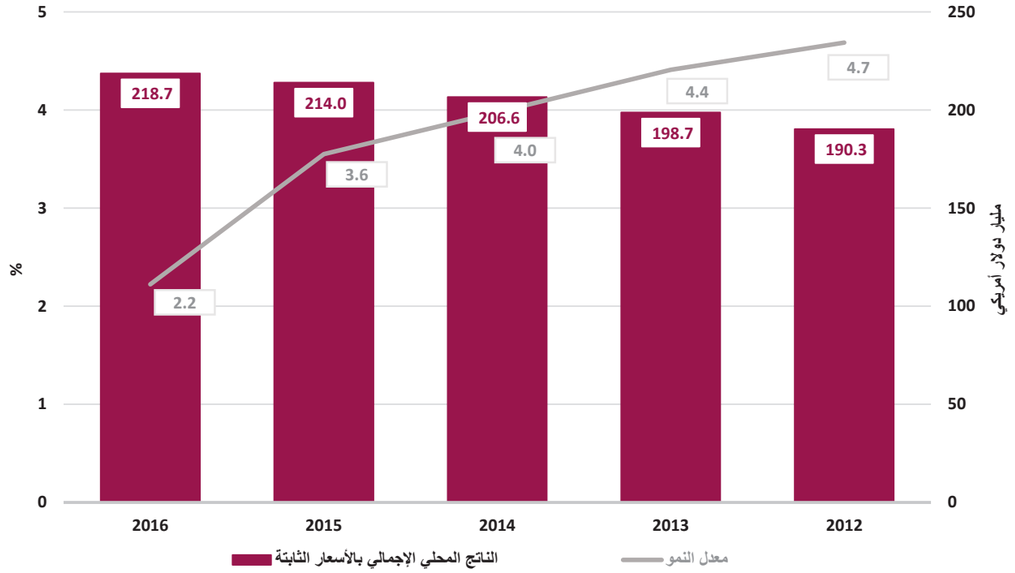

وشهدت القيمة المضافة للقطاع غير النفطي بالأسعار الثابتة معدلات نمو إيجابية بالرغم من التباطؤ خلال الفترة 2013-2016م، حيث نمت في عام 2016م بما نسبته 5.6% في حين كان معدل نموها في عام 2015م ما نسبته 8.2% (شكل 52). وبالمقابل بقيت القيمة المضافة للقطاع النفطي عند نفس المستوى تقريبا خلال الفترة 2012م-2016م حيث تراوح معدل تغيرها ما بين 1.2% (في عام 2012م) و-1.0% (في عام 2016م) الذي بلغت قيمتها فيه ما يقارب 108.3 مليار دولار أمريكي في عام 2016م.

شكل 52: معدل النمو السنوي حسب القطاعين النفطي وغير النفطي بالأسعار الثابتة (2013=100) لدولة قطر، 2012-2016م

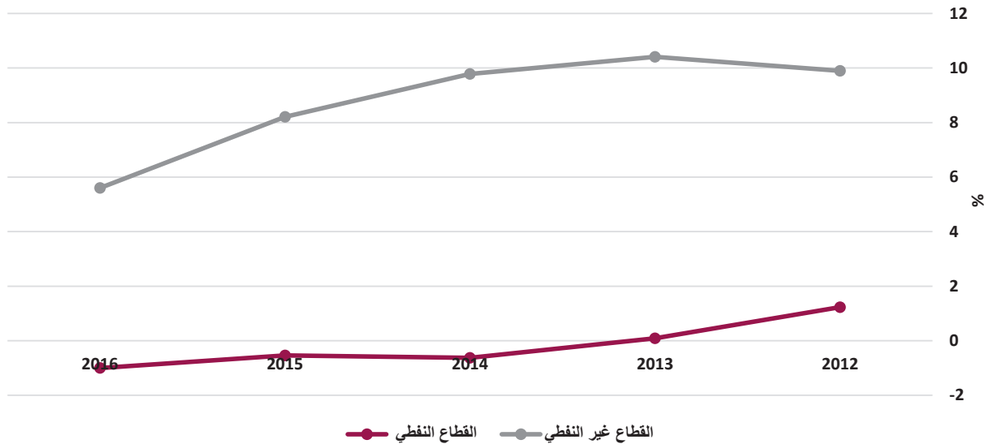

وبالنظر إلى معدلات نمو أهم الأنشطة غير النفطية بالأسعار الثابتة، فقد حققت أنشطة التشييد أعلى معدل نمو خلال الفترة 2013 – 2016م، وبلغ معدل نموها خلال عام 2016م ما نسبته 15.4% (شكل 53). تلاها أنشطة الوساطة المالية والأنشطة العقارية بنمو بلغت نسبته 7.1% وإن كان معدل نموها قد تراجع مقارنة بعام 2015م الذي كانت فيه 10.1%.

شكل 53: معدل النمو السنوي لأهم الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة (2013=100) لدولة قطر، 2012-2016م

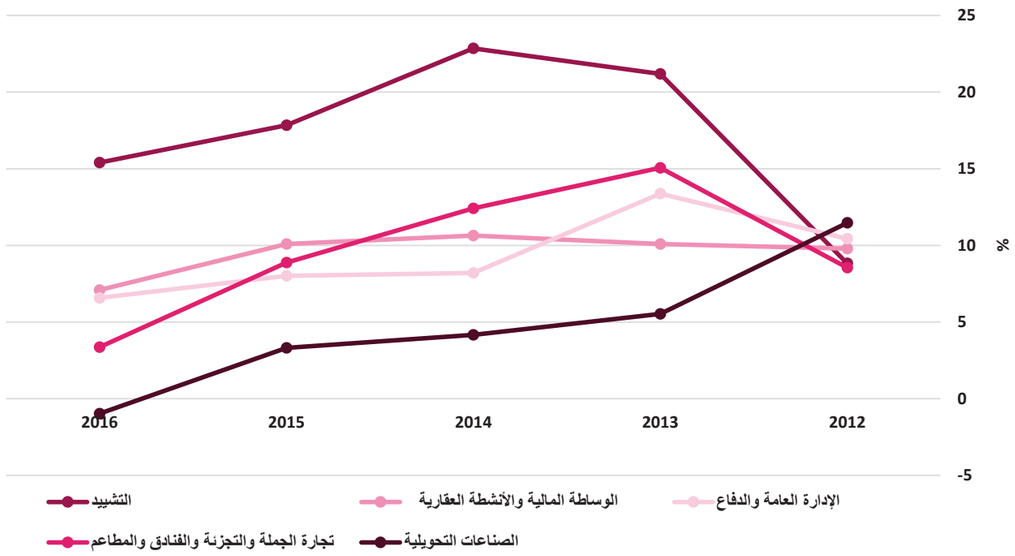

ب. الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنفاق

بلغ معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي النهائي ما نسبته 4.5% في عام 2015م (شكل 54). وحافظ إجمالي التكوين الرأسمالي على نموه حتى بلغ ما نسبته 1.3% في عام 2015م. وبالمقابل تراجعت قيمة الواردات من السلع والخدمات بنسبة كبيرة وصلت إلى 9.2% في عام 2015م، وكذلك قيمة الصادرات من السلع والخدمات بنسبة 1.4% في نفس العام.

شكل 54: معدل النمو السنوي لمكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2013=100) لدولة قطر، 2012-2016م

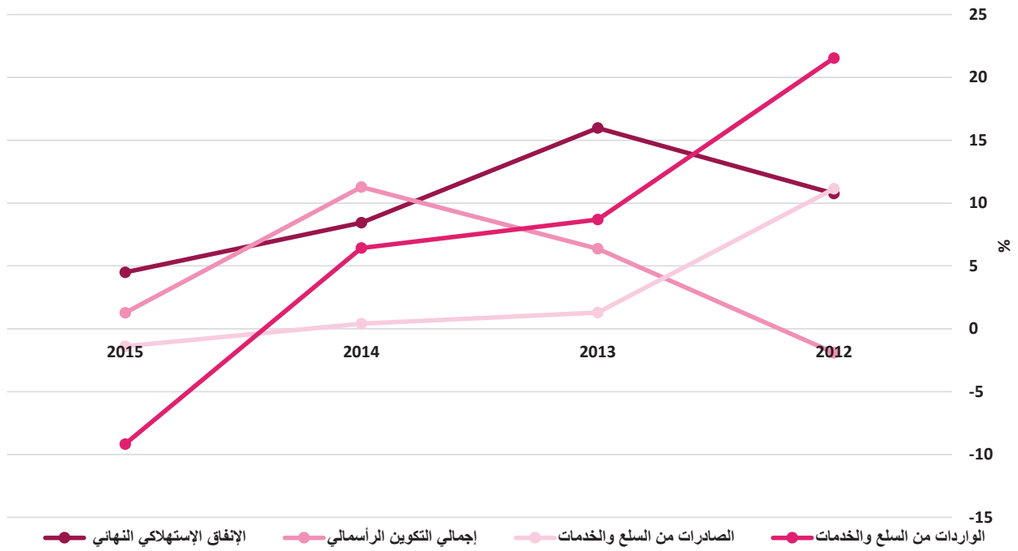

دولة الكويت

6.2

1.6.2 أبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لدولة الكويت لعام 2016م

بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010=100) ما يقارب 134.0 مليار دولار أمريكي في عام 2016م وبمعدل نمو بلغت نسبته 2.0% مقارنةً بعام 2015م الذي كانت قيمته فيه 131.4 مليار دولار أمريكي (جدول 16). وبالمقابل تراجع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بمعدل 4.2% في عام 2016م مقارنةً بعام 2015م حيث وصلت قيمته إلى 109.7 مليار دولار أمريكي.

ومن جهة الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، فقد شهد إجمالي التكوين الرأسمالي في عام 2016م نموا بمعدل 1.7% مقارنةً بقيمته في عام 2015م، حيث بلغت قيمته في عام 2016م ما يقارب 29.6 مليار دولار أمريكي.

كما انخفضت قيمة إجمالي الدخل القومي بالأسعار الجارية في عام 2016م لتصل إلى 122.8 مليار دولار أمريكي، مقارنةً بقيمته في عام 2015م والتي كانت 127.2 مليار دولار أمريكي. بينما كانت قيمة الدخل القومي المتاح 105.6 مليار دولار أمريكي في عام 2016م، أما إجمالي الادخار القومي فقد كانت قيمته 27.6 مليار دولار أمريكي.

ونظرًا لزيادة عدد سكان دولة الكويت وانخفاض قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية فقد تبع ذلك انخفاضًا في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ليصل إلى 26.5 ألف دولار أمريكي بعد أن كانت قيمته في عام 2015م ما يقارب 28.8 مليار دولار أمريكي.

جدول 16: أبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لدولة الكويت، 2015-2016م

البيان	2015م	2016م
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة* (مليار دولار أمريكي)	131.4	134.0
معدل النمو السنوي بالأسعار الثابتة (%)	-4.9	2.0
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	114.5	109.7
معدل النمو السنوي بالأسعار الجارية (%)	-29.6	-4.2
إجمالي التكوين الرأسمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	29.1	29.6
إجمالي الدخل القومي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	127.2	122.8
إجمالي الدخل القومي المتاح بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	110.6	105.6
إجمالي الادخار القومي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	35.3	27.6
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (دولار أمريكي)	28,842.4	26,540.0

*سنة الأساس 2010=100

2.6.2 أهم التطورات لأبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لدولة الكويت، 2012 – 2016م

1.2.6.2 التقديرات بالأسعار الجارية

أ. الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنتاج

بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي 109.7 مليار دولار أمريكي خلال عام 2016م متراجعًا بنسبة 4.2% مقارنةً بعام 2015م التي كانت قيمته فيها 114.5 مليار دولار أمريكي، ويعد هذا التراجع أقل من التراجع الذي شهده الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015م والذي وصل إلى ما نسبته 29.6% (شكل 55).

شكل 55: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل النمو السنوي لدولة الكويت، 2012-2016م

وبالنظر إلى مساهمة القطاعين النفطي (استخراج النفط والغاز والخدمات ذات الصلة) وغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، فقد انخفضت مساهمة القطاع النفطي خلال الفترة 2012 - 2016م بشكل تدريجي؛ حيث قلت مساهمة القطاع النفطي في عام 2016م لتصل إلى ما نسبته 38.3% مقارنة بما كانت عليه في عام 2012م والتي بلغت 65.4%، ويقابل ذلك ارتفاعًا في مساهمة القطاع غير النفطي بأنشطته المختلفة (شكل 56).

شكل 56: المساهمة النسبية حسب القطاعين النفطي وغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدولة الكويت، 2012-2016م

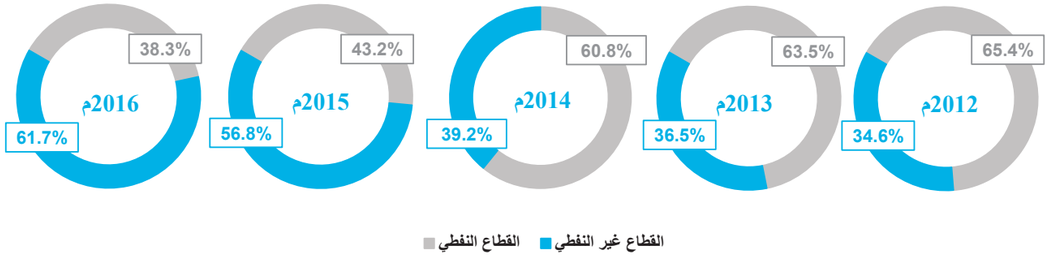

وبالرغم من انخفاض مساهمة أنشطة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي منذ عام 2012م، إلا أنه بقي كأعلى الأنشطة مساهمةً في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2012-2016م، وجاءت أنشطة الوساطة المالية والأنشطة العقارية بالمرتبة الثانية من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، فقد ساهمت بما نسبته 21.2% في عام 2016م، وشهدت هذه النسبة ارتفاعًا يتعدى 7.1% مقارنةً بعام 2012م (شكل 57).

شكل 57: المساهمة النسبية لأهم الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدولة الكويت، 2012-2016م

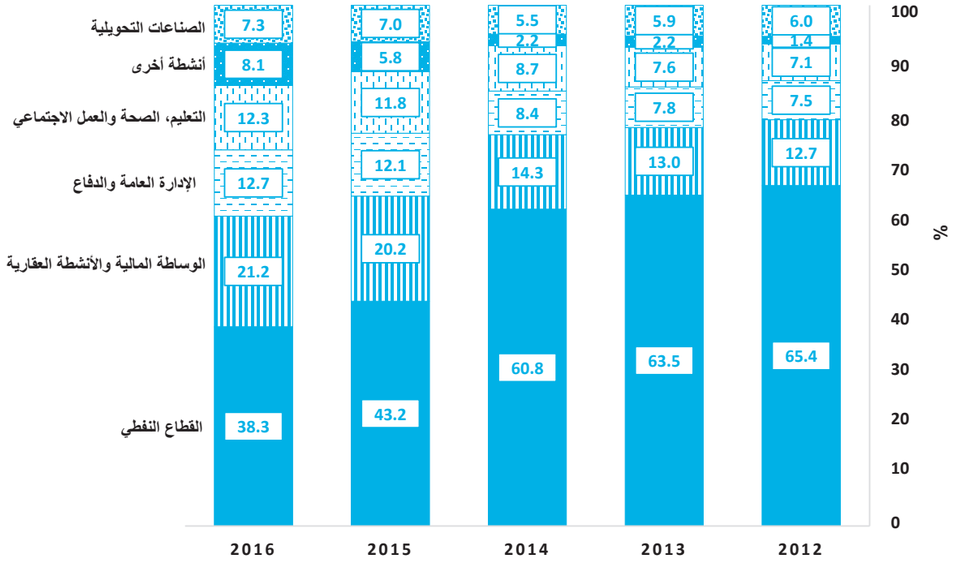

ب. الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنفاق

ومن حيث بنود الإنفاق، ساهمت الصادرات من السلع والخدمات بالنسبة الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي لدولة الكويت خلال الفترة 2012-2016م، بالرغم من التراجع الكبير في نسب هذه المساهمة من 74.7% في عام 2012م إلى ما نسبته 48.2% في عام 2016م، حيث بلغت قيمتها 52.9 مليار دولار أمريكي في عام 2016م، مقارنة بما قيمته 130.1 مليار دولار أمريكي خلال عام 2012م (شكل 58). وفي عام 2016م شهدت قيمة الواردات من السلع والخدمات تراجعا بمعدل 1.1% مقارنةً بعام 2015م، حيث بلغت قيمتها 50.9 مليار دولار أمريكي. أما إجمالي التكوين الرأسمالي فقد حقق معدلات نمو إيجابية خلال الفترة 2012م-2016م، وبنسب متفاوتة بلغت أعلاها في عام 2013م وبنسبة 11.8%، بينما كانت نسبة النمو 1.3% في عام 2016م، ووصلت قيمته إلى ما يقارب 29.6 مليار دولار أمريكي. ومن الملاحظ تباطؤ نمو الإنفاق الحكومي في دولة الكويت خلال الفترة من 2012-2014م، حيث نما الإنفاق الحكومي بما نسبته 14.3%و8.8% و1.2% على التوالي، بينما تراجع هذا الإنفاق بما نسبته 4.1% خلال عام 2015م، وبالمقابل نما بما نسبته 2.6% في عام 2016م ليصل إلى ما قيمته 28.4 مليار دولار أمريكي. أما الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص فقد شهد نموا خلال الفترة 2012-2016م بمعدلات مختلفة، حيث نما بما نسبته 4.3% ليصل إلى ما قيمته 49.7 مليار دولار أمريكي في عام 2016م، مقارنة مع نمو بنسبة 0.9% في عام 2015م.

شكل 58: مكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدولة الكويت، 2012-2016م

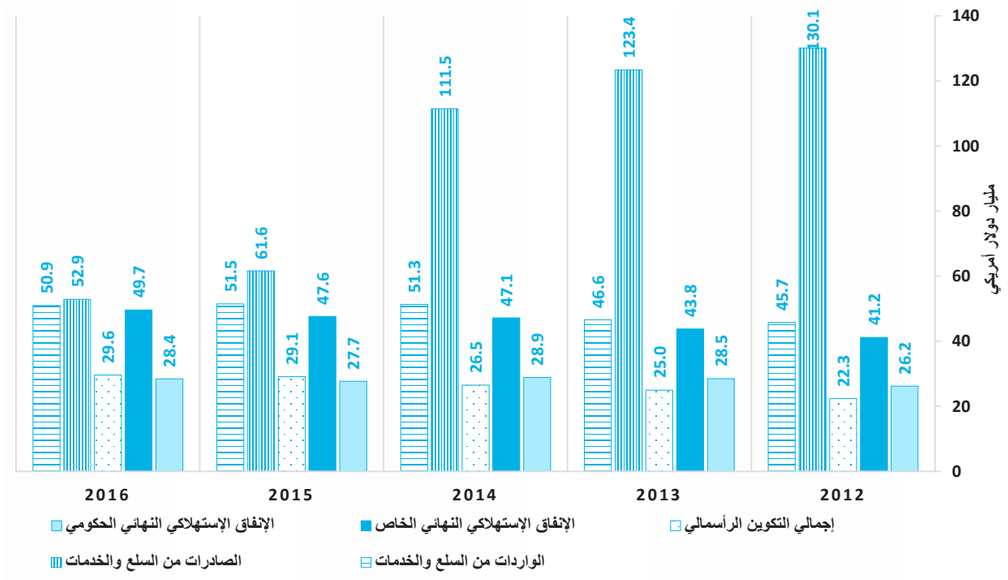

ج. العلاقات بين إجماليات الناتج والدخل والادخار

سجلت دولة الكويت انخفاضًا في إجمالي الدخل القومي بما نسبته 3.5% خلال عام 2016م، وبلغت قيمة صافي التحويلات الجارية -17.2 مليار دولار أمريكي، بالتالي بلغت قيمة إجمالي الدخل القومي المتاح 105.6 مليار دولار أمريكي مقارنةً بـ 110.6 مليار دولار أمريكي في عام 2015م، أي بمعدل تراجع بلغت نسبته 4.5% (جدول 17). بينما بلغت قيمة إجمالي الادخار القومي 27.6 مليار دولار أمريكي منخفضًا بنسبة بلغت 22.0% مقارنةً بانخفاض بلغت نسبته 56.7% في العام 2015م.

جدول 17: العلاقات بين إجماليات الناتج والدخل والادخار لدولة الكويت، 2012-2016م

البيان	2012م	2013م	2014م	2015م	2016م
1. إجمالي الدخل القومي (مليار دولار أمريكي)	**183.2**	**187.4**	**178.3**	**127.2**	**122.8**
معدل النمو السنوي (%)	12.4	2.3	-4.8	-28.7	-3.5
2. صافي التحويلات الجارية (مليار دولار أمريكي)	**-17.2**	**-17.3**	**-20.7**	**-16.6**	**-17.2**
معدل النمو السنوي (%)	-16.8	-0.7	-19.3	19.7	-3.3
3. إجمالي الدخل القومي المتاح (1+2) (مليار دولار أمريكي)	**166.0**	**170.1**	**157.7**	**110.6**	**105.6**
معدل النمو السنوي (%)	11.9	2.4	-7.3	-29.8	-4.5
4. الإنفاق على الاستهلاك النهائي (مليار دولار أمريكي)	**67.4**	**72.3**	**76.0**	**75.3**	**78.1**
معدل النمو السنوي (%)	11.8	7.3	5.1	-1.0	3.7
5. إجمالي الادخار القومي (3-4) (مليار دولار أمريكي)	**98.6**	**97.7**	**81.6**	**35.3**	**27.6**
معدل النمو السنوي (%)	12.0	-0.9	-16.5	-56.7	-22.0

د. متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016م ما مقداره 26.5 ألف دولار أمريكي ويعتبر هذا المتوسط الأقل خلال الخمس سنوات الأخيرة حيث انخفض بمعدل 8.0% مقارنةً بعام 2015م (شكل 59).

شكل 59: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل النمو السنوي لدولة الكويت، 2012-2016م

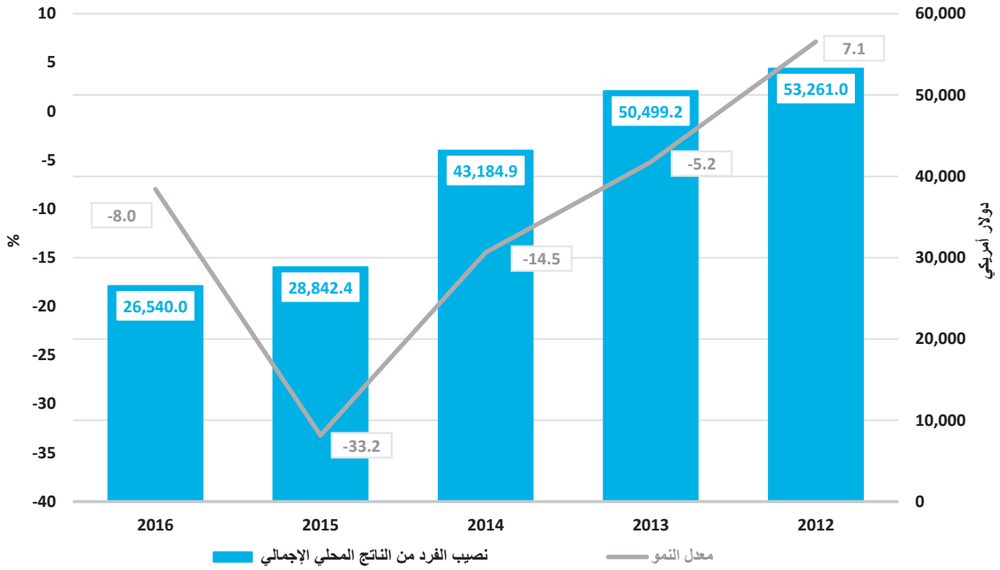

2.2.6.2 التقديرات بالأسعار الثابتة (100=2010)

أ. الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنتاج

حقق الناتج المحلي الإجمالي لدولة الكويت بالأسعار الثابتة معدل نمو بلغت نسبته 2.0% في عام 2016م مقارنة بمعدل تراجع بلغت نسبته 4.9% في عام 2015م، حيث وصل إلى ما قيمته 134.0 مليار دولار أمريكي مقارنةً بـ 131.4 مليار دولار أمريكي في عام 2015م، ويعود ذلك للأثر المباشر لكميات الإنتاج من النفط حيث قلت حصة إنتاج النفط في عام 2015م وعاودت الزيادة خلال عام 2016م (شكل 60).

شكل 60: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010=100) ومعدل النمو السنوي لدولة الكويت، 2012-2016م

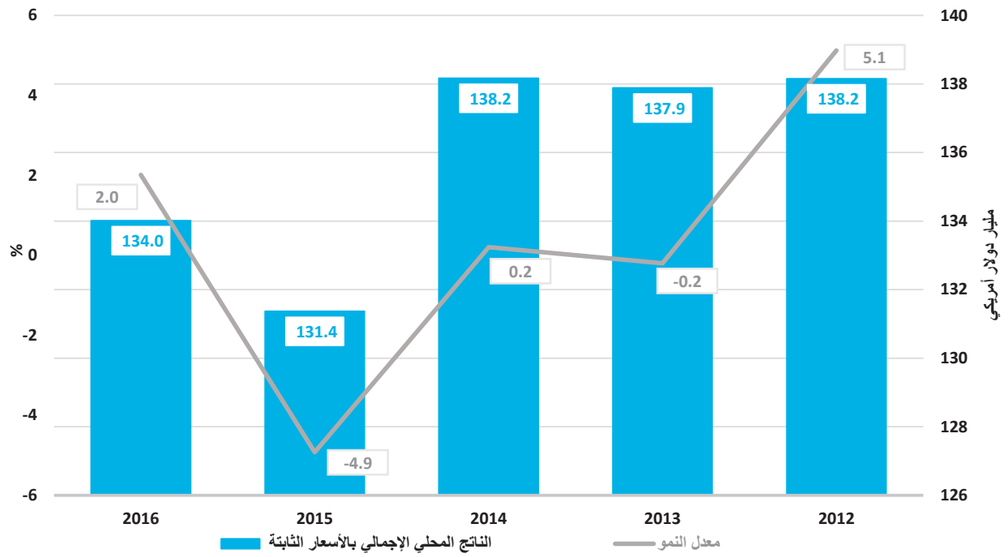

وشهدت القيمة المضافة بالأسعار الثابتة في عام 2016م نموا موجبًا بما نسبته 1.8% و2.3% للقطاع النفطي وغير النفطي على التوالي مقارنة بعام 2015م والذي سجل كلا منهما تراجعًا بلغت نسبته 6.2% و3.2% على التوالي (شكل 61).

شكل 61: معدل النمو السنوي حسب القطاعين النفطي وغير النفطي بالأسعار الثابتة (2010=100) لدولة الكويت، 2012-2016م

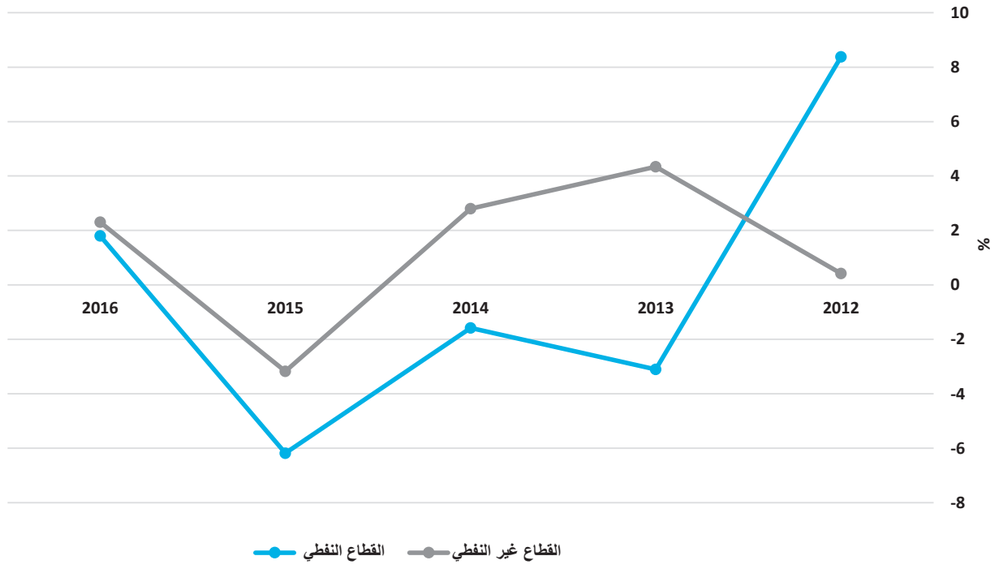

وبالنظر إلى معدلات نمو أهم الأنشطة غير النفطية بالأسعار الثابتة، فقد حققت أنشطة النقل والتخزين والاتصالات وأنشطة الوساطة المالية والأنشطة العقارية معدلات نمو بلغت نسبتها 1.8% و1.6% على التوالي في عام 2016م، فيما بقي نشاط الإدارة العامة والدفاع عند نفس مستواه كما في عام 2015م، والجدير بالذكر أن نشاط الصناعات التحويلية استمر بالتراجع منذ عام 2013م وبلغت نسبة هذا التراجع 6.4% في عام 2016م (شكل 62).

شكل 62: معدل النمو السنوي لأهم الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة (2010=100) لدولة الكويت، 2012-2016م

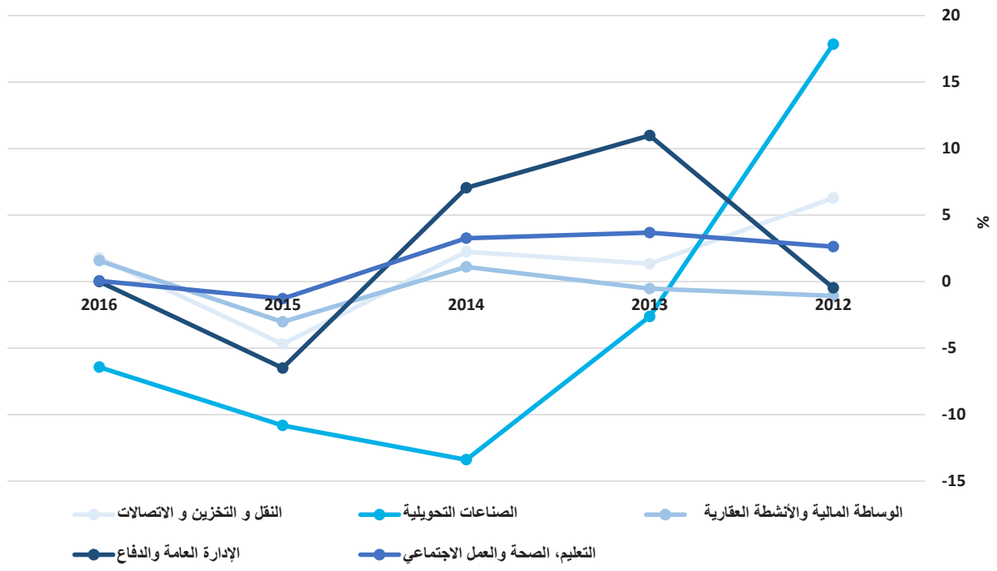

ب. الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنفاق

ومن حيث مكونات الإنفاق بالأسعار الثابتة فقد حقق كل من الإنفاق على الاستهلاك النهائي بشقيه الحكومي والخاص وصافي الصادرات من السلع والخدمات نموا بمعدل 3.2% و1.1% لتصل قيمتهما إلى 66.3 و41.4 مليار دولار أمريكي على التوالي في عام 2016م مقارنة بتراجع بلغ 4.0% و13.3% على التوالي خلال عام 2015م. وبالمقابل حافظ إجمالي التكوين الرأسمالي على معدلات نمو موجبة خلال الفترة 2012م-2016م بلغ أعلاها في عام 2015م بمعدل 9.2% وبقيمة 26.2 مليار دولار أمريكي وأقلها 0.4% في عام 2016م ليصل إلى ما قيمته 26.3 مليار دولار أمريكي (شكل 63).

شكل 63: معدل النمو السنوي لمكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010=100) لدولة الكويت، 2012-2016م

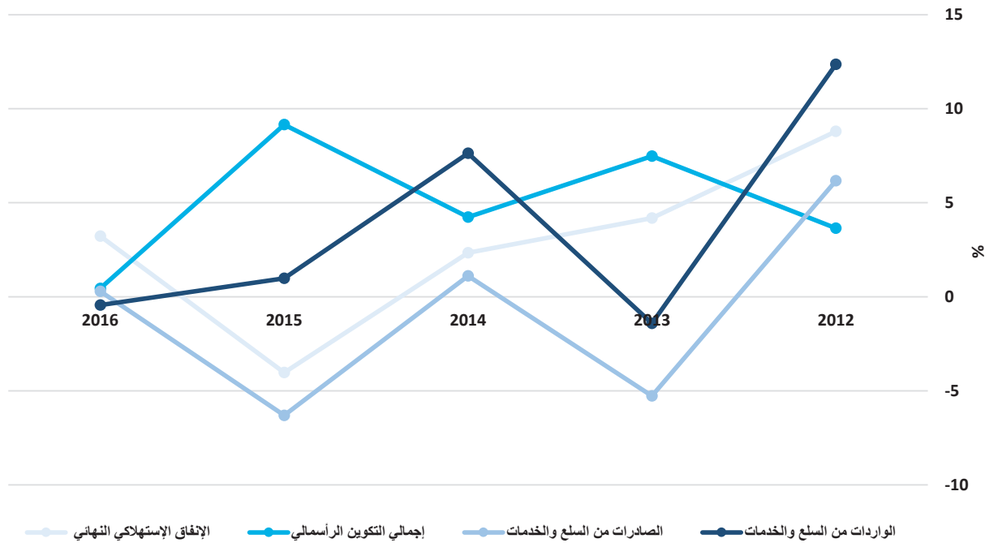

مقارنة أبرز مؤشرات الحسابات القومية بين دول مجلس التعاون

3

1.3 مقارنة أبرز مؤشرات الحسابات القومية بين دول مجلس التعاون لعام 2016م

ساهم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لمجلس التعاون بما نسبته 1.8% من إجمالي الناتج العالمي والبالغ 75,367.8 مليار دولار أمريكي خلال عام 2016م[2]. وحقق المجلس كتكتل نموا في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بمعدل 2.3% في عام 2016م، وهو معدل أقل عن المعدل العالمي والبالغ 3.2%. وعلى مستوى دول مجلس التعاون فقد حققت سلطنة عمان أعلى معدل نمو بالأسعار الثابتة إذ نما الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 5.4% وهو معدل أعلى من المعدل العالمي خلال عام 2016م، وحققت مملكة البحرين معدل نمو مساو للمعدل العالمي والبالغ 3.2%، بينما حققت دولة الامارات العربية المتحدة معدل نمو بلغت نسبته 3.0%، وابتعدت كل من دولة قطر ودولة الكويت والمملكة العربية السعودية عن معدل النمو العالمي بالأسعار الثابتة بما مقداره 1.0% و1.2% و1.5% على التوالي (جدول 18).

جدول 18: أبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لدول مجلس التعاون، 2016م

البيان	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	مجلس التعاون
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة* (مليار دولار أمريكي)	378.8	31.8	690.1	75.1	218.7	134.0	1,478.3
معدل النمو السنوي بالأسعار الثابتة (%)	3.0	3.2	1.7	5.4	2.2	2.0	2.3
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	348.7	32.2	644.9	66.8	152.5	109.7	1,354.8
معدل النمو السنوي بالأسعار الجارية (%)	-2.6	3.4	-1.4	-3.0	-7.4	-4.2	-2.6
إجمالي التكوين الرأسمالي (مليار دولار أمريكي)	88.1	9.5	199.5	21.7	69.0	29.6	417.3
إجمالي الدخل القومي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	350.8	30.4	660.7	64.9	151.6	122.8	1,381.2
إجمالي الدخل القومي المتاح بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	311.3	28.0	617.3	54.4	135.5	105.6	1,252.1
إجمالي الادخار القومي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	139.4	8.0	174.6	9.1	60.9	27.6	419.7
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (دولار أمريكي)	38.2	22.6	20.3	15.1	58.2	26.5	25.3

*سنة الأساس 2010=100

وبسبب التغير في أسعار النفط وأثره المباشر على اقتصاد مجلس التعاون فقد ابتعد نمو الناتج المحلي الإجمالي عن النمو العالمي بالأسعار الجارية، إذ تراجع بمعدل 2.6% مقابل نمو الاقتصاد العالمي بمعدل 1.4% في عام 2016م. وعلى مستوى دول المجلس فقد كانت مملكة البحرين هي الدولة الوحيدة التي حقق فيها الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية معدل نمو إيجابي في عام 2016م حيث نما بمعدل 3.4% وهو

[2] صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2017

أعلى من المعدل العالمي، أما باقي دول مجلس التعاون فقد تراجع فيها الناتج المحلي الإجمالي بنسب متفاوتة كانت أعلاها في كلٍ من دولة قطر ودولة الكويت بمعدلات تراجع بلغت 7.4% و4.2% على التوالي خلال عام 2016م (شكل 64). وتشير البيانات إلى أن الاتجاه العام للنمو في دول مجلس التعاون متوازٍ في أغلب الأعوام، ويعود ذلك إلى التشابه الكبير في هيكلة اقتصاد دول المجلس واعتمادها بشكل أساسي على قطاع النفط.

شكل 64: معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدول مجلس التعاون، 2012-2016م.

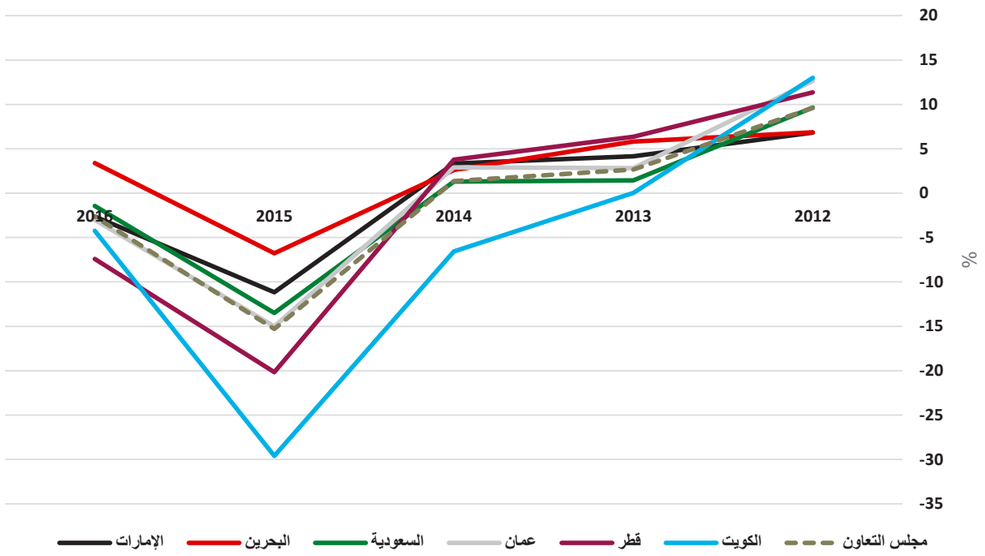

وعلى صعيد مساهمات دول مجلس التعاون في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لمجلس التعاون في عام 2016م، فقد ساهمت المملكة العربية السعودية بما نسبته 47.6%، وساهمت دولة الإمارات العربية المتحدة بما نسبته 25.7%، بينما ساهمت كل من دولة قطر ودولة الكويت وسلطنة عمان بما نسبته 11.3%و8.1% و4.9% على التوالي، وساهمت مملكة البحرين بما نسبته 2.4% (شكل 65).

شكل 65: المساهمة النسبية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لمجلس التعاون حسب دول المجلس، 2016م

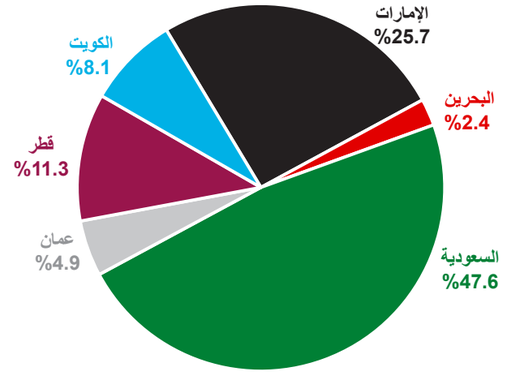

وساهمت دولة قطر بما مقداره -0.9 نقطة مئوية من إجمالي النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لمجلس التعاون والبالغ 9.6% في عام 2016م مقارنةً بعام 2015م (شكل 66، جدول 19). ثم تعادلت مساهمة كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات لتصل مساهمتهما في معدل النمو الإجمالي ما مقداره -0.7 نقطة مئوية.

شكل 66: المساهمة النسبية بالنقاط المئوية في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حسب دول المجلس، 2012-2016م

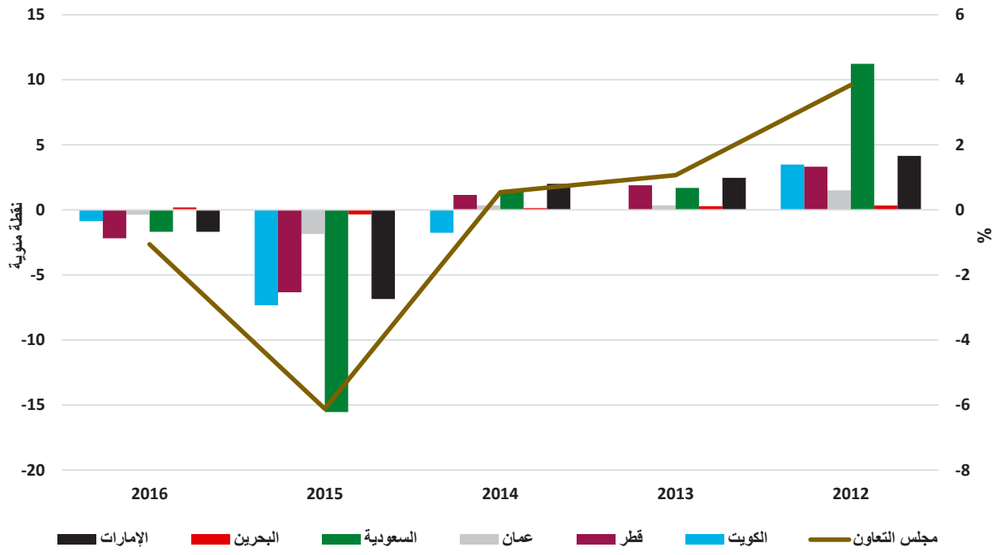

جدول 19: معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والمساهمة النسبية بالنقاط المئوية في دول مجلس التعاون، 2012-2016م

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	2012م	2013م	2014م	2015م	2016م
الإمارات	6.8	4.1	3.3	-11.2	-2.6
البحرين	6.9	5.8	2.6	-6.8	3.4
السعودية	9.6	1.5	1.3	-13.5	-1.4
عمان	12.6	2.8	2.9	-15.0	-3.0
قطر	11.4	6.4	3.8	-20.2	-7.4
الكويت	13.0	0.0	-6.6	-29.6	-4.2
مجلس التعاون	9.6	2.7	1.4	-15.3	-2.6
المساهمة النسبية في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي حسب دول المجلس (نقاط مئوية)	2012م	2013م	2014م	2015م	2016م
الإمارات	1.7	1.0	0.8	-2.7	-0.7
البحرين	0.1	0.1	0.1	-0.1	0.1
السعودية	4.5	0.7	0.6	-6.2	-0.7
عمان	0.6	0.1	0.1	-0.7	-0.1
قطر	1.3	0.8	0.5	-2.5	-0.9
الكويت	1.4	0.0	-0.7	-2.9	-0.3
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لمجلس التعاون	9.6	2.7	1.4	-15.3	-2.6

بالرغم من التراجع الكبير في معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في دول مجلس التعاون خلال الفترة 2014 – 2016م، إلا أنها ما زالت من أعلى دول العالم في هذا المؤشر، ففي حين بلغ المتوسط العالمي لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ما يقارب 10.2 ألف دولار أمريكي في عام 2016م، بلغ متوسط نصيب الفرد في دول مجلس التعاون أكثر من الضعف أي ما يقارب 25.3 ألف دولار أمريكي[3]. وتعتبر دولة قطر من أعلى دول العالم في هذا المؤشر فقد احتلت مراتب متقدمة عالميًا، كما تأتي في المرتبة الأولى بين دول مجلس التعاون بمتوسط بلغ نحو 58.2 ألف دولار أمريكي في عام 2016م بالرغم من تراجع هذا المعدل بما نسبته 13.8%، وجاءت دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت في المرتبة الثانية والثالثة على التوالي، حيث بلغ فيهما ما مقداره 38.2 و26.5 ألف دولار أمريكي وهما معدلان أعلى من متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عالميًا وخليجيًا، وفي مملكة البحرين

[3] المصدر: البنك الدولي

والمملكة العربية السعودية كان المعدل أقل من متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عالميًا وخليجيًا الخليجي حيث بلغ ما مقداره 22.6 و20.3 ألف دولار أمريكي في عام 2016م، وحققت سلطنة عمان أقل متوسط لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين دول مجلس التعاون حيث بلغ 15.1 ألف دولار أمريكي ولكنه بالمقابل أعلى من المتوسط العالمي (شكل 67).

شكل 67: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية على مستوى دول المجلس و العالم ومعدل النمو السنوي لمتوسط نصيب الفرد لمجلس التعاون، 2012-2016م

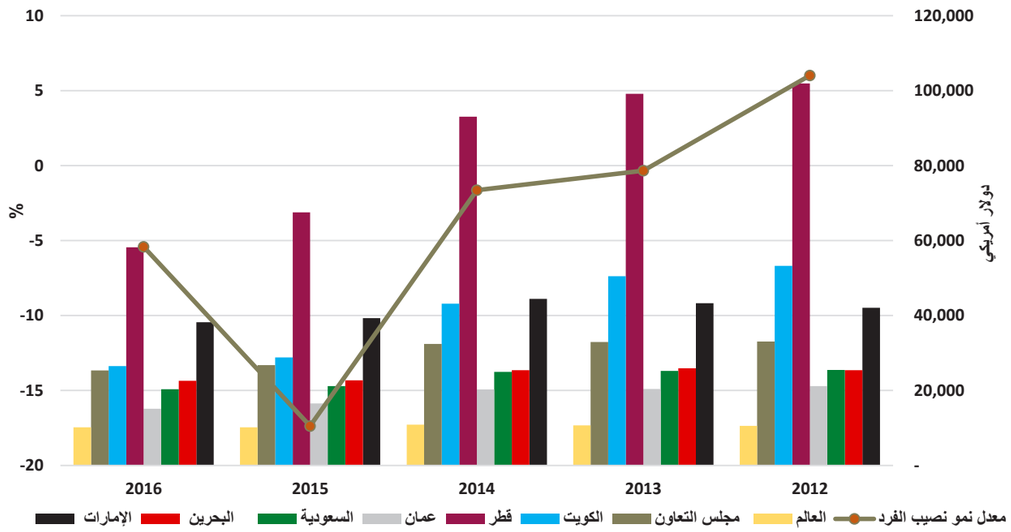

وعلى مستوى مجلس التعاون شهد إجمالي التكوين الرأسمالي تراجعًا وبمعدل 5.5% خلال عام 2016م وبلغت قيمته 417.3 مليار دولار أمريكي، مقابل نموًا بلغت نسبته5.1% خلال عام 2015م وبقيمة 441.5 مليار دولار أمريكي، وقد حققت ثلاث دول من دول مجلس التعاون وهي مملكة البحرين ودولة قطر ودولة الكويت معدلات نمو موجبة في إجمالي التكوين الرأسمالي خلال عام 2016م، بلغت 15.3% و9.6% و1.7% على التوالي، وبالمقابل تراجع في كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة بما نسبته 13.2% و2.1% و1.3% على التوالي (جدول 20).

جدول 20: إجمالي التكوين الرأسمالي ومعدل نموه في دول مجلس التعاون، 2012-2016م

إجمالي التكوين الرأسمالي (مليار دولار أمريكي)	2012م	2013م	2014م	2015م	2016م
الإمارات	82.1	75.2	84.0	89.2	88.1
البحرين	8.7	8.4	9.0	8.3	9.5
السعودية	195.3	197.6	217.5	229.8	199.5
عمان	18.7	21.0	17.5	22.1	21.7
قطر	50.7	55.3	65.6	62.9	69.0
الكويت	22.3	25.0	26.5	29.1	29.6
مجلس التعاون	377.8	382.6	420.0	441.5	417.3
معدل نمو إجمالي التكوين الرأسمالي (%)	2012م	2013م	2014م	2015م	2016م
الإمارات	0.9	-8.3	11.7	6.2	-1.3
البحرين	34.2	-2.5	6.2	-7.9	15.2
السعودية	7.9	1.2	10.0	5.7	-13.2
عمان	27.6	12.2	-16.5	26.5	-2.1
قطر	4.1	9.0	18.5	-4.1	9.6
الكويت	7.0	11.8	6.1	9.9	1.7
مجلس التعاون	6.4	1.3	9.8	5.1	-5.5

وبلغت نسبة مساهمة إجمالي التكوين الرأسمالي على مستوى مجلس التعاون في الناتج المحلي الإجمالي 30.8% في عام 2016م، وكانت هذه النسبة أعلى في دولة قطر إذ ساهم إجمالي التكوين الرأسمالي بما نسبته 45.2% في الناتج المحلي الإجمالي، وفي سلطنة عمان بلغت هذه النسبة 32.5% خلال عام 2016م (جدول 21). وكانت هذه النسبة في المملكة العربية السعودية مساوية تقريبًا للنسبة على مستوى مجلس التعاون إذ بلغت 30.9%، وبالمقابل بلغت هذه النسبة في كل من مملكة البحرين ودولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة 29.5% و27.0% و 25.3% في الناتج المحلي الإجمالي لكل منها على التوالي.

جدول 21: إجمالي التكوين الرأسمالي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون، 2016م

البيان	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	مجلس التعاون
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	348.7	32.2	644.9	66.8	152.5	109.7	1354.8
إجمالي التكوين الرأسمالي (مليار دولار أمريكي)	88.1	9.5	199.5	21.7	69.0	29.6	417.3
مساهمة إجمالي التكوين الرأسمالي في الناتج المحلي الإجمالي (%)	25.3	29.5	30.9	32.5	45.2	27.0	30.8
مساهمة إجمالي التكوين الرأسمالي في إجمالي التكوين الرأسمالي لمجلس التعاون (%)	21.1	2.3	47.8	5.2	16.5	7.1	100.0

والجدير بالذكر أن كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر ساهمت بما نسبته 85.5% من إجمالي التكوين الرأسمالي لمجلس التعاون خلال عام 2016م حيث ساهمت كل منها بما نسبته 47.8% و21.1% و16.5% على التوالي، في حين ساهمت كل من دولة الكويت وسلطنة عمان ومملكة البحرين بما نسبته 14.5% من الإجمالي، حيث ساهمت بـ 7.1% و5.2% و2.3% على التوالي خلال عام 2016م (جدول 21).

مصادر البيانات
Data Sources

Federal Competitiveness and Statistics Authority State of United Arab Emirates	http://www.fcsa.gov.ae	الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء دولة الإمارات العربية المتحدة
Information & eGoverment Authority Kingdom of Bahrain	http://www.cio.gov.bh	هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية مملكة البحرين
General Authority for Statistics Kingdom of Saudi Arabia	http://www.stats.gov.sa	الهيئة العامة للإحصاء المملكة العربية السعودية
National Center for Statistics and Information. Sultanate of Oman	http://www.ncsi.gov.om	المركز الوطني للإحصاء والمعلومات سلطنة عمان
Ministry of Development Planning and Statistics State of Qatar	http://www.qsa.gov.qa	وزارة التخطيط التنموي والإحصاء دولة قطر
Central Statistical Bureau State of Kuwait	http://www.csb.gov.kw	الإدارة المركزية للإحصاء دولة الكويت